الاربعاء 28 أيلول 2022
العدد 4738 السنة السابعة عشرة
Mercredi 28 Septembre 2022 nº 4738 17ème année

20 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

لبنان ليس استثناء في «استراتيجية الفشل» الفرنسية

4

«عودة» ديتليف ميليس: السفير الألماني يهدّد القضاء [2]

الحكومة في البراد... والترسيم ينتظر الأحد [3]

دعاوى جماعية للنقابات

أعلنوا إفلاس المصارف

[2 ـ 3]

(أ ف ب)

فلسطين

الأسرى يصعّدون نضالهم
معركة جماعية ضد الاعتقال الإداري

10

السودان

العسكر يفتح حضنه لإسرائيل

12

رحيل

عائشة الشنا
سلاماً لأمّ المغربيات

18

على الغلاف

نقيب المحامين: اعتكاف بعض القضاة هدفه حماية الحاكم والمصرفيين

نقابات المهن الحرّة تقاضي المصارف وتطلب إعلان إفلاسها

افتتحت نقابة المحامين موجة دعاوى ستتقدّم بها نقابات المهن الحرّة، في الأيام المقبلة، ضدّ المصارف ومجالس إداراتها مطالبة باسترداد ودائعها، استناداً إلى مواد قانونية تجيز للقضاء اعتبار المصرف المتخلّف مفلساً وتتيح إلقاء الحجز الاحتياطي على أمواله وتعيين إدارة مؤقتة له. هذه الدعاوى تتيح للمودعين أيضاً أن يحذوا حذو النقابات وفق الأحكام نفسها

لينا فخر الدين

على خطى نقابة المحامين، تستعدّ 18 من نقابات المهن الحرة لإقامة دعاوى قانونيّة جماعيّة ضد المصارف ممثلة برؤساء مجالس إداراتها. ومن المقرّر أن تختار كل نقابة مصرفاً واحداً لإقامة دعوى ضدّه بعد إرسال إنذار يُلزمه بدفع جزء من مستحقاتها، وفي حال تخلّفه عن السداد، تتقدّم النقابة بدعوى في المحكمة المدنيّة الابتدائيّة الناظرة في القضايا الإفلاسيّة.

وتستند الدعاوى إلى المادة الرابعة من القانون الرقم 67/2 وتعديلاته وإلى المادة 489 من قانون التجارة البرية. المادة الأولى، تشترط لإعلان إفلاس شخص ما «أن يكون تاجراً، وأن يكون في حالة توقف عن الدفع» وهو ما يجيّز للدائن «التقدّم بطلب إعلان المصرف المعني متوقفاً عن الدفع». أما المادة الثانية، فتشير إلى أنه «يعتبر في حالة الإفلاس كل تاجر ينقطع عن دفع ديونه التجارية، وكل تاجر لا يدعم الثقة المالية به إلا بوسائل يظهر بجلاء أنها غير مشروعة».

(أ ف ب)

بهذه الصيغة الموحّدة سترفع نقابات المهن الحرّة دعاوى جماعية ضدّ المصارف. ولهذه الغاية، عقد أمس نقباء اتحاد نقابات المهن الحرّة اجتماعاً تنسيقياً في مركز نقابة المحامين، بدعوة من نقيب المحامين ناضر كسبار ونقيب المهندسين عارف ياسين، واتفقوا على تفاصيل تقديم الدعاوى. وفيما كانت نقابة المحامين في بيروت سبّاقة في تقديم الدعاوى، من المرتقب أن تتقدّم نقابة المحامين في الشمال بدعوى مماثلة خلال أيام، على أن تتبعها نقابة المهندسين ثم نقابة الممرضين والممرضات التي أرسلت إنذاراً للمصرف المعني سابقاً للدعوى. وسيفتح نقابات المهن الحرة اجتماعاً تنسيقياً في مركز نقابة المحامين، بدعوة من نقيب المحامين ناضر كسبار ونقيب المهندسين عارف ياسين، واتفقوا على تفاصيل تقديم الدعاوى. وفيما كانت نقابة المحامين في بيروت سبّاقة في تقديم الدعاوى، من المرتقب أن تتقدّم نقابة المحامين في الشمال بدعوى مماثلة خلال أيام، على أن تتبعها نقابة المهندسين ثم نقابة الممرضين والممرضات التي أرسلت إنذاراً للمصرف المعني سابقاً للدعوى. وسيفتح نقابات المهن الحرة اجتماعاً تنسيقياً في مركز نقابة المحامين، بدعوة من نقيب المحامين ناضر كسبار ونقيب المهندسين عارف ياسين، واتفقوا على تفاصيل تقديم الدعاوى. وفيما كانت نقابة المحامين في بيروت سبّاقة في تقديم الدعاوى، من المرتقب أن تتقدّم نقابة المحامين في الشمال بدعوى مماثلة خلال أيام، على أن تتبعها نقابة المهندسين ثم نقابة الممرضين والممرضات التي أرسلت إنذاراً للمصرف المعني سابقاً للدعوى. وسيفتح نقابات المهن الحرة اجتماعاً تنسيقياً في مركز نقابة المحامين، بدعوة من نقيب المحامين ناضر كسبار ونقيب المهندسين عارف ياسين، واتفقوا على تفاصيل تقديم الدعاوى. وفيما كانت نقابة المحامين في بيروت سبّاقة في تقديم الدعاوى، من المرتقب أن تتقدّم نقابة المحامين في الشمال بدعوى مماثلة خلال

وتستند الدعاوى إلى المادة الرابعة من القانون الرقم 67/2 وتعديلاته وإلى المادة 489 من قانون التجارة البرية. المادة الأولى، تشترط لإعلان إفلاس شخص ما «أن يكون تاجراً، وأن يكون في حالة توقف عن الدفع» وهو ما يجيّز للدائن «التقدّم بطلب إعلان المصرف المعني متوقفاً عن الدفع». أما المادة الثانية، فتشير إلى أنه «يعتبر في حالة الإفلاس كل تاجر ينقطع عن دفع ديونه التجارية، وكل تاجر لا يدعم الثقة المالية به إلا بوسائل يظهر بجلاء أنها غير مشروعة».

نحو المحكمة المدنيّة الابتدائية الناظرة في القضايا الإفلاسيّة». ويؤكد لـ«الأخبار» أن النقابة حسبت خطواتها جيّداً قبل التوجّه نحو القضاء، «وحتى لا يُقال إن هدفنا هو الإجهاز على القطاع المصرفي، عقدنا الكثير من الاجتماعات مع الرؤساء والمسؤولين وحتى مجالس إدارات المصارف ووكلاء الدفاع عنهم، وبعدما استنفدنا كلّ الطرق قررنا الانتقال إلى القضاء. كما تعرّضنا لكثير من الإغراءات لثنينا من مقاضاة المصارف مقابل تقديم تسهيلات للنقابة، لكن هدفنا أن تُقدّم المصارف حلاً شاملاً لكل نقابات المهن الحرّة والمودعين لاسترجاع حقوقهم، إذ إن الأمر لا يقتصر على نقابة المحامين، وخصوصاً أننا نقابة الحقّ والقانون». وعن أحكام القانون الرقم 67/2 الذي يُلزم المدّعي بتبليغ حاكم مصرف لبنان حتى يبدي ملاحظاته، يوضح كسبار أن «الحاكم يبدي ملاحظاته لا أكثر ولا أقل، ولكن القرار بيد القضاء».

كسبار تحدث عن أشهر قضتها اللجنة في التحضير للدعوى و«مدّة مماثلة لتقديم الإنذار الخطي إلى المصرف، إذ لم نتمكن من ذلك إلا بعد اتصالات شخصية تطلب من الموظف المعني الحضور إلى وظيفته لتسلم الإنذار، والأمر نفسه ينطبق أيضاً على تقديم الدعوى»، محذّراً من أن التسويف في هذا الملف خطير جداً، وخصوصاً أنه يملك معلومات تُشير إلى أنّ بعض أعضاء مجالس إدارة المصارف يقومون بتهريب الأملاك والعقارات التي يملكونها، «بدليل أنه كلما تقدّم محامون للحصول على إفادات عقاريّة تخص هؤلاء الأعضاء يكون الجواب بأنه تجري على العقار معاملة، ما يمنع صدور الإفادة العقاريّة»، معرباً عن اعتقاده بأنّ هذه المعاملات هي عمليّات بيع.

> نقابتا الأطباء والمحاسبة ترفضان المقاضاة!

نقابتان من نقابات المهن الحرة رفضتا التوجّه إلى القضاء، إحداهما هي نقابة الأطباء في بيروت التي انقسم أعضاء مجلسها بين 6 رفضوا الدعوى و6 تحمسوا لها، من دون أن يُحرّك النقيب ساكناً، رغم أن صوته مرجح مكتفياً بعدم التصويت! أما الثانية فهي نقابة خبراء المحاسبة التي يرى البعض أن «عدداً من أعضائها سيُلاحقون أصلاً في حال ملاحقة المصرفيين لاشتراكهم في الجرائم نفسها».

كسبار، الذي يرى أن اعتكاف القضاة «غير مُبرّر وسنتحرّك في حال لم يفكّ القضاة إضرابهم من الأمم المتحدة ونزول»، شدّد على أنه «لا يُمكن تبرئة اعتكاف القضاة، إذ إن بعضهم يعتكف من أجل عرقلة الدعاوى ضدّ المصارف وضدّ حاكم مصرف لبنان. وما يؤكد ذلك هو عدم تحرّك السلطة إزاء هذا الإضراب، لأنه من مصلحتها أصلاً».

وكانت نقابة المحامين قد تقدّمت بدعوى ضد مصرف «فرست ناشونال بنك» (ممثلاً برئيس مجلس الإدارة رامي النمر) الذي تملك فيه عدّة حسابات، ومن بينها حساب دائن بالدولار الأميركي بقيمة 5 ملايين دولار. وفي 18 تموز الماضي، طلبت النقابة من المصرف تسليمها جزءاً من وديعتها (مليون دولار أميركي) فتمنّع عن تسديد المبلغ رغم استحقاقه بسبب حالة التوقّف عن الدفع التي يتخبّط بها. فيما غضّت النقابة النّظر عن تقديم دعوى بحق إدارة مصرف «الاتحاد المصرفي» الذي ما إن تلقّى الإنذار حتى قام بدفع المبلغ المطلوب.

وأشار المحامون في دعواهم إلى أن المصرف المدّعى عليه «في حالة توقف عن الدفع، وهو عاجزٌ عن تسديد بين الجهة المدّعية ورد الودائع خاصتها، رغم أن هذا الدين ثابت وأكيد ومستحق»، مذكّرة المحكمة «باجتهاداتها بهذا الخصوص. إذ طبّقت أحكام هذا القانون على عدّة مصارف ومنها بنك المشرق عام 1990، بنك الازدهار في عام 1991، بنك مبكو الشركة المصرفية للشرق الأوسط في عام 1991». وشدّد المحامون في متن الدعوى على أن «هذا القانون ليس عقوبة بحدّ ذاته، وخصوصاً أنّه ميّز بين المؤسّسة المصرفيّة وبين القيّمين عليها وأن الهدف منه هو من جهة حماية المؤسّسة المصرفية، ومن جهة ثانية حماية حقوق المودعين». وطالب المحامون بـ«إعلان مصرف فرست ناشونال بنك متوقّفاً عن الدفع وفقاً لأحكام المادة 4 من القانون 2/67 والمادة 489 تجارة بريّة ضمن المهلة القانونيّة واستطلاع رأي حاكم المصرف المركزي ليُصار إلى تعيين جلسة علنيّة يُصار من خلالها إلى إعلان المدّعى عليه متوقّفاً عن الدفع وتعيين مدير مؤقّت وترتيب كل المفاعيل القانونيّة المنصوص عليها في القانون الرقم 2/67 وتعديلاته وإلقاء الحجز الاحتياطي الحكمي على أموال المصرف المنقولة وغير المنقولة. كذلك استطلاع رأي النيابة العامة الاستئنافيّة في بيروت، وإلا الطلب منها اتخاذ القرارات اللازمة والرامية إلى منع سفر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومفوّضي المراقبة والمديرين الممثلين للمصرف».

> كسبار: تعرّضنا لكثير من الإغراءات وقُدّمت لنا تسهيلات لثنينا عن رفع دعاوى

في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري بدءاً من تسريبات مجلة «دير شبيغل» وصولاً إلى الدور الذي لعبه كبير المحققين ديتليف ميليس بالتعاون مع شخصيات لبنانية جهدت لتركيب وتلفيق تهم لضباط ومسؤولين لبنانيين وسوريين وقيادات في حزب الله. وكان لافتاً أن الصحيفة الألمانية التي ادعت عام 2009 أن «لدى المحكمة الدولية الخاصة باغتيال رفيق الحريري أدلة على تورط حزب الله في عملية الاغتيال»، هي نفسها التي زعمت في تقرير لها، في آب الماضي، بالتعاون مع مشروع التغطية الصحافية لأخبار الجريمة المنظمة والفساد «وجود علاقة بين مالك السفينة التي حملت شحنة نيترات الأمونيوم إلى مرفأ بيروت وحزب الله». ولأن لا شيء يأتي بالصدفة، ولأن مسلسل استهداف الحزب والمقاومة مستمر منذ عام 2005، اعتبرت مصادر معنية أن «المخاوف من محاولة إلصاق تهمة تفجير المرفأ بحزب الله باتت مشروعة»، كاشفة عن «تنسيق وثيق بين السفير الألماني وموظفة المانية تعمل في مكتب الأمم المتحدة في بيروت معروف عنها عداؤها الكبير للحزب»، مع الإشارة إلى أن «جزءاً من التقارير التي يتلقاها المكتب يأتي من الكيان الصهيوني». وقد تكون هناك «محاولات لاستبعاد فرضية أن تكون إسرائيل قد نفذت عدواناً على المرفأ وإلصاق التهمة بحزب الله».

وتساءلت المصادر: «لماذا يهتمّ السفراء الغربيون بقرار تعيين قاضٍ رديف إلى هذا الحد ويجهدون في منع تنفيذ هذا القرار؟ وهل هناك تلاعب قامت به جهات سياسية وقضائية من بينها عبود والبيطار لا يراد لأي قاضٍ أن يكشفها؟ أم أن عبّود وفريقه يريدان الإبقاء على الموقوفين رهائن حتى لا يظهر التحقيق الذي أجراه البيطار فارغاً من أي معطى؟».

> سفير ألمانيا: تعيين قاضٍ رديف سيدفع المجتمع الدولي إلى المطالبة بتدويل التحقيق

استدعاء نائب

وفي تطور جديد مرتبط بالملف، استدعي أمس عضو تكتل «لبنان القوي» النائب شربل مارون إلى القضاء في جلسة سنُعقد الخميس المقبل على خلفية تصريحاته ضد رئيس مجلس القضاء الأعلى، بعدما تقدّم الأخير بشكوى جزائية ضده لدى مدعي عام التمييز القاضي غسان عويدات، وذلك خلافاً للقانون وتخطياً للحصانة النيابية. فبدلاً من طلب الإذن من مجلس النواب، وصلت إلى مجلس النواب رسالة لـ «أخذ العلم بالاستدعاء» تشير إلى ملاحقة النائب مارون جزائياً بالجرم المشهود لأنه وصف عبود بـ «المافيا وعدداً من القضاة بالمجرمين وبأن القضاء فاسد وميليشيات»، علماً أن ذلك مخالف للقانون. وفي هذا الإطار، قالت مصادر نيابية إن «ما يقوم به القضاء فيه استباحة وترهيب وكأن لا قانون في البلد»، مذكّرة من قامَ بهذا الفعل أن «الخلاف الكبير بين القضاء ومجلس النواب قائم بسبب مذكرات التوقيف والاستدعاءات التي صدرت في حق وزراء مدعى عليهم في القضية»، فضلاً عن الخلاف الكبير على الجهة التي لها صلاحية محاسبتهم». وأضافت المصادر أن «الممارسات التي يقوم بها عبّود ستعمق الخلاف مع التيار الوطني الحر في الفترة المقبلة، علماً أن التيار لم يتدخل فيها إلا أخيراً، وأن ذلك قد يفتح باب البحث بتغيير عبّود بعدَ أن كانَ النقاش محصوراً بتغيير القاضي البيطار».

المشهد السياسي

بري فتح السباق الرئاسي والحكومة عادت إلى البرّاد

إسرائيل تقرر الأحد موقفها من اتفاق الترسيم

لا يزال ملف الترسيم البحري مع العدو في رأس أولويات المسؤولين في لبنان، وسط أجواء داخلية تعيد التّعقيد إلى الملفات الداخلية، حيث كان البارز أمس دعوة الرئيس نبيه بري النواب إلى جلسة لانتخاب رئيس جديد للجمهورية الخميس، فيما عادت الاتصالات بشأن تشكيل الحكومة إلى مربع الجمود.

في الملف الرئاسي، بدا رئيس المجلس وكأنه فاجأ كثيرين بدعوته إلى جلسة لانتخاب رئيس. وهو قال لـزواره إن قراره «طبيعي» ربطاً بالمهل الدستورية من جهة، ومنعاً لاتهامه والفريق الذي يمثله بعرقلة الاستحقاق، لكن ردود الفعل الصاخبة جاءت من جانب فريق القوات اللبنانية و«قوى التغيير» التي اعتبرت أن بري يحاول خلط الأوراق واتهمته بالتراجع عن تعهّده بعدم الدعوة قبل بروز ملامح توافق على الرئيس الجديد، وسط غموض حول من يمكن أن يتغيب أو يعطل النصاب. لكن الأكيد أن تحديد موعد الجلسة شكل عاملاً محفزاً لكثيرين على تسريع المناقشات للاتفاق على رئيس جديد، لا سيما الفريق الذي يخضع لوصاية الولايات المتحدة الأميركية والسعودية، إذ يركز الطرفان على إقناع القوى المعارضة لتحالف حزب الله – أمل – التيار الوطني الحر بتسمية مرشح مشترك.

وقالت المصادر إن السعودية تمارس ضغوطاً كبيرة على رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط لإخراجه من دائرة التحالف أو التسويات مع حزب الله عبر الرئيس بري، وسط مؤشرات سلبية من كون الانقسام قد يؤدي إلى خلافات تمنع تأمين النصاب لفترة طويلة ما قد يتسبب بالشغور الرئاسي.

وفي ملف الحكومة، عادت العراقيل من جديد وسط تبادل للاتهامات بالمسؤولية عن عدم تشكيل حكومة كان الجميع موعوداً بها خلال الأيام المقبلة. وعادت أوساط الرئيس المكلف نجيب ميقاتي إلى اتهام التيار الوطني الحر ورئيسه جبران باسيل بوضع شروط سياسية تمنع تشكيل الحكومة، بينما تؤكد أوساط التيار أنه مع تشكيل الحكومة في أسرع وقت ممكن ولكن ليس بأي ثمن، وأن هناك حاجة لاتفاق على دور الحكومة في الفترة الفاصلة وضرورة اتخاذ قرارات كثيرة خصوصاً في حالة الشغور الرئاسي.

إسرائيل: تفاؤل أكبر بالترسيم

على صعيد ملف ترسيم الحدود البحرية مع العدو، لم يطرأ جديد على المتابعات اللبنانية التي كررت توقع وصول مسودة خطية من الوسيط عاموس هوكشتين خلال يومين، وهو الأمر نفسه الذي أشير إليه أمس في تل أبيب.

وكشفت القناة 12 العبرية أن إسرائيل تلقت بلاغاً بأنه في الأيام المقبلة ستقدم واشنطن مسودة الاتفاق بكل تفاصيله، وأن الحكومتين الإسرائيلية واللبنانية، مدعوتان إلى اتخاذ قرار بالموافقة. وبعيداً من الدخول في التفاصيل ستتم التسوية بين المطلبين اللبناني والإسرائيلي، عبر خط وسطي يمكن للدولتين التعايش معه.

أما القناة 13 فاعتبرت أن جلسة المجلس الوزاري المصغر المفترض أن تنعقد الأحد المقبل، لمناقشة هذه القضية، بمثابة مؤشر على اقتراب موعد التوقيع بين لبنان وإسرائيل، بخاصة أن هذا المجلس هو المعني بالمصادقة النهائية والنقاشات الرسمية تجرى ضمن إطاره.

ووواصلت قيادة العدو التمهيد لتأجيل عمليات الاستخراج ريثما يوقع الاتفاق، فاعلنت من جديد انه لا يوجد تاريخ نهائي للبدء في استخراج الغاز من منصة كاريش في انتظار نتائج تجارب الضخ التي أجرتها شركة «إنيرجيان» الأسبوع الماضي.

> واشنطن والرياض تضغطان على حلفائهما بتسمية مرشح مشترك ومحاولة لاستمالة جنبلاط

في المقابل، قال المعلق العسكري في القناة، نير دفوري، إن إسرائيل تستعد لاحتمال أن يبادر حزب الله، في الأيام الأخيرة قبل التوقيع، إلى القيام باستفزاز يقوض الاستقرار في الشمال. وعلى هذه الخلفية، «عقد رئيس الحكومة عشية عيد رأس السنة العبرية، جلسة خاصة مع جميع القادة الأمنيين، تم خلالها بحث كافة السيناريوهات المحتملة في حال حصول تدهور أو تصعيد، والخطط العملياتية التي صادقت عليها إسرائيل في مقابل هذه السيناريوهات».

(هيثم الموسوي)

قضية اليوم

السفير الألماني يلبس قناع ديتليف ميليس

عبود يخضع بعد تهديد القضاء بالعقوبات منعاً لتعيين رديف للبيطار

ميسم رزق

شكّلت آخر جلسات مجلس القضاء الأعلى أمس لتعيين قاضٍ رديف للمحقق العدلي في قضية مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار، دليلاً إضافياً على بلوغ رئيس المجلس القاضي سهيل عبود مستوى متقدماً في مدّ قنائل للتفجير المؤجل. نكثَ عبّود بوعد قطعه في جلسة الثلاثاء الماضي بأن تكون جلسة الأمس مخصّصة للتصويت على الاسم الذي أرسله وزير العدل هنري خوري (قاضي التحقيق الأول في الشمال سمرندا نصار) كقاضٍ رديف، فرفض افتتاح الجلسة، رغمَ اكتمال النصاب، مُهدداً بـ «الانسحاب، ومعه القاضي عفيف الحكيم، في حال أراد أعضاء المجلس التصويت على اسم نصار»، مانعاً تسجيل محضر!

لكن رفضه المتكرر لم يمُر هذه المرة مرور الكرام، واستحالَ نقاشاً حاداً مع القضاة الحاضرين بأن «ما يفعله غير قانوني وأنهم أعضاء في مجلس القضاء ويحق لهم التصويت، ولا يجوز له اختزال المجلس بشخصه ممارساً ديكتاتورية مطلقة».

احتدّ عبّود، وبدا متوتراً جداً، خصوصاً أن القضاة (لا سيما القاضي حبيب مزهر) حاصروه بوقائع عديدة رداً على اتهامه نصار بأنها «عونية»، مشيرين إلى أنه «صار واضحاً توجهه السياسي»، وإلى أنه «طرح أسماء عدة رديفة للبيطار كلها تدور في فلك حزب القوات اللبنانية»، فضلاً عن اللقاءات الدورية التي يُجريها مع سفراء أجانب مهتمين بالملف. ولما توجه إليه أحد الحاضرين بسؤال: هل استقبلت أمس السفير الألماني في بيروت وسمعت تهديداً بفرض عقوبات عليك في حال تم السير بتعيين نصار؟ التزم عبود الصمت ورفض التعليق. وسأله مزهر: «ما الذي يمنع تسمية نصار ولتبادر إلى درس ملفات بعض الموقوفين، ولن يحصل شيء إن أطلقت سراح بعضهم؟»، فردّ عبود: «لست خائفاً من أن تقوم بتخلية سبيل موقوفين، بل أخشى أن تبادر إلى استرداد مذكرات التوقيف الصادرة بحق الآخرين»، في إشارة إلى الوزراء والنواب.

موقف عبود جاء رغم إشارة حاضرين إلى حالة الموقوفين منذ ثلاث سنوات من دون محاكمة وقرار بعضهم بالإضراب عن الطعام، وإلى وجود حالات صحية حرجة، معتبرين أن القضاء سيتحمل مسؤولية كبيرة في ما لو حصل لأي منهم مكروه، فأجاب عبّود «ما بيهمني»!

في هذه الأثناء، لم يكُن الشارع أقل توتراً، إذ نُظّمت تظاهرتان أمام قصر العدل. واحدة لأهالي الموقوفين للمطالبة بتعيين محقق عدلي رديف للبت في طلبات إخلاء سبيلهم، وأخرى لأهالي ضحايا الانفجار للمطالبة بتعيين رديف للبيطار.

هذه الحالة في بلادكم، كيف كنتم ستتصرفون؟»، فردّ كيندل بأن هذا لا يبرر تعيين قاضٍ رديف و«المجتمع الدولي سيكون مضطراً للمطالبة بتدويل التحقيق».

ولدى زيارته عبود، يبدو أن السفير الألماني كان أكثر صلافة. إذ سربت مصادر قضائية رفيعة أن عبود سمع «تهديدات مباشرة بأن الاتحاد الأوروبي سيفرض عقوبات على أي قاضٍ يشارك في تعريض التحقيقات التي يجريها القاضي طارق البيطار للخطر» مع إشارة مباشرة إلى فكرة تعيين قاضٍ رديف.

دور ألماني مشبوه

جدير بالذكر أن هذه الجلسة أتت بعدَ أيام من حركة ديبلوماسية قادها سفراء غربيون للاستفسار عن قرار القاضي الرديف، على رأسهم السفير الألماني أندرياس كيندل الذي زار وزير العدل هنري خوري ثم رئيس مجلس القضاء الأعلى. وأبلغ السفير الألماني خوري أن تعيين قاضٍ رديف يهدد سلامة التحقيقات ويعتبر تدخلاً من قبل السلطة في عمل القضاء، فردّ وزير العدل: «لدينا موقوفون لم تدرس طلبات إخلاء سبيلهم، وبعضهم قد يموت قبل خضوعه للمحاكمة. لو كانت رفضاً للتعيين، وقد وجدَ الطرفان المعنيان في القضية نفسهما وجهاً لوجه، ما أدى إلى وقوع إشكالات من المرجح أن تتطور في الأيام المقبلة كنتيجة طبيعية لإدارة عبود ومجلس القضاء للملف.

دور ألماني مشبوه

جدير بالذكر أن هذه الجلسة أتت بعدَ أيام من حركة ديبلوماسية قادها سفراء غربيون للاستفسار عن قرار القاضي الرديف، على رأسهم السفير الألماني أندرياس كيندل الذي زار وزير العدل هنري خوري ثم رئيس مجلس القضاء الأعلى. وأبلغ السفير الألماني خوري أن تعيين قاضٍ رديف يهدد سلامة التحقيقات ويعتبر تدخلاً من قبل السلطة في عمل القضاء، فردّ وزير العدل: «لدينا موقوفون لم تدرس طلبات إخلاء سبيلهم، وبعضهم قد يموت قبل خضوعه للمحاكمة. لو كانت

قضية

لبنان ليس استثناء في «استراتيجية الفشل» الفرنسية

فهمُ الموقف والدور والطموح الفرنسي في لبنان، عشية الاستحقاق الرئاسي، يستوجب فهم ما تمرّ به فرنسا داخلياً وخارجياً في هذه المرحلة، حيث يبدو لبنان والعراق المتنفسين الوحيدين الباقيين لنجاح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خارجياً بعد تعاظم خيبات الداخل والخارج

غسان سعود

في الأسابيع القليلة الماضية، عقدت الأحزاب السياسية الفرنسية مؤتمراتها السنوية Congres de la rentree politique، وركزت في معظمها على تسارع وتيرة التضخم وانهيار القدرة الشرائية وتدهور سعر اليورو. ورغم التحديات، لم تحمل المؤتمرات جديداً باستثناء تفصيل شكلي تمثّل في تغيير حزب ماكرون اسمه من LAREM إلى Renaissance، وتحديد حزب التجمع الوطني موعد اختيار رئيس جديد للحزب خلفاً لمارين لوبان. وقد بدا واضحاً من خطابات القياديين في الـ Renaissance «انفساخ» ماكرون بين إرضاء اليمين في تشريع قوانينه، وكسب ودّ اليسار عبر تقديمات اجتماعية تُعرف بـ«القوانين الجامعة»، رغم كلفتها على الخزينة، وتتمثل بضخ نحو خمسين مليار يورو في الاقتصاد لدعم نحو 12 مليوناً من محدودي الدخل، في وقت تواصل فيه الحكومة تحديد سقف لأسعار الغاز والكهرباء ما سيكلفها عام 2023 أكثر من 45 مليار يورو. يأتي ذلك بعد خسارة ماكرون الزخم الشعبي في الانتخابات الرئاسية، كما خسر الأغلبية التشريعية في الانتخابات النيابية.

أما خارجياً، فيبدو المشهد كالآتي:

- أوروبياً، سبقت إيطاليا، مثلاً، فرنسا في إيجاد حلول جزئية

> يعتقد ماكرون انه قادر على ان ياخذ من حزب الله بالسلم ما عجز الاميركيون والإسرائيليون والخليجيون عن اخذه بالحرب

لأزمة الطاقة عبر حصولها على حصة الأسد من الغاز الجزائري. وإذا كان ماكرون يسعى، بعد تقاعد المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل وإطاحة رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي، ليكون زعيم أوروبا، فقد وجّهت الحرب الأوكرانية صفعة كبيرة لهذه المساعي بعدما فضحت محدودية القدرات الفرنسية عسكرياً ومالياً. كانت كييف تنتظر من باريس 225 مدفعاً فرنسياً Ceasar فلم يصلها إلا 15، ولم تستطع فرنسا استعادة دورها القيادي داخل حلف شمال الأطلسي حيث تدير الولايات المتحدة العمليات. ورغم «احتفال» ماكرون بتمركز 250 جندياً فرنسياً في رومانيا تحسّباً لتمدد الحرب إليها، لم ينجح الفرنسيون في التأثير بأي شكل في مجريات القرار الدولي الخاص بتنظيم الملاحة من المرافئ الأوكرانية وإليها. وتكفي هنا المقارنة بين دور كل من فرنسا وتركيا في هذا النزاع لتكوين صورة واقعية عن فشل ماكرون.

- في إفريقيا، انسحبت القوات الفرنسية من مالي، وأعادت تموضعها على عجل في النيجر

(هيثم الموسوي)

بعدما أفقدها شبه الانقلاب في تشاد نفوذها في هذا البلد أيضاً حيث كانت - القاعدة المركزية للقوات الفرنسية في الساحل الإفريقي، علماً أن إعادة التمركز على عجل تعكس فشلاً في التخطيط واستباق التحولات. وإذا كان ماكرون قد سارع إلى الهروب من مالي وغينيا وبوركينا فاسو وإفريقيا الوسطى وتشاد، فقد كانت هناك في المقابل سرعة استثنائية في ملء الفراغ من شركة Wagner الروسية والمستثمرين الصينيين والملحقين الثقافيين والتجاريين الأتراك. فما كاد إمبراطور الموانئ الفرنسي بالأورا يعلن انسحابه الكامل من قطاع إدارة الموانئ في إفريقيا حتى كانت الشركات الصينية والإماراتية والتركية تحلّ محلّه في إدارة هذه الموانئ وتشغيلها.

- في آسيا ومنطقة المحيطين الهادئ والهندي، لن يعوّض البدل المالي لفرنسا خسارتها العقد مع أستراليا للتموضع على الضفاف الشرقية للمحيط الهادئ، في ظل التصعيد بين الولايات المتحدة والصين في الملف التايواني.

- أما مع العالم العربي، فقد استقبل ماكرون، بين نهاية تموز ومنتصف أيلول، الرؤساء: الإماراتي والمصري والفلسطيني ووليّ العهد السعودي وملك الأردن، وقام بزيارة رسمية استمرت ثلاثة أيام للجزائر. وبعيداً عن البيانات الرسمية التي تؤكد على قوة العلاقات، يمكن تأكيد الآتي: العلاقة مع المغرب سيئة جداً. مع الجزائر، عادت المياه إلى مجاريها الدبلوماسية، لكن لا فرنسا مستعدة لحل المطلب الجزائري الأساسي بتسهيل منح التأشيرات للجزائريين، ولا الجزائر مستعدة للتفريط بنقاط قوتها الاقتصادية كمنتجٍ وموزع للغاز. ومع مصر، كثرت المشاريع الفرنسية بعد الاتفاق على برنامج دعم بين مصر وصندوق النقد، وزار السيسي باريس أربع مرات، لكن الاستثمارات الفرنسية في مصر لم يكن لها أثرها السياسي في ملف حيويّ جداً للفرنسيين كالملف الليبي.

أما مع الدول الخليجية، فالعلاقة الفرنسية - الإماراتية أكثر من جيدة، ومع الكويت أيضاً حيث أنشئت أخيراً مجموعة Think Tank فرنسية باسم Global Diwan يشرف عليها الأمين العام السابق لوزارة الخارجية الفرنسية موريس غوردو – مونتاغن. ومع سلطنة عمان وقطر، العلاقة إيجابية لكن محدودة جداً رغم زيادة الفرنسيين استيرادهم للغاز القطري. أما مع السعودية التي يصطحب الرئيس الفرنسي في زيارأته ولقاءاته مع مسؤوليها مديري الشركات والمستثمرين الفرنسيين، فإن التعاون ما زال متواضعاً جداً، وبذهب ماكرون في تودّده للسعوديين إلى حدّ دعم ترشيح السعودية لاستضافة مؤتمر المعارض الدولية عام 2030، رغم وجود منافسين أوروبيين لهذا الترشيح. ومن أبرز مساحات التعاون الفرنسي - السعودي المشترك، لبنان حيث يبلغ مجموع الأموال في الصندوق المشترك بين البلدين للتدخل في لبنان 63 مليون يورو، أنفق 19 مليوناً منها حتى الآن عبر جمعيات المجتمع المدني التي تخوض الانتخابات وتنشئ منصات اعلامية ويكدس أصحابها الثروات. ومع ذلك، فإن السعوديين يراعون الفرنسيين لكنهم لا يلتزمون معهم بخريطة عمل واضحة أو مشروع مشترك. أما العراق، فتمثل العلاقة الاقتصادية معه النموذج المثالي بالنسبة إلى ماكرون، حيث استحصلت شركة «توتال» على عقد بقيمة 27 مليار يورو لاستخراج الغاز.

بناءً على كل ما سبق، يمكن الوصول إلى لبنان حيث يحدّد المطّلعون خمسة اتجاهات رئيسية بالنسبة إلى الفرنسيين:

1- تطوير التواصل وبناء الثقة أكثر فأكثر مع حزب الله، باعتبار أن تجارب التصادم معه لم تحقق لخصومه أيّ نتائج إيجابية.

2- التعاون مع السلطات الرسمية لتفادي الانفجار الأمني، من دون أن يتّضح سبب الخشية الفرنسية بعيداً عن أسطورة غزو النازحين لأوروبا انطلاقاً من الشواطئ اللبنانية.

3- تكثيف التعاون مع السلطات الرسمية والدول المانحة وصندوق النقد للوصول إلى الاتفاق المنتظر منذ أكثر من ثلاث سنوات، ولا يرى الفرنسيون حتى اليوم ضوءاً ما في نهاية النفق، ويقولون بصراحة إن تشكيل حكومة جديدة أو تجديد الثقة بالحكومة الحالية وحتى انتخاب رئيس جديد لن تكون كافية، وإن المطلوب أداء تشريعي مختلف بالكامل لإقرار الاتفاق مع صندوق النقد. وهم يؤكدون وفق البرقيات الدبلوماسية أن لا شريك لبنانياً لهم في السعي لتحقيق هذا الهدف غير الجيش.

4- التطلع إلى دور كبير لشركة «توتال» في حال الوصول إلى اتفاق الترسيم، يضمن للفرنسيين موقعاً نافذاً في مجال التنقيب على المتوسط.

5- رغم الخشية الفرنسية على الاستقرار اللبناني، ورغم التدخلات البطريركية الحادة مع الرئيس الفرنسي مباشرة، يتمسك الفرنسيون برفض عودة النازحين السوريين إلى سوريا، وتواصل باريس استخدام نفوذها في المحافل الدولية لتمويل اندماج النازحين في المجتمع اللبناني بدل تمويل عودتهم. وهنا أيضاً لا يبدو الموقف الفرنسي مفهوماً في ظل إجماع المطّلعين على أن «سيناريوات استخدام النازحين» سقطت جميعها ومصلحة المناوئين للدولة السورية تقتضي عودتهم فوراً إلى سوريا.

مقاربة الموقف الفرنسي تجاه لبنان غير ممكنة من دون المرور بكتاب الصحافيين الفرنسيين جورج مالبرونو وكريستيان شينو «الانحدار الفرنسي» (الصادر بالعربية عن «دار الزمان»). ففي مقابلتهما مع رئيس كتلة الوفاء للمقاومة محمد رعد، يقول الأخير إن «فرنسا وصلت إلى لبنان في الوقت المناسب»، وقد كان «اعتراف ماكرون بوجود حزب الله ودوره في المنطقة أمراً بالغ الأهمية بالنسبة إلينا». ينقل مالبرونو وقائع اجتماع المسؤولين اللبنانيين مع الرئيس الفرنسي في قصر الصنوبر، متوقفاً عند أسف سمير جعجع وسامي الجميل على غياب مسألة سلاح حزب الله غياباً تاماً، متسائلين عن إمكانية إعادة بناء استراتيجية نهوض لبنان من دون الحديث عن هذا السلاح، فما كان من ماكرون سوى الرد حرفياً: «أنتم ما فتئتم تتحدثون عن سلاح الحزب منذ سنوات، إذا وصلتم إلى نتيجة عليكم إخباري»، مع الإشارة إلى أن السفير مصطفى أديب الذي كان وزير الخارجية عبد الله بوحبيب يتطلّع إلى تعيينه أخيراً مندوباً للبنان لدى الأمم المتحدة في نيويورك حصل على مساحة مهمة في الكتاب، حين أشار أحد المصادر إلى أن أديب كان «رجل الاستخبارات الفرنسية منذ كان موظفاً لدى نجيب ميقاتي»، وهو كان يستفيد من وجوده في الخارجية لإرسال البريد الدبلوماسي اللبناني إلى الفرنسيين.

أما الأهم من هذا كله فهو مذكرة «تحديد نطاق العمل» التي وجّهها مكتب الوزير جان إيف لودريان لرسم سياسة الخارجية الفرنسية في ما يخص لبنان. ولا يمكن الخوض في أي نقاش في ما يخص السياسة الفرنسية ومواقفها في لبنان من دون أخذ هذه المذكرة في الاعتبار. وفيها أن الهدف الفرنسي الأول هو «التصدي للحلف الموالي لسوريا»، يليه، ثانياً، «دعم الفريق السيادي»، وثالثاً: الضغط أكثر فأكثر على جبران باسيل وحزب الله، مع العلم أن وكيل وزارة الخارجية الأميركية السابق دايفيد هيل أكد لمالبرونو في الكتاب نفسه أنه يعمل «عن كثب مع الفرنسيين ونتشارك الهدف نفسه». أما سبب تخلّي الفرنسيين عن سيف العقوبات فهو تعارضها مع الأهداف الأساسية في مذكرة وزارة الخارجية، حيث لا يمكن للعقوبات أن تستثني «الفريق السيادي» على نحو يريح «الحلف الموالي لسوريا»، وخصوصاً باسيل والحزب. في ظل دوران الكتاب الدائم حول نقطة محورية تتمثل بكره الخارجية الفرنسية الشديد لباسيل، بوصف عناده المسؤول الأول عن عرقلة الطموحات الفرنسية والخطط والمشاريع.

وعليه، يستخلص من هذه الجولة الواسعة أن فرنسا ماكرون في انحدارها السريع خسرت مواطئ النفوذ التاريخية لها في معظم أنحاء المعمورة، ولم يبقَ لها مساحات يمكنها حفظ ماء وجهها فيها إلا العراق ولبنان، حيث لإيران قدرتها على التسهيل أو العرقلة. مع الأخذ في الحسبان أن باريس من العواصم القليلة في العالم التي لا تزال تتعامل بحقد وعدائية مع الدولة السورية، وتصنف السياسيين في لبنان على أساس علاقتهم بالرئيس السوري بشار الأسد. وإذا كان ربط كل ما يحصل إلزامياً في هذه المرحلة بالملف الرئاسي، فإن الخارجية الفرنسية ما زالت عند مذكرتها القائلة بدعم «الفريق السيادي» و«التصدي للحلف الموالي لسوريا» و«إضعاف باسيل والحزب»، مع الحرص على الذهاب في مقاربة باسيل حتى النفس الأخير من جهة، وعلى أفضل العلاقات الممكنة من جهة أخرى مع حزب الله إيماناً من ماكرون بقدرته على أن يأخذ من الحزب بالسلم ما عجز الأميركيون والإسرائيليون والخليجيون عن أخذه بالحرب، وهي معادلة «مشبركة»، لكن واضحة في عجزها بالتقدم بالدور الفرنسي سواء بالاستحقاق الرئاسي أو غيره خطوات جدية إلى الأمام، حيث من الواضح أن الفرنسيين يدعون التعامل بواقعية مع لبنان، لكن «استراتيجية الانحدار» تمنعهم من أن يكونوا لاعبين فاعلين أو مؤثرين فعلاً، سواء في الاستحقاق الرئاسي أو غيره.

تقرير

خصوم حزب الله يتهمونه: خيار تطيير الانتخابات لمواجهة بيان نيويورك

لا يُحتسب تحديد جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية خطوة داخلية محض، في ظل خشية خصوم حزب الله من أن يكون قد اتخذ قراراً بتطيير الانتخابات رداً على التصعيد الدولي عبر بيان نيويورك

هيام القصيفي

لم تنته مفاعيل البيان الثلاثي من نيويورك. فمنذ صدوره، والأنظار متجهة نحو حزب الله وما سيكون عليه موقفه حيال التصعيد الدولي والإقليمي في ما خص رئاسة الجمهورية وكيف سيواجه هذه الحملة المستجدة، واستطراداً ما هو مصير الحكومة التي ترتفع أسهم تشكيلها وتنخفض على إيقاع كباش محلي وخارجي.

قبل سفر رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ومشاركته في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، كان ملف الحكومة قد أصبح على نار حامية بعدما حث حزب الله على ضرورة الإسراع في وضع اللمسات الأخيرة عليها، وبدا الأفرقاء المعنيون يتعاملون معها على أنها أصبحت في الجيب. جاء البيان الثلاثي، الأميركي - الفرنسي - السعودي، ليعطي الأفضلية لرئاسة الجمهورية، ومعه إحاطة كاملة عن القرارات الدولية واتفاق الطائف، معيداً وضع لبنان كما وصفه بعض خصوم الحزب على سكة شبيهة بما حصل عشية صدور القرار 1559. ويقدر ما تلقّف خصوم الحزب البيان بإيجابية مطلقة، عطفاً على تحوّل أساسي في الموقف الفرنسي تجاه لبنان وحزب الله، وتأييد وأشنطن لدور السعودية في مقاربة الوضع اللبناني وملف الرئاسة واتجاه الرئيس المقبل، توجسوا في المقابل من رد فعل الحزب وانعكاس ذلك على الاستحقاق الرئاسي. ويعتقد خصوم الحزب بأنه لم تعد هناك مصلحة لحزب الله بعد البيان بتسهيل إجراء انتخابات رئاسية وضعها المجتمع الدولي كأولوية وحدّد سلفاً اتجاهها ومواصفات الرئيس العتيد.

انطباع أكثر من فريق سياسي كان بأن حزب الله يدعو إلى رئيس توافقي واجتماع كافة القوى على اسم يسهل تأمين الإجماع عليه، في وقت لم يعلن دعمه لأي مرشح من فريقه السياسي، فيما يملك في جعبته أكثر من مرشح يمكن تبنيه. وعُدّت خطوة الحزب ضمن سلسلة خطوات في اتجاه الاستحقاق في ضوء مشاورات كانت تتم على مستويات مختلفة. لكن البيان الثلاثي، بتوقيته وبلهجته ومضمونه، أثار نقزة الحزب، بحسب وجهة نظر خصومه الذين يعتقدون أنه لن يقف بعد البيان متفرجاً على محاولة عودة الضغط الغربي والعربي في اتجاهه، ومن الطبيعي أن يتكون لديه رد فعل بقرملة انتخابات رئاسة الجمهورية، في انتظار كشف مزيد من الأوراق التي يملكها اللاعبون الدوليون، لا سيما أن صعود أصوات في لبنان، كما حصل أخيراً في عظة البطريرك بشارة الراعي حول مخاطر تطيير الاستحقاق، يلاقي مضمون بيان نيويورك ومندرجاته. ورغم محاولات تتم منذ مدة لتعويم الاستحقاق الرئاسي، إلا أن مضمون يحمله بيان وزاري مهما علا مستوى الموقعين عليه. ما قد يطرح أسئلة لدى الحزب حول خلفيات ما يرتسم في الأفق تجاه لبنان، في ظل سؤال مركزي عما إذا كان البيان توطئة لما هو أكبر وأشد تأثيراً. من هنا قد يصبح الذهاب إلى فراغ رئاسي يعبر

> ثمة مؤشرات تزداد وتيرتها من ان تكون فترة السماح للوضع الداخلي قد بدأت تستنفد نفسها

عن مواجهة صامتة من نوع آخر مع المجتمع الدولي، في انتظار أن تتبلور اتجاهات الدول الثلاث حيال لبنان. وجاء تحديد الرئيس نبيه بري لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية، وإن كانت في إطارها الدستوري البحت، لتضيف لهؤلاء قناعة رد الثنائي على الحركة السعودية والبيان الثلاثي، بكونها صيغت في توقيتها وملابساتها من باب تعجيز القوى المعارضة لخوض معركة أو مخاطر انتخابية بالقدر اللازم من التوافق والمتابعة الجدية. وتوجه في الوقت نفسه رسالة مزدوجة للداخل والخارج عمن يملك حقيقة مفتاح الانتخابات.

النقطة الثانية هي موقف حزب الله من الحكومة، وموقف الرئيس نجيب ميقاتي. فالحزب باتت له مصلحة أكبر في تفعيل الحكومة، عشية الذهاب إلى الفراغ، بما يؤكد مواجهته مع المجتمع الدولي الضاغط في ملف الرئاسيات، وهو من أجل ذلك يعيد برمجة خريطة طريق إلى نهاية العهد وما بعده في ضوء تطور الحركة الدولية المستجدة. لكن الكرة أصبحت في ملعب ميقاتي، الذي صار أمام خيار مواجهة طرفين: إما البيان الثلاثي وما يمثله الأطراف المعنيون به وارتداده عليه إذا ما قبل شروط تعويم الحكومة بدل تحويل الأنظار إلى رئاسة الجمهورية، وإما حزب الله إذا رفض تعويم الحكومة أو تطعيمها. وفي كلا الحالتين سيكون موقف ميقاتي أكثر دقة من السابق في ضوء احتمالات المواجهة التي قد تتحول من صامتة إلى صاخبة مع المجتمع الدولي، فكيف لحكومة مضعضعة في ظل فراغ رئاسي أن تتحمل أعباء مواجهات داخلية وخارجية، بدأت أولى الإشارات تنذر بأنها لن تكون سهلة. فثمة مؤشرات تزداد وتيرتها وتخشاها قوى المعارضة من أن تكون فترة السماح للوضع الداخلي قد بدأت تستنفد نفسها، قبل شهر من نهاية عهد الرئيس ميشال عون، ما يجعل الأيام المقبلة حتى نهاية العهد حافلة بالمفاجآت والتحديات في آن.

تقرير

«ثرثرة» في حضرة البخاري... عروض لـ«مواجهة الفرس»

عبدالله قمح

يندر وجود سياسي لبناني لا تستهويه الثرثرة في ضيافة السفراء الأجانب. تسريبات «ويكيليكس» تعج بكثير من الأدلة فيما النواب الجدد الآتون في غالبيتهم من خلفية «التغيير» كانوا أول من «لحسوا» شعاراتهم، فكانوا، في ضيافة السفير السعودي وليد البخاري في البيرزة السبت الماضي، امتداداً لقماشة السياسيين التقليديين في «نشر الغسيل».

كان الجو في «لقاء البيرزة» يوحي بأن البخاري يرغب بحصر الجلسة في جدول أعمال حُدّد بـ«دعم المفتي عبد اللطيف دريان في جهوده لتوحيد الصف السُنّي»، متفادياً الإشارة إلى حزب الله. وهذا، في تقدير بعض الحاضرين، قد يكون محاولة من البخاري للتقليل من أهمية «الحزب»، وإظهار أن السعودية «أزالته» عن قائمة اهتماماتها أو «تجاوزته»، غير أن نواباً كثراً لم يفهموا من الإشارة، أو فهموها وحاولوا التذاكي. فنبيل بدر، مثلاً، تجنّب ذكر حزب الله لكنه أوغلَ في الحديث عن «الخطين العربي والفارسي» وضرورة «عزل الفرس» عن التأثير لبنانياً، وذهب إلى حد ترسيم حدود لمواجهة مزعومة، فيما لا يبعد ملعب نادية «الأنصار» المقام على عقار تابع لبلدية برج البراجنة سوى أمتار عن أقرب مركز للحزب. زميله بلال الحشيمي قادته الحماسة للحديث عن «إنجازاته» في محاربة المازوت الإيراني «وصولاً لمنعه من الدخول إلى المناطق البقاعية السُنية». من موقع «المنتشي» وجد أنها «آلية» جديرة بالاعتماد في مواجهة التمدد الفارسي. فيما بدا واضحاً أن النائب أشرف ريفي «لقط» رسالة السفارة، فتجنب الحديث حول «مقاربات» لها صلة بحزب الله. وابتعد عن المعهود عنه في تناول «النفوذ الإيراني»، مكتفياً بالحديث عن «الجمهورية المخطوفة» وضرورة «فك العزلة». وفهم زميله فؤاد مخزومي من كلام ريفي أن «الجو» لا يقبل التصعيد. فاستنسخ كلام «جاره»، ليضع جانباً مواضيع «التوغل الإيراني» و«سيطرة حزب الله» ويذهب بالحديث إلى ضرورة «استرجاع الدولة» من دون الدخول في الآليات. حديث بالعموميات قاربه النائب عدنان طرابلسي من موقع «الجلوس على التل»، فيما عبّر ياسين ياسين عن سعادته لزيارته «داراً سعودية للمرة الثانية في حياته»، وتولى النائب حسن مراد توزيع «الطشاته» للحاضرين، تاركاً لزميله هاشم هاشم مهمة «التسجيل» على بعض المتحدثين.

على غير ما اعتقد البعض، «طنّش» صاحب الدعوة كل ما قيل. لم يتناول حزب الله (أو الإيرانيين) بموقف، وطرح «مبادئ عامة». وذهب إلى نقطة محددة سلفاً: السعودية ستعود إلى لبنان، من خلال الدولة لا الأشخاص، حين يجري انتخاب رئيسين جديدين (طبقاً لمعاييرها) في إشارة إلى رئيسي الجمهورية والحكومة، مذكراً بوجود 22 اتفاقية عالقة بين البلدين منذ العام 2016، بحاجة إلى توقيع.

وفي إطار حاول إلباسه الكثير من الديبلوماسية، أشار للحاضرين بضرورة «ترتيب ما عليهم فعله» من الآن وصاعداً، والاتفاق في ما بينهم على «رؤية جديدة للطائفة بعيداً من المسار السابق»، ودعاهم إلى أن يتولوا، مجتمعين، الاختيار في موقعي رئاسة الجمهورية والحكومة «من غير الفاسدين... ونحن جاهزون للمساعدة»، معدّداً معايير الاختيار: «عروبة لبنان، الدستور، الطائف، الأمن الداخلي، رؤية السعودية 2030...»، ومنهياً بالمباركة لهم أن باتت لديهم مرجعية دينية وسياسية في آن!

«لقاء المعنويات» كما وصفه أحد المشاركين، جاء ليدشن مرحلة في انتظار اكتمال ظروف مرحلة مقبلة، وهو لم يأتِ بغرض المواجهة، وإنما تحضيراً لها.

(هيثم الموسوي)

متابعة

«أوكسيجين» في الجامعة اللبنانية: هل يُفكّ الإضراب؟

فاتن الحاج

ربما تكون المرة الأولى التي تلتقط فيها الدولة إلى جامعتها الوطنية فتزيد مساهمتها في موازنتها، وتضخّ فيها بعض «أوكسيجين» يعيد إليها شيئاً من الحياة. لكن الطريق نفسه إلى الـ 500 مليار ليرة التي أضيفت في الصياغة النهائية للمادة 115 المتعلّقة بإعطاء مساعدة اجتماعية للعاملين في القطاع العام والمتقاعدين، لم يكن معبّداً تماماً. وجرى التنبّه من خلال النقاش داخل جلسات مناقشة الموازنة العامة أن النص الوارد من وزارة المال «حمّال أوجه» ويمكن أن يفهم منه أن مساهمة الـ 500 مليار ليرة هي لتغطية المراسيم السابقة المقرّة أخيراً، وهي 104 مليارات (نصف راتب لـ 6 أشهر من كانون الثاني 2022 حتى حزيران منه)، 50 ملياراً (راتب تحفيزي عن شهريّ أيلول وتشرين الأول 2022 كبدل حضور وإنتاجية)، 128 ملياراً (راتب كامل من شهر تموز إلى شهر كانون الأول ضمناً)، و120 ملياراً (مضاعفة أجر الساعة للمتعاقدين، لم يقرّ بعد).

هذا الالتباس استدعى، بحسب مصادر نيابية، تدخلاً من عدد من النواب لإعادة صياغة النص، ولا سيما لجهة التأكيد أن الـ«500 مليار» هي مخصصة للنفقات التشغيلية، وتضاف إلى باقي المساهمات، ما يرفع مساهمة الدولة في موازنة الجامعة من 366 مليار ليرة (المساهمة اليوم) إلى 1268 ملياراً.

وقد أضيف إلى النص الأساسي للمادة 115 النص الآتي: «يضاف إلى المساهمات السابقة التي حصلت عليها الجامعة اللبنانية مبلغ خمسمئة مليار ليرة لبنانية، على أن تحتسب الزيادات على رواتب الأساتذة والعمال منها». والمقصود بالجملة الأخيرة هو أن الراتب الثالث الإضافي عن أشهر تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول، ومجموع قيمته 63 مليار ليرة سيحسم من الـ 500 مليار، بما أن المساهمات السابقة تغطي راتبين.

إلى ذلك، سيجري تحويل 49 مليار ليرة إلى موازنة صندوق تعاضد أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة، لترتفع الموازنة إلى 150 ملياراً ويصبح قادراً على زيادة تعرفة الأعمال الطبية المعتمدة 4 أضعاف، أسوة بتعرفة تعاونية موظفي الدولة.

مصير الإضراب؟

هذا في ما يخصّ الجامعة وصندوقها، أما الأساتذة فقد نالوا أسوة بزملائهم في القطاع العام ضعفي راتبهم، أي أساس الراتب مضروباً بثلاثة شرط أن لا تقلّ الزيادة عن 5 ملايين ليرة وأن لا تزيد عن 12 مليوناً. وبالنسبة إلى أجرة ساعة الأساتذة المتعاقدين، فقد ضربت أيضاً بثلاثة.

دعت رابطة الأساتذة المتفرغين الهيئة العامة إلى جلسة تعقد السبت المقبل

وسط هذا التطوّر، هل تعود الهيئة العامة لأساتذة الجامعة عن إضرابها المفتوح؟

الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين دعت الهيئة العامة إلى جلسة تعقد، صباح السبت المقبل، في قاعة المؤتمرات الكبرى في مجمع الحدث الجامعي، لعرض المعطيات ومناقشة المستجدات واتخاذ التوصيات الملزمة المناسبة بشأن مصير الإضراب، كما دعت الهيئة التنفيذية وزير التربية، عباس الحلبي، إلى تحمّل مسؤوليته بعدم السماح بالمساس بخصوصية الأستاذ الجامعي في كل المراسيم التي تصدر عن مجلس الوزراء، والقوانين التي تصدر عن مجلس النواب، والحرص على وضعه في الدرجة المعروفة له تاريخياً في سلّم الرواتب العام.

ووفق بيان الرابطة، خصوصية الأساتذة الجامعيين تكمن في أنهم ليسوا موظفين بدوام إداري زمني محدد، فهم لا يقومون بأعمالهم الأكاديمية والبحثية فقط ضمن الدوام الإداري للموظفين وإنما في جميع الأوقات داخل المجمّعات الجامعية وخارجها، وعقودهم لا تنص على دوام زمني وإنما على نصاب أكاديمي واضح.

وأشارت الرابطة أيضاً إلى أنه ليست هناك مواعيد محددة لدفع المتأخرات من بدلات النقل عن الحضور منذ العام الماضي والرواتب الإضافية عن أشهر تموز وآب وأيلول ومساعدات الـ PCR المتفق عليها مع إدارة الجامعة منذ أشهر عدة والمستحقات السابقة للزملاء المتعاقدين وللموظفين والمدربين.

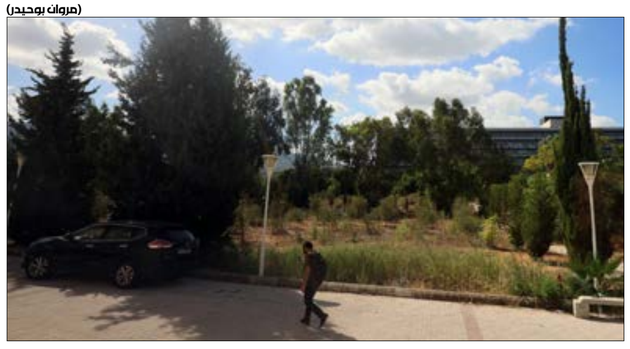
(صروات بوحيدر)

رضى غير تامّ

في غضون ذلك، لم تعكس نقاشات الأساتذة على مجموعاتهم على مواقع التواصل رضى تاماً حيال مقرّرات المجلس النيابي، فهي «لزوم ما لا يلزم لأننا لم ننل شيئاً جديداً غير المراسيم السابقة»، وساد التخبّط صفوف البعض وسألوا عن إمكان الدفع: هل هي عبر سلف خزينة أم نقل اعتمادات، وهل الأموال مؤمنة فعلاً وهل تكفي الـ 500 مليار لتشغيل الجامعة؟ وهل سيحسم من المبلغ للرواتب؟ وماذا حلّ برواتب القضاة، هل ستصرف وفق سعر الـ 8 آلاف، ما سيزيد الهوة مع رواتب أساتذة الجامعة أم سيعاملون مثل باقي موظفي القطاع العام؟ مع ذلك، تشير الأجواء العامة إلى أن الأساتذة مَيّالون إلى تسيير الامتحانات والأعمال الأكاديمية للعام الدراسي الماضي، بما أن الإضراب قد خرق عملياً، على أن يجري البحث عن خيارات أخرى للضغط باتجاه نيل الحقوق، في المرحلة المقبلة. بعض الأساتذة يقترحون أن لا يقتصر النقاش في جلسة الهيئة العامة على المطالب المادية للأساتذة فحسب، وأن تطرح مسائل أخرى مثل إمكانية العودة إلى التعليم الحضوري، وحقوق الجامعة في أموال الـ PCR، وموازنة الجامعة واستقلاليتها، وانعكاس الأزمة على أعداد الطلاب والأساتذة وغيرها من القضايا المصيرية للمؤسسة.

قضية

الهجرة من الوظيفة العامة تفرغ الدوائر الرسمية

19 ألف وظيفة شاغرة في القطاع العام من أصل 27 ألف وظيفة. رقم يعكس حال الإدارات الرسمية، الذي يسوء في ظلّ هجرة واسعة منها. موظفون ومعلّمون وأساتذة جامعيون تسرّبوا بطرق أو بأخرى من عملهم، نحو أعمال أخرى في لبنان أو خارجه. بعد مبادرات راتب الوظيفة العامة يساوي 4.5٪ من قيمته قبل الأزمة

فؤاد بزي

يصارع الموظفون في القطاع العام اليوم للبقاء على قيد الحياة، يفتشون عن أعمال أخرى تقيهم شرّ العوز، على سبيل المثال، يقوم أستاذ فيزياء باستغلال معرفته في عالم الكهرباء لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية. محظوظ هذا الموظف، فـ«المصلحة تبيض ذهباً». آخرون اتجهوا نحو التسويق الإلكتروني، فيما فضّل حملة الشهادات العالية من الموظفين هجرة الوظيفة العامة نهائياً، إما نحو القطاع الخاص أو إلى خارج البلاد.

في المقابل، هناك عدد من الموظفين آثروا حياتهم في الوظيفة العامة من دون أن يقدّروا، حتى في أسوأ أحلامهم، أنهم سيصلون إلى هكذا أيام. هؤلاء وجدوا أنفسهم من دون معين على الصمود، منهم من ينتظر «المَنّة دولار» من ذويه المغتربين، أو استغلّ جنسية دولة أجنبية لم تكن مغربة سابقاً، للهروب من لبنان، ومنهم من يفتش عن عمل آخر. ولكن خلال هذا البحث سقطت الوظيفة العامة وبدأت دوائر الدولة تخلو من موظفيها وكوادرها المدربين، وهذه الخسارة الأكبر التي لا يمكن تعويضها.

تمتدّ المشكلة إلى كل الفئات الوظيفية، من الأولى (القضاة والمديرين العامين)، وصولاً إلى الفئة الخامسة (حُجّاب وسائقين). والفئة الأخيرة هي الأكثر مظلومية، إذ لا يتخطى راتب العاملين فيها الـ 900 ألف ليرة. إذاً، الوظيفة العامة انتهت، و«الناجي من يجد فرصة عمل ويترك القطاع العام» بحسب رئيس مصلحة القضايا في الضمان الاجتماعي، صادق علوية.

رحيل النخبة

"الكفاءات رحلت"، تجزم رئيسة مجلس الخدمة المدنية نسرين مشموشي، وتخرج دفاترها لتقرأ مؤشرات "الرحيل". تتكلم مشموشي عن "1100 موظف تركوا الخدمة خلال العامين الماضيين فقط، وهذه الأرقام هي التي مرّت بالمسار القانوني، أي عبر مجلس الخدمة المدنية، بينما هناك معلومات لم تتّضح بعد بسبب الإضرابات". أما من يتركون العمل وفق صيغة "إجازة بلا راتب" فلا يمكن للمجلس تحديد أعدادهم بسبب عدم إرسال إداراتهم هذه المعلومات إلى المجلس.

المشكلة تنسحب على كلّ الوزارات بمختلف مديرياتها، في جهاز التعليم الثانوي وحده غادر ما يقارب 2100 أستاذ، أكثريتهم طلبوا إجازات من دون راتب نظراً إلى عدم وجود شروط صعبة للموافقة عليها، ومنهم من اختار "الاستيداع"، أو طلب وضعه خارج الملاك. هؤلاء الأساتذة أصحاب خبرات لا يمكن تعويضها. رئيسة رابطة التعليم الثانوي ملوك محرز تؤكّد على فكرة "تفريغ المؤسسات التربوية من الكادر المؤهل"، وترى أن "هذه الهجرة ستؤدي إلى إضعاف المدرسة الرسمية وتجويفها".

إلى الخليج وافريقيا

وجهة هؤلاء الأساتذة الأساسية هي مدارس دول الخليج أو أفريقيا (مدارس الجالية اللبنانية). هناك، الرواتب "هزيلة" لكنها تدفع بالدولار، وتبقى أفضل بأشواط من الوضع في لبنان. وهناك عدد لا يستهان به منهم فضل ترك التعليم نهائياً والتفرّغ لأعمال أخرى كحال أستاذ الكيمياء في التعليم الثانوي، "الدكتور محمد" الذي غادر إلى أفريقيا للعمل مع اقرباء له في "معارض بيع قطع السيارات" براتب يصل إلى 2000$.

حال أساتذة الجامعة اللبنانية ليس أفضل، هؤلاء يمكنهم الرحيل أسرع بكثير من غيرهم لصلاتهم شبه الدائمة مع جامعات وشركات الدول التي تعلموا فيها. لا رقم نهائياً عن حجم هجرتهم كونه يخضع لعدة معايير، لكن يمكن القول إن بعض أقسام كليّة العلوم فقدت ما يقارب الـ 60% من أساتذتها. في قسم الرياضيات التطبيقية وحده ترك 8 أساتذة في فرع واحد حتى الآن من دون وعد بالعودة، والمشكلة ستظهر جليّة عند انطلاق التدريس في العام

1100 موظف تركوا الخدمة خلال عامين وآخرون في إجازة من دون راتب

الدراسي المقبل وخاصةً "مع نهاية زمن الأونلاين".

وفي مؤسسة كهرباء لبنان نزف على مستوى اليد العاملة الماهرة والمتخصصة، فهجرة المهندسين

(أرشيف ـ مروان طحطح)

والتقنيين تترك المعامل معطلة و"لو عاد الفيول إليها". معمل الذوق على سبيل المثال، لن تعمل فيه أكثر من مجموعتيّ توليد من أصل أربع، بسبب هجرة المهندسين المسؤولين عن فرق العمل، كما العمّال المؤهّلين للتشغيل.

الإدارات والمؤسسات

تحذّر مشموشي من الفراغ الكبير في الإدارات العامة والمؤسسات، "في الدولة اللبنانية 27 ألف وظيفة، يَشغلها 8 آلاف موظف فقط، ما يعني بأنّ هناك ما يقارب 19 ألف وظيفة شاغرة". وترى بأنّ "الشغور مرشّح للارتفاع ولا سيّما بعد انتهاء صلاحية قانون الموازنة 2019/144 الذي منع الموظفين من التقاعد المبكر. ففي الحالات العادية للتقاعد (بلوغ السن القانونية) سيخرج 1866 موظفاً من الخدمة خلال السنوات الخمس القادمة.

"الخروج من المشكلة ليس صعباً" بحسب مشموشي، "ولكن علينا التفكير بطريقة مغايرة. الدولة يجب أن تبتغي الربح، وعليها تحصيل واردات لتتمكن من تقديم الخدمات". ولكن في المقابل، "الحلول القطاعية (دفع حوافز مثلاً) مرفوضة لأنّها مخالفة لمبدأ شمول الموازنة وشيوعها". ولأنّها تؤدي أيضاً إلى "هجرة داخل القطاع العام". دعم رواتب وزارة معيّنة سيدفع بالموظفين لمحاولة الانتقال إليها لتحصيل هذه البدلات، وبدلاً من ذلك على الدولة أن تدفع لموظفيها بدلات نقل مجزية "تساعد في الوصول إلى العمل، فكيف يمكن أن تطلب من موظف الوصول إلى مركز عمله براتب لا يكفي لدفع بدلات النقل"، بالإضافة إلى إعادة الهيكلة وتفعيل الرقابة والتفتيش، وتقارير الإنتاجية.

تقرير

المستشفيات في العناية الفائقة: دمج وبيع وإقفال

راجانا حميّة

رسمياً، يحتفل مستشفى «أوتيل ديو دو فرانس»، غداً، بتسلّمه إدارة مستشفى «المونسنيور القرطباوي» ـ أدما، بعد تسلّمه إدارة مستشفى «سان شارل» في وقتٍ سابق، والذي يأتي ضمن خطة إطلاق شبكة المستشفيات الجديدة التابعة لجامعة «القديس يوسف» و«أوتيل ديو».

عملياً، ترسم هذه الخطوة ملامح المرحلة المقبلة في قلب القطاع الاستشفائي، الذي يتّجه صوب خيارات جديدة من التعاطي مع الأزمة المالية الممتدّة منذ ثلاث سنوات، والتي تترجم اليوم بانطلاق حركة الدمج، حيث تعمد المستشفيات الجامعية الكبرى المقتدرة مادياً ولوجستياً إلى ضمّ المستشفيات الصغيرة أو المتوسطة التي تعاني من تعثّر مالي. وهو ما كان في حالة الدمج الأولى ما بين «أوتيل ديو»، و«سان شارل» و«القرطباوي».

ومن المتوقع أن لا يكون هذا «الحفل» هو الأخير، إذ سيفتح الباب على احتفالات دمج أخرى في قلب القطاع الاستشفائي، خصوصاً في ظلّ ما تعانيه بعض المؤسسات من تعثّرات مالية تقف عائقاً أمام استكمال المهمة وحدها، إذ بحسب مصادر وزارة الصحة، ثمّة مستشفيات على الفروع في المناطق لرفض أي توجه محتمل من المكاتب التربوية لا يراعي العودة إلى الجمعيات العمومية، فبحسب علي الطفيلي مقرّر الرابطة في بعلبك الهرمل («لا يمكن اتخاذ قرارات عن الأساتذة، ومصادرة رأيهم»)، ويرى الطفيلي في الرواتب الثلاثة «أقلّ من سعر برميل مازوت لزوم تدفئة كل بيت في منطقة البقاع خلال فصل الشتاء»، وعليه طلبوا تأجيل اجتماع الهيئة الإدارية إلى اليوم، لحين اتضاح المعطيات بعد لقاء وزير التربية لمعرفة قيمة الحوافز إن وجدت.

طريقة الدفع

«لا يحتاج دفع الزيادة على الراتب سوى قرار وزير المالية بعد نشر الموازنة في الجريدة الرسمية» بحسب صادق علوية رئيس مصلحة القضايا في الضمان الاجتماعي، ويضيف علوية بـ«أنها دائمة، ولا تنتهي بنهاية العام 2022، بل بإقرار موازنة العام 2023». أما المساعدات الاجتماعية (نصف راتب) فـ«ينتهي دفعها مع نفاذ قانون الموازنة». ولكنه يرى «واجب الدولة في زيادة التقديمات الاجتماعية التي ترهق كاهل الموظف مثل الطبابة والاستشفاء»، ويختم علوية بـ«أننا بحاجة لإجراءات اقتصادية مغايرة غير الزيادات، كسعر صرف مستقر».

(أرشيف ـ مروان طحطح)

جديدة تدرس هذا الخيار، قبل أن تعلن عن الخطوة.

شكاوى بالجملة

مع ذلك، ليس الدمج أول الخيارات ولا آخرها، إذ إن هناك خيارات أخرى التجأت إليها بعض المستشفيات ومنها البيع. وقد أدّت الأزمة المالية، أخيراً، إلى انتقال ملكية مستشفيين هما «سان لويس» و«سان جورج . عجلتون» إلى مستثمرين جدد، بحسب مدير العناية الطبية في وزارة الصحة، الدكتور جوزف الحلو. ويبدو أيضاً أن هذا الاتجاه يمكن أن يتواصل فتطول لائحة انتقال ملكية المستشفيات، مع إعلان عدد منها عن عدم قدرتها على الاستمرار بالوضع الحالي، وهي توقّعات قد «تصحّ»، يقول الحلو. لم تأتِ التوقعات من العدم، وإنما من «التبليغات التي تردنا إلى النقابة»، هذا ما يقوله نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة في لبنان، سليمان هارون، منطلقاً من الشكاوى التي تشترك كلها في السبب نفسه: العجز عن الاستمرار. وبلغة الأرقام، يشير هارون إلى وجود 10 شكاوى «على الأقل من مستشفيات بلّغت بأنها لم تعد قادرة أن تكمل بهذه الحالة المادية». وإن كان مصير هذه المؤسسات لم يُحسم حتى اللحظة

لا يستبعد النقيب هارون اتخاذ بعض المستشفيات قرار الإقفال النهائي بسبب عجزها

الراهنة، إلا أن هارون لا يستبعد اتخاذ البعض منها خيار الإقفال النهائي، بعدما فقدت القدرة على إدارة التوازن ما بين نفقاتها وبين مداخيلها، أو على حدّ تعبير هارون «فرق الكلفة»، والذي بات يقاس في بعض الأحيان بملايين الدولارات... مع ما يعنيه هذا الرقم من أزمات مصيرية إذا ما قورن الدولار بحال الليرة اليوم.

ثلاثة أسباب

وفي الحديث عن الأسباب التي أدّت للوصول إلى هنا، يسرد هارون ثلاثة أسباب رئيسية أسّست لتلك الخيارات: أولها، انحدار نسبة الإشغال في المستشفيات، حيث باتت نسبة 50% من الأسرّة خارج الخدمة «لأن المرضى لم يعودوا قادرين على دفع الفروقات الكبيرة التي يتكبّدونها في المستشفيات»، يقول هارون. وتترجم تداعيات هذا السبب في لجوء الكثير من المستشفيات إلى إغلاق أقسام فيها ودمج أقسام أخرى. أما بالنسبة إلى السبب الثاني، فهو ما يتعلق بكلفة المستلزمات الطبية التي خرجت كلّها من حلقة الدعم، و«أصبحت المستشفيات مجبرة على دفعها بالدولار الفريش أو سعر صرف السوق الموازية، حتى المستلزمات التي لم نكن نقوم بفوترتها باتت اليوم مرهقة، كالإبر والشاش والقفازات». وينسحب قرار رفع الدعم على «خدمات» أخرى منها الأكل الطبي وغير الطبي أيضاً.

وفي ثالث الأسباب تأتي أسعار المحروقات، وتحديداً المازوت، التي أصبحت أسعارها مدولرة. وفي آخر الدراسات التي قامت بها النقابة، تتخطى الكلفة التي تدفعها المستشفيات «أجور العاملين والموظفين، بحيث باتت توازي ضعفي هذه الأجور».

الروابط تتراجع خطوة إلى الخلف: عودة غير مكتملة

فؤاد بزي

قررت رابطة التعليم الثانوي العودة عن «تعليق الأعمال الإدارية» في الثانويات، إثر اجتماع عقدته هيئتها الإدارية مساء أمس، ليكون اليوم أول أيام التسجيل الرسمي. لكن «العودة إلى التعليم مرهونة بلقاء الوزير غداً (اليوم) ومعرفة قيمة الحوافز التي يمكن للوزارة توفيرها عبر الجهات المانحة» وفق ما ورد في بيان الرابطة. فور الإعلان عن انتهاء جلسات إقرار الموازنة في المجلس النيابي، بدأت هواتف أساتذة التعليم الرسمي بالرنين. رسائل وصور وتكهنات عن انعكاس الموازنة على رواتبهم. خرج الدخان الأبيض، بالنسبة لبعض المكاتب التربوية، مع الإعلان عن مضاعفة رواتب القطاع العام. وسادت الحيرة بين ما قال بأنّ الراتب تضاعف 1,5 مرة، ومن افترض بأنه زاد 4 مرات على قاعدة راتب زائد 3 رواتب مساعدة. وفي ساعات الليل ظهر «الخيط الأسود من الخيط الأبيض». الزيادة التي حصل عليها الموظفون بشكل عام هي راتبين إضافيين للراتب الأساسي، ما يجعل الرقم الكلّي 3 رواتب، مع بقاء بدل النقل على حاله 95 ألف ليرة عن كل يوم حضور.

(أرشيف ـ مروان طحطح)

زيادة هزيلة

زيادة لم تكن على مستوى التوقعات، فالرواتب الثلاثة التي سيحصل عليها الأساتذة لا تزال دون مستوى التضخم الواقع، وتهاوي قيمة الراتب الأساسي الذي بات يساوي 4,5% من قيمته في العام 2019، وإذ ضرب بثلاثة يساوي 13,5%. بالتالي لن تنجح هذه الزيادة في تعويض قيمته الشرائية بأيّ شكل من الأشكال. على الرغم من ذلك، «تدفع المكاتب التربوية للأحزاب نحو إعادة فتح المدارس والثانويات بأيّ ثمن ممكن، من دون النظر في حال الأساتذة المعيشي، والتعمية على عدم تجاوب الجهات المانحة، حتى الآن، مع وزارة التربية لدفع حوافز مادية للأساتذة تساعدهم في الوصول إلى مراكز عملهم» بحسب عدد من الأساتذة. اليوم، يخرج هذا الموضوع من التداول كي لا يشوّش على الهدف الأساسي وهو إعادة فتح المدارس.

الأساسي يعمله

رابطة التعليم الأساسي عائدة إلى التعليم بحسب التواريخ المحدّدة في مذكرات وزارة التربية، فهي لم توقف الأعمال الإدارية (التسجيل) مثل رابطة الثانوي، وبحسب رئيسها حسين جواد فـ«المدارس ستفتح، نعم، ولكن ما أخذناه غير كافٍ وسنستكمل المطالبة على قاعدة خذ وطالب». ويؤكد جواد «لن تقفل المدارس ويؤخذ التلامذة كرهائن»، وفيما يتعلق بالحوافز فهناك تسريبات تشير إلى أنها تقدّر بـ 130$ دون تأكيدات رسمية من الوزارة، بالإضافة لذلك فالمطلوب بموضوع النقل هو إعطاء الأساتذة «بدل ليترات بنزين عن كل يوم حضور».

لا تعوّض الزيادة انخفاض القيمة الشرائية للراتب الأساسي 95,5٪

الثانوي منقسم

أما رابطة التعليم الثانوي فالآراء فيها كانت خلال ساعات النهار على انقسامها الحاد، بين الثنائي حركة أمل وحزب الله المشجعين للعودة إلى الثانويات تسجيلاً وتعليماً، وبين الأطراف الأخرى التي تحاول أن تجد صيغة توافقية تجنّب الهيئة العامة الانفجار. ويضغط مندوبو الأساتذة للوصول إلى صيغة تحفظ حقوق الأساتذة وتحفظ هيبة الجامعة، وتحفظ حقوق الطلاب، وتحفظ الموسم الدراسي، وتحفظ الحقوق المالية للأساتذة، وتحفظ الحقوق المعنوية للأساتذة، وتحفظ الحقوق المعنوية للجامعة، وتحفظ الحقوق المعنوية للطلاب، وتحفظ الحقوق المعنوية للموسم الدراسي، وتحفظ الحقوق المعنوية للأساتذة، وتحفظ الحقوق المعنوية للجامعة، وتحفظ الحقوق المعنوية للطلاب، وتحفظ الحقوق المعنوية للموسم الدراسي.

عن العسكرة في الغرب

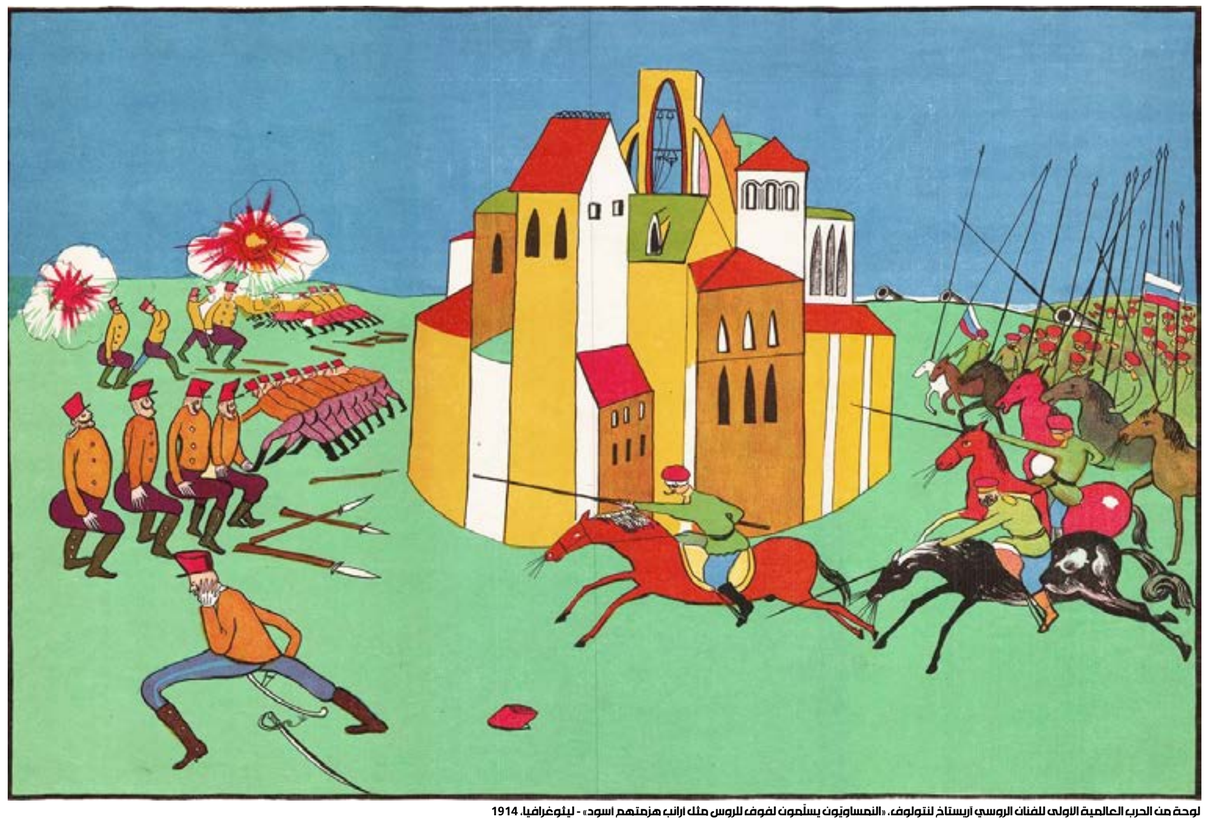

لوحة من الحرب العالمية الأولى للفنان الروسي أريستارخ لنتولوف، «النمساويون يسلّمون لفوف للروس مثلّث ارانيي هزمتهم أسود» - ليلوغرافيا، 1914

عامر محسن *

«الجريمة التي لا يمكن غفرانها هي أن تضرب ضربةً خفيفة. لا تضرب على الإطلاق إن كان يمكن تجنّب ذلك، ولكن إيّاك أن تقترف الضربة الخفيفة»

ثيودور روزفلت

في وسعك أن تكتب التاريخ بأشكال مختلفة، ومن أكثر من زاوية ووجهة نظر؛ ولكنّني أميل للنظر إلى تاريخ روسيا القريب باعتباره عمليّة تفاعل بين «التاريخ» و«الجغرافيا» بتعبير سمير أمين. هو كتب أنّ التركيز على الجغرافيا وحدها في التحليل (أي «الجيوسياسة» والنظام العالمي) أو التاريخ حصراً (مفهوم الصراع الطبقي مثلاً) ليس كافياً كمنهج؛ ويأخذنا غالباً إلى تنظيرات ثابتة و«جوهرانية» عن العالم ومسار الأمور. من هنا، فأنا أقسّم التاريخ الروسي الحديث إلى مراحل ثلاث أساسيّة، تعكس التقاء هذا الكيان الـ«أوراسي»، منذ أواسط القرن التاسع عشر، بحالة الحداثة والنظام العالمي الجديد. هذه، بمعنى ما، هي قصّة كلّ أقاليم الجنوب و«المصنّعين المتأخرين»، أي الدّول التي فاتها الدّور الأول في الثورة الصناعية وأضحت تحاول اللحاق بمن سبقها في التحديث والإنتاج الكثيف. ثقافتنا المعاصرة، من الصين إلى الهند إلى الشرق الأوسط وروسيا، هي بشكل ما نتاج المهمّة - من دون الدخول في تفاصيل تاريخية، ما حصل هو أنّ الإصلاحات لم تكن كافية، والروسنة أثارت ردات فعل والعقود الأخيرة للقيصرية الروسية.

هذه المرحلة الحاسمة تلت فترة توسّع هائل، جغرافي وبشري، للدولة الروسيّة: لم يعد القيصر ملكاً على بلد، هو أساساً إقليمٌ أوروبي زراعي غرب الأورال، بل أصبح يحكم مساحات شاسعة تمتدّ من البحر الأسود إلى بحر اليابان. في الوقت ذاته، كان العديد من هذه «المُمتلكات» الجديدة روسيّاً بالإسم فحسب، أهلها لا يشاطرون ديانة الروس وثقافتهم. من هذا السياق انطلقت مشاريع التحديث، عبر نقل ملايين الفلاحين السلاف إلى جنوب روسيا وشرقها، ومحاولاتٍ حثيثة لصنع ما يشبه دولة مركزية وسوقاً وطنية في أراض شاسعة قليلة السكّان كانت، لفترات طويلة، تحكم محليّاً وعلاقتها بالعرش هي العاصمة رمزيّاً بالكامل.

هنا نجد سلسلة من القياصرة «الإصلاحيين» في سان بطرسبرغ، وشخصيات مثل سيرجي فيتّه - وزير المالية في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر - الذي قاد برامج التحديث والتصنيع وإصلاح القطاع الزراعي، قبل أن يصبح رئيساً للوزراء لفترة قصيرة (وينتهي كأحد ضحايا الهزيمة في حرب اليابان وثورة 1905). بمعنى آخر، إنّ مشكلة روسيا كانت في «هضم» هذا الامتداد الأوراسي الشاسع وتحويله، بتناقضاته وتقاليده وقومياته، إلى دولةٍ «حديثة» ونظام سياسيٍّ مستقرّ. والنظام القيصري انتهى لأنّه قد فشل في هذه المهمّة - من دون الدخول في تفاصيل تاريخية، ما حصل هو أنّ الإصلاحات لم تكن كافية، والإصلاح الزراعي لم يرضِ النبلاء ولا الفلّاحين الأحرار. البعض يحمل صوراً مشوّهة عن الامبراطوريات التي بادت (كالروسية والعثمانية) وعن أيّامها الأخيرة، وسرديّة «الانحدار» في التاريخ تجعلهم يتصوّرون أنّ هذه الدّول كانت قد استسلمت، في نهاياتها، للرجعيّة والتقليد والمؤسسات البالية. الحقيقة هي أنّ أكثر هذه الحكومات كانت واعية بحدّة لتأخّرها أمام الغرب الصناعي، والعقود الأخيرة لهذه الدول كانت أيّام إصلاحاتٍ محمومة ومحاولات «لحاق» وتحديث مستمرة.

> الامبراطوريات لا تنحدر وتنهار وهي هامدة مستكينةً لمصيرها، فلماذا تظنّون أنّ أميركا ستكون مختلفة عمّن سبقها؟

«الانحدار» هو ليس دوماً مرحلة سباتٍ وجمود كما يتمّ تصويره، الصورة الأدقّ عن هذا «الاحتضار» هي أن العثمانيين والروس والنمساويّين كانوا يسعون إلى التحديث والنموّ، ولكن نموّهم وتقدّمهم كان - ببساطة - أضعف وتيرةً من نموّ خصومهم في تلك المرحلة، ومن التحديات والنواقص التي كانت تواجههم. القيصر الروسي، على سبيل المثال، كان يحاول بناء دولةٍ «أوروبية»، تعيد إلى روسيا موقعاً كانت قد فقدته في خريطة النظام العالمي منذ قرون. إضافةً إلى صادرات الحبوب والنفط (بعد اكتشاف الآبار الوفيرة حول باكو وفي القوقاز)، أصبحت روسيا بسرعةٍ من أكبر منتجي النفط في بداية عصره»، كان القيصر يحلم أيضاً بأن تمرّ جل التجارة بين أوروبا وآسيا، من جديد، عبر روسيا على متن خطّ القطار السيبيريّ العظيم الذي كان يبنيه - نسخةً أخرى عن مشروع «طريق الحرير».

المرحلة الثانية هنا، بالطبع، هي فترة الاتحاد السوفياتي. وما صنعته الثورة البلشفية، من هذا المنظار، هو أنّها قد تمكّنت من انشاء نظام ودولة «تستثمر» هذا الفضاء الأوراسي وتحكمه بفعالية: دولة مركزية تمسك بأطراف الاتّحاد، استثمار المناجم والمعادن في روسيا الآسيوية وبناء صناعات ومدنٍ كاملة حول هذه الموارد، إلخ. هذا الكيان قد بُني بكلفةٍ عظيمة: من الحرب الأهلية إلى التجميع واخضاع القطاع الزراعي، وصولاً إلى الحرب العالمية والغزو الألماني، وتجنيد ومقتل عشرات ملايين المواطنين بغية صدّه. ولكن تأسيس السيادة على هذا الجزء من العالم، من جهةٍ أخرى، شكّل قاعدةً لإمبراطوريةٍ حقيقية، أصبحت «قطباً» مواجهاً للقوة الأميركية العظمى، وطرفاً كسر الاحتكار الأميركي للسلاح النووي وغيره من عناصر القوّة بعد الحرب العالمية الثانية (بل لعلّ من العداء الغربي للشيوعية والاتحاد السوفياتي قد جاء، أساساً، بسبب تحكّم البلاشفة بهذا الفضاء الحيوي بين أوروبا وآسيا؛ فلو أن الثورة قد قامت في بلدٍ طرفيٍّ صغير، كرومانيا أو ألبانيا، ولو أقامت نظاماً شيوعياً في بلدها

وطالبت بنهاية الرأسمالية، لما كان الغرب قد جعلها عدوّه الايديولوجي الرئيس وسعى إلى عزلها وضربها بهذا الشكل).

هذا التاريخ يفسّر لماذا يستوحي الكثيرون (روسيا وغير روس) من أحد هذين «النمطين» حين يقاربون مفهوم «الأمّة الروسيّة»: النمط التقليدي «القيصري» - محافظ، اورثوذوكسي، ومظلّة أبوية لأمّة متعدّدة الأعراق - ونمط الدولة المركزية/البيروقراطية، الدّولة التي تنظّم الشعب وتحمي مصالحه وترعى الأخوّة بين القوميات البعض، أيضاً، يخلط بين هذين النموذجين ويستلهم عناصراً من كلٍّ منها (فلاديمير بوتين مثلاً). تكرّست هذه الثنائية مؤخراً بعد أن تبيّن بوضوح أنّ «الطريق الثالث»، أي روسيا ليبرالية مندمجة في أوروبا وفي النظام الغربي الرأسمالي، لم يعد مطروحاً أو متاحاً. تمّ تجريب هذا الخيار في مرحلة التسعينيات الكارثيّة، حتّى أصبح الحديث عن لبرلة روسيا ودمقرطتها - في عرف الكثيرين - هو مجرّد رمزٍ كوديّ لفكرة تفكيك البلد وافقاره وتحويله، مجدّداً، إلى هامش يصدّر المواد الأولية ويغرق في أزماته والفساد. رغم ذلك، ظلّت نسبة وازنة من النخب الروسية متمسّكة، حتى الأمس القريب، بالطريق الليبرالي (الخيار المهيمن في عالمها) ولكن النقاش اليوم قد أغلق وأقفل. الغرب نفسه لا يريد روسيا في رحابه، بل أنّه قد أعاد تعريف نفسه بصورةٍ تكون روسيا فيها خارجه ونقيضه.

السؤال هنا هو عن مصير هذه المساحة القارّية بين أوروبا وآسيا، التي يسميها مؤرّخون (كبيتر فرانكوبان) «العمود الفقري» للعالم، ومستقبل حضارتها. هذه منطقة كان لها مصيرٌ فريدٌ واشكاليّ في مرحلة التوسّع الأوروبي بعد القرن السادس عشر: لا هي أصبحت جزءاً من المركز، ولا تمّ غزوها واستيطانها من قبل الأوروبيين، ولا تمّ إلحاقها بهم ودمجها كهامش وبلدٍ طرفيّ. ما يزيد من حدّة الاشكالية هي أنّه، منذ الانفجار في أوكرانيا، يقول الغرب بوضوح أنّه لا يهدف إلى تغيير النظام في روسيا أو «اصلاح سلوكه» أو «دمقرطته»، ولا التصالح مع روسيا بشروطٍ يفرضونها. الهدف الوحيد اليوم (والتعابير المقتبسة هنا هي لرؤساء ومسؤولين غربيين، على رأسهم بايدن وبلينكن) هو «ضرب» روسيا، «اضعافها»، «اذلالها»، وجعلها مساحةً ميّتة «لا تشكّل في المستقبل خطراً على أحد».

«الحرب الشاملة»

ننطلق في الكلام عن الموقف الأميركي من كتابات الباحث الشهير جون ميرشايمر لأنّ تعليقاته حول روسيا وأوكرانيا عميقةٌ أو جديدة، بل - تحديداً - لأنّ أكثر الأمور «الإشكالية» التي يقولها، والتي تستثير ضدّه موجاتٍ من الغضب والنقد، هي عبارةٌ عن بديهيّات «متّفق عليها» في نظريات العلاقات الدولية والمدرسة الواقعية. وهي بذلك تمثّل بقيّة منهج كان حاضراً بقوة في السياسة الخارجية الأميركية، بل وقادها رؤاده لفترات طويلة، قبل أن يخرج رموزه من الخدمة ويتمّ استبداله بعقيدةٍ مختلفة، حتى كاد وجوده يضمحلّ.

المسألة هي أنّ ميرشايمر ليس يسارياً معارضاً للحكومة، أو ناقداً للامبريالية والهيمنة الأميركية. هو في النهاية قومي أميركي هدفه تعظيم مصالح بلاده واستدامة تفوّقها. حين يقول «لو فعلت كذا فإنّ ذلك سيعني حرباً بين روسيا وأوكرانيا»، فهو لا يقصد «تبرير» قرارات بوتين (كما يتمّ اتهامه دورياً)، هو يقول ببساطة أنّ هذا هو منطق الأمور وديدن القوى الكبرى: حين تدخل إلى «الباحة الخلفية» لخصمك وتحوّلها خصماً له، وترفض التفاوض وتخترق كلّ خطوطه الحمراء، فهو سيقوم حكماً برد فعل ولن يسمح لهذا الواقع بأن يستقر. هذه الرؤية، إلى أين سيكون، إذاً، هذا «التوسّع الروسي» المزعوم؟ أميركا قد ابتلعت أوروبا الشرقية وأصبحت موسكو محاطةً بحكوماتٍ جميعها تقريباً في الاتحاد الأوروبي والـ«ناتو»، وهي تتبارى في التعبير عن عدائها لكلّ ما هو روسي (بل إنّ بعضها يعيد كتابة تاريخه بشكلٍ يجعل الرّوس هم «العدو الحضاري» والمستعمر، والمسؤول عن جلّ مصائب الماضي)، فأين ستجد روسيا مجالاً للتمدّد وغربها مقفلٌ بأسوار ثلاثة: أوروبا والناتو و«الأخوة السابقين» في حلف وارسو (الذين يروى أن الماريشال جوكوف قال عنهم بعيد تحرير برلين: «نعم، لقد حررناهم من النازية، وهم لن يسامحونا على ذلك أبداً»).

في حالة كهذه، يقول «واقعي» من طراز ميرشايمر، من الأفضل أن تقيم «توازن قوى» في المنطقة يهدّئ الجبهة ويغلقها، بل ويطمئن روسيا. ولو كان بثمن عدم إدخال أوكرانيا في الناتو أو إعطاؤها الدونباس حتّى - فما قيمة هذه الأمور بالمعنى الستراتيجي الأوسع؟ في المقابل، حين لا تعود روسيا تستشعر خطراً من الغرب ولا يعود بينهما سببٌ مباشر للشقاق، يمكنك عندها أن تتعامل معها، وهي قد تمّ احتواؤها ضمن منظومة أمنيّة لا تقدر على اختراقها، وقد تنجح في التسبيق معها غداً ضدّ الصين أو غيرها وأن تعقد تفاهمات «على القطعة» - بدلاً من أن ترعى حرباً ساخنة لست تدري أين ستصل أثارها.

لم تعد هذه الحجج «العقلانية» مقبولة في واشنطن، وإدارة الصراع هناك قد سلكت منهجاً مختلفاً، وحصل اجماعٌ على إعلان «الحرب الشاملة» ضدّ الرّوس. أنا لا أؤمن بأنّ السّبب هو أن الحاكمين في واشنطن ليسوا «عقلانيين» أو أن عدائيّتهم تتحكّم بهم مع كراهية تاريخية تجاه روسيا؛ بل إنّ هذا هو نتاج تغيّر شامل في «عقيدة الامبراطورية» والطريقة التي ستتصرّف بها في العالم في السنوات القادمة. هذا ما سنشرحه في الجزء الأخير من المقال، ولكنّ ملفّ هذا، على الهامش، أن نقارن بين العدائية الغربية التي انفجرت ضدّ الرّوس وثقافتهم وتاريخهم وموسيقاهم، والتي تصل بسهولةٍ إلى حدّ التنظير للعنصرية ضدهم، وبين العرب الذين يعيبون على قومهم عداءهم لأميركا وإسرائيل، ويصفون مشاعر الكراهية، حين تظهر في حماة الفهر والحرب، بالتخلّف واللاانسانية. بل هم يستنكرون أن تقاطع عدوّك التاريخي ولا تتبادل معه - مجرّد مقاطعة (وهذه النخب العربية تمولها في الغالب مؤسسات وصناديق الدول الأوروبية إيّاها، التي تقاطع حالياً الفنون والأدب الكلاسيكي إن كان مصدره روسيا).

قال مسؤول استوني، في دفاعه عن منع اعطاء تأشيرات دخول إلى الرّوس - ولو كانوا معارضين لبوتين يحاولون الهرب من التجنيد - أن «المواطنين مسؤولون عن تصرّف حكوماتهم». حسنٌ، إن كانت هذه هي القاعدة، فكيف يفترض بنا أن نتعامل مع الإسرائيليين؟ الطريف هو أن هذه الدّول لم تشهد حتّى حالة حرب مباشرة، يحتملون فيها الخسائر والموتَ والتضحيات (هم يرونها «حربهم» باعتبار أنها تخاض دفاعاً عن «قيمهم»، ولكن عن بعدٍ وبأيدي آخرين يؤدّون هم وظيفة القتال والموت). العدائيّة المفرطة التي تعبّر عنها دول البلطيق وشرقُ أوروبا تجاه روسيا، مثلاً، ليست حبّاً بالأوكرانيين وبالقيم الأوروبية، بل إنّ منبعها - في الحقيقة - هي مظلوميات (حقيقية أو متخيّلة) يحملونها بحقدٍ ضدّ الرّوس، يكون عمر المثال «الحديث» منها قرنٌ أو أكثر. لست أدعو لتقليد كارهي روسيا في فوقيّتهم وعنصريّتهم، فكلّ الهدف هو أن نهزم هذه الظواهر وأسبابها. الفكرة هنا هي أن النخب «العربية» (التي تعتنق الليبراليّة ظاهراً) لا تهدف لتعليمك كيف تدير معاركك بشكل أكثر انسانيّة في عين «الجمهور الغربي»، أو أكثر فعالية، أو أن تخوض حرباً بلا كراهية (وهذا مستحيل)، أوأن تتشرّب فضائل الغفران ونسيان الماضي. إنّ وظيفتها هي في تحويلك إلى كائنٍ لا يقدر - بنيوياً وبتكوينه وثقافته ودونيّته - على رفع عينه في وجه سلطةٍ غربيّة كنديٍّ يمتلك (هو أيضاً) القدرة على الأذيّة والكراهيّة والحقد؛ ثقافة «ناشطٍ مدنيّ» لا يمكنه تخيّل أخذ العداء مع الهيمنة إلى مكانٍ أبعد من المطالبة والاستجداء، وترجّي العطف من الاقوياء ومن «جمهورهم».

العنف القادم

الرّهان الحقيقي والعظيم هو ليس في حرب أوكرانيا ونتيجتها (كما أسلفنا)، السيطرة على أوكرانيا لن تغيّر شيئاً

> إلى أين سيوصل التقليد الجديد الذي يعبّىء الناس في حروب دفاعاً عن «القيم الأوروبية»؟

جذرياً في موازين القوى بالعالم. أنت أصلاً يمكنك أن تتعرّف على «الحروب بالوساطة»، التي يتمّ اشعالها ورفدها من الخارج، حين لا تكون «الجائزة» التي يتحارب حولها الأطراف قيّمة واستراتيجيّة بشكلٍ حيوي، بل إنّ الهدف يكون الصّراع في ذاته والمواجهة مع الآخرين. هذه قصّة الحروب التي دمّرت دولاً مثل لبنان وسوريا والصومال؛ وسيتمّ التضحية بأوكرانيا أيضاً على هذا المذبح.

الامبراطورية تعمل وتفكّر على مستوى العالم ككلّ، والخطير في ما يحصل اليوم هو هذا التحوّل الذي يطرأ على بنية الهيمنة: إلحاق أوروبا بالكامل تحت القيادة الأميركية، صعود العسكرة والشراسة ضدّ الآخرين، وخلق جيش عالميّ «أبيض» اسمه «الناتو». في مقاله الأخير، يقول الباحث الألماني وولفغانغ ستريك (وهو من القلّة من بين أترابه الذين حافظوا على نقديتهم تجاه المؤسسة، ولم يتحولوا فجأة إلى جنرالات عسكريين أو إلى منظّرين في العنصرية وأساليب العقاب ضدّ الرّوس) أنّ الهدف من حزمات التسلّح الهائلة التي تُعلن من قبل حلفاء أميركا، من اليابان وكوريا إلى ألمانيا وبولندا، ليس أوكرانيا أو الحرب الدائرة فيها. حزمة التمويل الهائلة التي اقرّتها ألمانيا لجيشها، يضيف ستريك، لن تظهر آثارها قبل خمس سنوات، فهي لن تؤثر على الصراع الدائر. بالمعنى نفسه، لماذا يقوم بلدٌ مثل بولندا بعقد صفقات لبناء جيش ضخم جرّار، سيمتلك في المستقبل القريب مئات الدبابات والطائرات الحديثة، ويتكلّف على تشغيلها وصيانتها؛ وأنت في الاتحاد الأوروبي والناتو، ولا تهدّد نزاعات مباشرة مع جيرانك؟ نظرية ستريك هي أنّ هذا السلاح يتم اقتناؤه لكي يُستخدم في نهاية المطاف، ولكن ليس في أوكرانيا.

بحسب ستريك، فإنّ هذه العناصر التي تتشكّل حولنا ما هي إلّا نذرٌ لناتو جديد وامبراطورية تخلّت عن خطاب العولمة والانفتاح والتبادل الحرّ. هم يبنون منظومة عسكريّة ستكون، خلال سنوات، قادرة على التدخّل في أيّ مكان في العالم. لن تعود أميركا وحيدة حين تفكّر في غزوٍ خارجيّ جديد، فالحمل سيتوزّع على عشرات الدول الثريّة التي تتعسكر، وهي تعلن أن جيوشها تبنى وتعدّ لكي تعمل تحت قيادة الناتو (أي واشنطن).

كما قلنا في البداية، إنّ الامبراطوريات لا تنحدر وتنهار وهي هامدة مستكينةً لمصيرها، فلماذا تظنّون أنّ أميركا ستكون مختلفة عمّن سبقها؟ أو أنّها ستراقب التراجع التدريجي لسطوتها، وصعود المنافسين، من غير أن تنتفض على ذلك بكلّ ما تملك من أدوات؟ الواضح هو أنّ «عسكرة الليبرالية»، وخوضها لحروب في أرجاء العالم لفرض إرادتها، سيكون الوجه الجديد للامبراطورية في طورها القادم. كلّ ما يجري اليوم في الغرب هو تحضيرٌ لذلك، أي توفير أرضيةٍ مادية وايديولوجية لسلسلةٍ من الحروب المستقبلية ضدّ المخالفين بقيادة أميركا. إلى أين سيوصل التقليد الجديد الذي يعبّىء الناس في حروب دفاعاً عن «القيم الأوروبية»؟ ويعيّن الآخرين كاعداء وجوديين لمجرّد أنّ «قيمهم» تختلف عن «قيمك»، وإن كانت لا تعاديها أو تنقضها (كمثال الصين)؟ هذا يعني أننا، بعد عشر سنوات، قد نجد جيشاً «ناتوياً» يقاتل في لبنان، إلى جانب حلفاء له يشاطرونه «قيمه» ضدّ لبنانيين آخرين، أو في العراق أو إيران أو أفريقيا دفاعاً عن القيم الغربية «السامية» ضدّ شرقيين أشرار. حروبٌ تؤدّب وتضبط الآخرين «المختلفين»، وتغطّي على التناقضات الواسعة التي تستعرّ ضمن المنظومة الغربية نفسها: بين القاعدة الشعبية والنخب الحاكمة، بين الوسط الليبرالي واليمين الصاعد، وبين مصالح الدّول التي تكوّن هذا الحلف نفسه.

الأساس هو أنّ تثبيت الامبراطورية في المستقبل سيكون عبر القوة المباشرة. وأكثر ما سيدفع الناس (في الغرب وخارجه) ضدّ الليبرالية، ويعزّز الحركات والأفكار المعادية لها من كلّ الأصناف، هو تحديداً هذه النسخة الجديدة منها، أي حين تقترب الليبرالية من طورها الفاشي. هناك دلالةٌ مهمّة في أن يكون حزب الخضر الألماني وجمهوره هو أكثر قطاعات البلد تحمّساً للحرب ضدّ روسيا، ولإرسال السلاح إلى الميدان وتصعيد الصراع وتعظيم الجيش الألماني. الأمر عندي له تفسيرٌ طبقيّ واضح: الفئات التي تؤيّد حزب الخضر ونظرائه في الغرب، الـ«التّرا-ليبراليين»، هم حقيقة أقرب الناس إلى المؤسسة ونخبهم تعشّاش منها وتحتل المراكز المؤثرة في أجهزتها: البيروقراطية، المنظمات الدولية، الأكاديميا، الإعلام. بهذا المعنى، هم أكثر من يمثّل ايديولوجيا المؤسسة الحاكمة بصيغتها المعاصرة الصافية، وهم سيكونون رأس الحربة في حروبها القادمة.

الامبراطورية تتبدّل مع الزّمن، يتغيّر مجتمعها وتفرز نخباً وثقافات جديدة تستبدل ما سبقها. لهذا السبب، ليس غريباً أن تعلن صحيفة حزب اليسار الألماني، في بداية الحرب، أن الناتو قد أصبح «أداةً تقدّمية» في عالمنا؛ أو أن يصبح أكثر من يتماهى مع الناتو هم الفئات «الليبرالية» النخبوية في أميركا، والأوروبيين الذين كان نشاطهم المفضّل، منذ عشرين عاماً، هو السير في مظاهرات «ضدّ الحرب»، أيّ حرب تجري. لا تناقض جوهرياً في أن تكون متطرّفاً مع البيئة ومتطرّفاً مع الناتو، أو أن تكون مع تحرير المجتمع من البطركية وتجنّد في كلّ حرب تخوضها الامبريالية (فالمؤسسة الحاكمة، أصلاً، هي من يتبنى الأجندة البيئية اليوم، كما تفعل مع الديموقراطية والحقوق). التناقض الحقيقي هنا هو أنّ هؤلاء الناس - وامتداداتهم في بلادنا - يعتقدون فعلاً أنهم جذريّون و«كول»، وليسوا مجرّد الوجه البشع للهيمنة وطبقتها المخمليّة، ودَيدنهم النظام ليكونوا نسخته عن مفهوم الانسان «المتحرر» و«الحقوقي» و«التقدّمي» - تقدّمي إلى حدّ الفاشيّة.

* كاتب من أسرة «الأخبار»

فلسطين للمرّة الاولى منذ عام 2014، يخوض 30 معتقلاً إدارياً في سجون الاحتلال إضراباً مفتوحاً عن الطعام، يُتوقّع له أن يتّسع في الأيام المقبلة ليشمل فصائل أخرى إلى جانب «الجبهة الشعبية» التي تقوده حالياً. وليزداد عدد المشاركين فيه من بين المعتقلين الإداريين البالغ عددهم راهناً 780. وتكمن أهمّية هذا الإضراب في كونه جماعياً، وهو ما يُكسبه حظوظاً إضافية في تحقيق خرق في جدار تلك السياسة التعسّفية المستمرّة منذ عام 1967، خصوصاً إذا ما خطي ببرواقد الدعم اللازمة، سواءً من داخل السجون أو من خارجها

معركة جماعيّة ضدّ الاعتقال الإداريّ
الأسرى يصعّدون نضالهم

رام الله ـ أحمد العبد

يُواصل 30 معتقلاً إدارياً في سجون الاحتلال، من كوادر «الجبهة الشعبية» وعناصرها وأنصارها، إضرابهم المفتوح عن الطعام منذ 25 أيلول، احتجاجاً على سياسة الاعتقال الإداري بحقّهم. وحاولت سلطات العدو، قبيل إعلان الإضراب، إفشاله من خلال التواصل مع بعض المعتقلين من أجل تقديم عرض لهم، لكنّ

> تنتهج سلطات الاحتلال سياسة الاعتقال الإداري منذ احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967

الأسرى، وفق ما أفادت به لجنتهم في «الشعبية»، تشبّثوا بموقفهم المطالب بإنهاء تلك السياسة. ويكتسب الإضراب الحالي أهمّية كبيرة، كونه يمثّل خطوة نوعية متقدّمة على الإضرابات الفردية السابقة، التي لجأ إليها العديد من الأسرى الإداريين لمواجهة هذا القانون التعسّفي، والتي بدأ بها القيادي في حركة «الجهاد الإسلامي» خضر عدنان، واتّسعت لتشمل العشرات منهم، من دون أن تتجاوز الإطار الفردي. أمّا الإضراب الأحدث، فتنبع أهمّيته من كونه جماعياً لأكثر من 30 أسيراً، ومع استمراره قد يجذب إليه العشرات من الأسرى الإداريين الآخرين، في مواجهة يؤمل أن تؤدّي في نهايتها إلى إطاحة القانون المذكور برمّته، إذا ما تُوفّرت سُبل الدعم اللازمة لها، سواءً داخل سجون الاحتلال أو خارجها.

وقال الأسرى، قبل خوْضهم الإضراب، في رسالة مُوقّعة بأسمائهم، إن «خوْض هذه المعركة ضدّ سياسة الاعتقال الإداري، والتي نأمل أن تتدحرج بانضمام كلّ المعتقلين الإداريين إليها، هي حلقة هامّة في سلسلة النضال لإنهاء هذه الجريمة البشعة»، مضيفين أن «ما يُميّزها أنها تُحمل على أكتاف مجموعة مناضلين ارتضوا خوضها لإعلاء الصوت ضدّ ظلم الاحتلال، على طريق إنهاء هذه السياسة التعسّفية». وعدّوا هذه المعركة «تجديداً لأخلاقنا الثورية الفلسطينية، التي لم تتمكّن قوى البطش من تحييدها أو انتزاعها، فالإرادة تصنع المستحيل، وبإرادة شعبنا سننتصر»، مؤكدين أن «مطلبنا، هواء نقي، وسماء بلا قضبان، ومساحة حرية، ولقاء عائلتي وما مأدبة، بينما مطلب الاحتلال سلْخنا عن واقعنا الاجتماعي ودورنا الوطني والإنساني، وتحويلنا إلى رُكام، وبين مطلبنا ومطلبهم تحسم قوة الاحتلال بسياسة الاعتقال الإداري البغيض». وعادةً ما تلجأ سلطات العدو إلى تفعيل أساليب التنكيل بحقّ الأسرى المُضربين عن الطعام في محاولة منها لكسر إرادتهم، وهي أساليب تُراوح ما بين اقتحام أقسامهم وقمعهم وعزلهم في زنازين انفرادية، أو تكثيف عمليات نقلهم من خلال «بوسطة» السجون التي تُشبه القبور المتحرّكة، فضلاً عن مصادرة أمتعتهم وملابسهم، وشنّ

> تنتهج سلطات الاحتلال سياسة الاعتقال الإداري منذ احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، استناداً إلى القوانين العسكرية الإسرائيلية المستمدّة من قانون الطوارئ الانتدابي لعام 1945. ويرتكز القائد العسكري الإسرائيلي، في غالبية حالات الاعتقال الإداري، على معلومات سرّية ضدّ المعتقل، يدّعي العدو عدم جواز كشفها حفاظاً على سلامة مصادرها، أو لأن إماطة اللثام عنها قد تفضح أسلوب الحصول عليها، وبالتالي، لا تُوجّه إلى الأسير أيّ تهمة، كما لا يجري إخضاعه للمحاكمة، ولا يمكن

حملات تفتيش متواصلة ضدّهم، في ما يمثّل كلّه نهجاً خبره الأسرى المُضربون جيّداً، وتعرّضوا له في تجاربهم الاعتقالية السابقة.

وثلفت الأسيرة المحرّرة، خالدة جرار، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «الإضراب الجماعي ضدّ الاعتقال الإداري ليس الأوّل من نوعه، فقد سبقته محاولة عام 2014 لم تحظ بتفاعل كبير، وأثر عليها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لكن ما يميّز الإضراب الحالي خوْضه من قِبَل أسرى أمْضوا سنوات في الاعتقال الإداري، وكونه إضراباً جماعياً وإن اقتصر في البداية على فصيل واحد». وتؤكد جرار أن «الإضراب سوف يتّسع ولن يبقى مقتصراً على 30 أسيراً فقط، وهذا يمكن أن يسلّط الضوء بشكل أكبر على سياسة الاعتقال الإداري المتواصلة، خاصة أن أغلب الأسرى المشاركين في الإضراب يتعرّضون بصورة متكرّرة للاعتقال، حيث لا يمكثون سوى فترات قصيرة خارج السجون حتى تُعيد قوات الاحتلال اعتقالهم»، مشيرة إلى أن «استمرار الاعتقال الإداري واستسهال إصدار أوامره من قِبَل سلطات الاحتلال، أصبح لا يطاق، الأمر الذي استوجب مقاومته ومواجهته». وتذكّر بأن «الأسرى خاضوا منذ التسعينيات حملات لكسر هذه السياسة التعسّفية، ومرّ النضال ضدّها بمراحل متعدّدة ومتنوعة، والأسرى هم الأساس في هذا النضال، لكنهم أيضاً بحاجة إلى جهود داعمة سواءً على المستوى الشعبي أو الدولي، يفضّح سياسة الاعتقال التعسّفي واستسهالها، وتعرّض عدد كبير من الفلسطينيين لسنوات طويلة وصلت إلى العشرات لهذا الاعتقال، وبالتالي ثمّة حاجة إلى تكامل الجهود الوطنية، والإضراب محطة نضالية متواصلة». وتُوضح جرار أن «الفكرة من الإضراب الحالي هي أن تكون البداية أو قرْع الخزّان،

أصدرت قوات الاحتلال منذ عام 1967، ما يزيد عن 50,000 أمر اعتقال إداري (أ ف ب)

ومن المرجّح أن تمتدّ وتتّسع دائرتها، وتلتحق أعداد كبيرة من المعتقلين الإداريين بالإضراب عن الطعام في الفترة المقبلة».

وتنتهج سلطات الاحتلال سياسة الاعتقال الإداري منذ احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، استناداً إلى القوانين العسكرية الإسرائيلية المستمدّة من قانون الطوارئ الانتدابي لعام 1945. ويرتكز القائد العسكري الإسرائيلي، في غالبية حالات الاعتقال الإداري، على معلومات سرّية ضدّ المعتقل، يدّعي العدو عدم جواز كشفها حفاظاً على سلامة مصادرها، أو لأن إماطة اللثام عنها قد تفضح أسلوب الحصول عليها، وبالتالي، لا تُوجّه إلى الأسير أيّ تهمة، كما لا يجري إخضاعه للمحاكمة، ولا يمكن له أو لمحاميه الاطّلاع على أوراق القضيّة. ويمكن، بحسب الأوامر العسكرية الإسرائيلية، تجديد أمر الاعتقال الإداري مرّات غير محدودة، حيث يتمّ استصدار الأمر لفترة أقصاها ستّة أشهر قابلة للتجديد. وتلجأ قوات الاحتلال، وخاصة في فترات الهبّات والانتفاضات الشعبية، إلى شنّ عمليات اعتقال واسعة وعشوائية في صفوف الفلسطينيين - تستهدف بالدرجة الأولى الأسرى المحرَرين - وتحويلهم إلى الاعتقال الإداري، وهو ما شهدته الأراضي الفلسطينية في الأشهر الأخيرة مع تنامي وتيرة المقاومة في الضفة، في ما يبدو أشبه بالعقاب الجماعي لترهيب الفلسطينيين ومنعهم من الانخراط في أيّ عمل مقاوم.

وبحسب إحصائيات مؤسّسات الأسرى، فقد أصدرت قوات الاحتلال منذ عام 1967، ما يزيد عن 50,000 أمر اعتقال إداري، 24 ألفاً منها صدرت ما بين عامَي 2000 و2014. وفي ما يجلّي ارتباط هذه الاعتقالات بتنامي الحالة النضالية، فقد وصل عدد المعتقلين إدارياً أثناء انتفاضة الحجارة، وتحديداً في عام 1989، إلى ما يزيد على 1700، وفي عام 2003 إبّان انتفاضة الأقصى إلى 1,140. وتجاوز عدد هؤلاء في الوقت الراهن 780، بينهم 6 قاصرين على الأقلّ وأسيرتان، ويقبع أكبر عدد منهم في سجنَي النقب وعوفر، وهذه النسبة هي الأعلى منذ الهبّة الشعبية عام 2015، حيث أصدرت سلطات الاحتلال ما بين العام المذكور والسنة الجارية ما يزيد عن 9500 أمر اعتقال إداري، نحو 1365 منها منذ بداية 2022 فقط، فيما أعلى نسبة سُجّلت في شهر آب الماضي بـ272 حالة. ومن خلال الأرقام أعلاه، يتبيّن اعتماد سلطات الاحتلال على الاعتقالات العشوائية وسياسة الاعتقال الإداري كأداة لمواجهة الهبّات الشعبية والنضالية، بينما استطاع الأسرى تحويل الإضرابات الفردية إلى حالة نضالية مستمرّة ومتنامية لكسر هذه السياسة، إذ نفّذوا، منذ أواخر عام 2011 حتى نهاية العام الجاري، ما يزيد عن 400 إضراب فردي، جلّها ضدّ الاعتقال الإداري، علماً أن ما يزيد عن 80% من المعتقلين هي الأعلى منذ الهبّة الشعبية عام 2015، حيث أصدرت سلطات الاحتلال ما بين 1365 و1500 أمر اعتقال إداري، نحو 1365 منها منذ بداية 2022 فقط، فيما أعلى نسبة سُجّلت في شهر آب الماضي بـ272 حالة. ومن خلال الأرقام أعلاه، يتبيّن اعتماد سلطات الاحتلال على الاعتقالات العشوائية وسياسة الاعتقال الإداري كأداة لمواجهة الهبّات الشعبية والنضالية، بينما استطاع الأسرى تحويل الإضرابات الفردية إلى حالة نضالية مستمرّة ومتنامية لكسر هذه السياسة، إذ نفّذوا، منذ أواخر عام 2011 حتى نهاية العام الجاري، ما يزيد عن 400 إضراب فردي، جلّها ضدّ الاعتقال الإداري، علماً أن ما يزيد عن 80% من المعتقلين هي الأعلى منذ الهبّة الشعبية عام 2015، حيث أصدرت سلطات الاحتلال ما بين العام المذكور والسنة الجارية

التوتّر يصل إلى الجليل

في تطوّر بالغ الدلالة، اعتقلت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، صباح أمس، فلسطينياً في العشرينيات من عمره، من منطقة الجليل الواقعة شمال الأراضي المحتلّة عام 1948، بشبهة محاولة التسبُّب بحادث على سكّة القطار الرابطة بين مدينة عكا ومستوطنة «كرمئيل»، قبل أن يجري إطلاق سراحه مساءً، لعدم كوْنه الشخص المطلوب، وبقي الأخير بهذا طليقاً حتى الآن. وانقسمت وسائل الإعلام العبرية، ابتداءً، في تناوُل الخبر؛ إذ عَنْون بعضها: «اعتقال عربي إسرائيلي (فلسطيني من أراضي عام 1948) بتهمة تثبيته عبوة ناسفة على السكّة»، فيما ذكرت أخرى أنه اعتُقل على خلفيّة «تثبيته عائقاً» عليها، وأنه اقتيد إلى مركز التحقيق «بينما كان موجوداً في منطقة تثبيت العائق». وحتى الساعة، لا تزال الرقابة العسكرية الإسرائيلية تفرض حظْر نشر على تفاصيل القضية وعلى هويّة المعتقل، الذي يحقّق معه جهاز «الشاباك» منذ صباح الثلاثاء، إثر اكتشاف عمّال القطار الجسْم المُثبّت، وذلك أثناء دوريّتهم الصباحية لتفقُّد السكك والتأكّد من عدم وجود عوائق عليها. وطبقاً لموقع «والا» العبري، نقلاً عن مصادر أمنية إسرائيلية، فإن «المعتقل استغلّ إغلاق محطّات القطار بسبب عطلة الأعياد العبرية»، ووضع «عائقاً» عبوة ناسفة متطوّرة، من أجل إخراج القطار عن مساره لدى عودة المحطّات إلى العمل بعد انتهاء العطلة».

وعلى إثر ذيوع النبأ، أصدرت محكمة الصلح في مدينة حيفا أمراً بحظْر نشْر مواد التحقيق في القضية، بالإضافة إلى منْع نشْر أيّ معلومات من شأنها أن تؤدّي إلى كشْف هوية المعتقل والتعرّف إليه. والملافت في هذا الأمر هو أنه سار حتى الـ25 من شهر تشرين الأول المقبل، ما قد يُشير إلى خطورة القضية التي تحتاج إلى وقتٍ طويل للتحقيق فيها. ويعني فرْض حظْر النشر أن «الشاباك» قد منَع المعتقل من لقاء محامٍ، وأن الشاب يخضع للتحقيق في ظروف قاسية جدّاً، يتخلّلها ترهيب نفسي وجسدي. من جهتهم، اعتبرى المستوطنون إلى حملة تحريض ضدّ الفلسطينيين على خلفية الحادثة، وصلت إلى حدّ الدعوة إلى إنشاء جدران حول القرى والبلدات الفلسطينية داخل أراضي الـ48. وقال أحد المعلّقين على الخبر على موقع «القناة 12» العبرية إنه

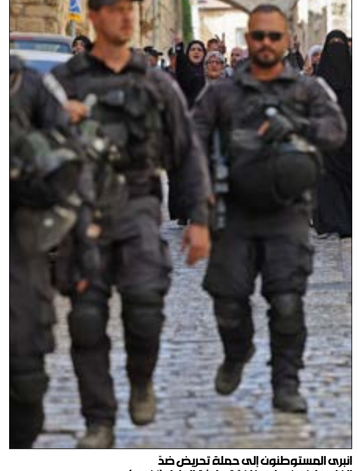

اعتبرى المستوطنون إلى حملة تحريض ضدّ الفلسطينيين على خلفية حادثة الجليل (أ ف ب)

> جاءت حادثة الجليل في ظلّ حالة التأهب القصوى التي تفرضها سلطات العدو

«لا يتوجّب نشْر أنباء مماثلة، حتى لا يُعطي الإرهابيون أفكاراً أكثر مما لديهم»، فيما اعتبر آخر، يُدعى تامي أولمان، أنه «يوجد صفر ردع». وتحدّث قسم ثالث عمّا سمّوه «إفلاس القضاء الإسرائيلي»، الذي بحسبهم «سيفرض حكماً مخفّفاً على مخرّب كان من الممكن أن يتسبّب بخسارة كبيرة بالأرواح». كذلك، رأى بعض المعلّقين أن ما حدث «يثبت فشل وزير الأمن الداخلي، عومير بار ـ ليف»، فيما قال آخر: «طوال الوقت أقول إن عرب إسرائيل (فلسطينيي عام 48) هم خطر وجودي علينا. تخيّلوا أيّ كارثة كانت ستحصل. يتوجّب نشر حرس الحدود بينهم، واستثمار موارد في مراقبتهم (الفلسطينيين)». ودعا ثالث إلى «حشر الفلسطينيين في منطقة واحدة وإغلاقها عليهم»، في حين ذهب رابع إلى المطالبة بـ«سحْب الجنسية من المعتقل، ومن أفراد عائلته الواسعة، وطردهم من الجليل إلى سوريا... على قريته كلّها أن تعاني».

وجاءت هذه الحادثة في ظلّ حالة التأهّب القصوى التي تفرضها سلطات العدو في الضفة الغربية والقدس المحتلّتين، على خلفيّة تصاعُد «الإنذارات» الاستخباراتية في الكيان من احتمالات تنفيذ عمليات ضدّ أهداف إسرائيلية في الأراضي المحتلّة، خلال فترة «الأعياد اليهودية». وعلى رغم أنه لا يزال من المبكر الحُكم على الواقعة خصوصاً في ظلّ الكتمان الذي يحيطها، إلّا أنها تمثّل، على أيّ حال، مؤشّراً إلى تمدّد رقعة المواجهة بين الفلسطينيين والاحتلال، فضلاً عن كوْنها محاولة لأقصة تُضاف إلى سلسلة من المحاولات الشبيهة، التي استهدفت سكك القطار في الكيان على مرّ السنوات القليلة الماضية، وأحبطت جميعها قبل أن تُحقّق غايتها.

(الأخبار)

العراق

«إدارة الدولة» يختبر حظوظه اليوم
ترتيبٌ أوراق عشيّة «تشرين»

على بُعد ثلاثة أيام من ذكرى «حراك تشرين»، والتي يُتوقّع أن تشهد تظاهرات لقوى الحراك و«التيار الصدري» على السواء، يتواصل الحديث عن تحالف عتيد يجري نسجه بين «الإطار التنسيقي» وحلفاء مقتدى الصدر السابقين. يُفترض أن تتّضح بعض من حظوظ نجاحه اليوم، مع انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان للتصويت على استقالة رئيسه محمد الحلبوسي. وفي الانتظار، يستمرّ الصدر في التزامه الصمت، في ما يبدو مؤشّراً إلى انتظاره ما سيكون عليه مشهد يوم السبت المقبل، قبل أن يحسم أمره في اتّجاه التصعيد المتجدّد أو التفاوض المتأخّر

الأخبار ـ بغداد

يعيش العراق حالة من الترقّب عشيّة الفعاليات المنتظَرة في ذكرى «حراك تشرين»، والمقرّر انطلاقها في الأوّل من تشرين الأوّل المقبل، لتبيُّن شكل المرحلة الآتية من عُمْر انسداد الأفق السياسي في البلاد، والممتدّ منذ الانتخابات التشريعية قبل نحو عام. وعلى رغم بروز مؤشّرات إلى إمكانية تحلحل الأزمة، مع الحديث عن إبشاك «تحالف إدارة الدولة»، الذي يُفترض أن يضمّ قوى «الإطار التنسيقي» إلى جانب القوى السُّنية والكردية، على إبصار النور، بهدف إعادة عجلة عمل البرلمان إلى الدوران وتشكيل الحكومة الجديدة، إلّا أن الصمت الذي يواجه به زعيم «التيار الصدري» تلك التطوّرات، يجعل من الصعب الجزم بمآلات أيّ ديناميات من هذا النوع، سيظلّ مصيرها، على ما يبدو، رهْناً بوقائع الست المقبل، على رغم تراجع التوقّعات بأن يشهد هذا اليوم تطوّرات دراماتيكية من مِثل التي شهدها أواخر آب الماضي.

ويقوم «تحالف إدارة الدولة»، وفق ما رشّح عن الاجتماعات التي سبقت ظهور إرهاصاته، على استئناف جلسات البرلمان، وانتخاب حكومة كاملة الصلاحيات تَخْلف حكومة تصريف الأعمال الحالية برئاسة مصطفى الكاظمي، وانتخاب رئيس للجمهورية، قبل تعديل قانون الانتخابات الحالي وتحديد موعد لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة. ومع أن مدير مكتب زعيم «ائتلاف دولة القانون»، نوري المالكي - أكثر المتحمّسين للائتلاف المفترَض -، هشام الركابي، كان قد أعلن أن «سفينة إدارة الدولة قد أبحرت»، إلّا أن رئيس «تحالف الفتح»، هادي العامري، لا يزكّي إلى الآن الأقدام على خطوة من نوع إعلان التحالف، رغبة منه في «عدم قطع الجسور بشكل نهائي مع زعيم التيّار الصدري، مقتدى الصدر»، على رغم أن خارطة الطريق المُشار إليها تأخذ في الحسبان إرضاء الصدر في التشكيلة الحكومية.

وفي هذا الصدد، تقول مصادر مقرّبة من «الإطار التنسيقي»، في حديث إلى «الأخبار»، إن «معظم الكتل والمكوّنات السياسية في البلاد لمست الحاجة إلى تجاوز مرحلة الاشتباك السياسي الذي كاد يؤدّي إلى اشتباك حقيقي غير مرغوب»، مضيفةً أن «جميع مكوّنات الإطار ترى أن تحالف إدارة الدولة هو حاجة مرحلية مناسبة لتجاوز الانسداد الحاصل بأفضل طريقة ممكنة». وإذ تُقرّ بوجود «مآخذ تُسجّلها بعض الأطراف المنضوية داخل التنسيقي على التحالف الجديد»، فهي تستدرك بأن هذه الأطراف «لا تُبدي أيّ رغبة في عرقلة ما تمّ التوصّل إليه مع أوسع شريحة من الطيف السياسي العراقي، خصوصاً أن هنالك رؤى وأفكاراً كثيرة لعدم تجاوُز الصدر»، الذي لا يزال يرفض التعليق على هذا المخطّط، علماً أنه كان قد رفض، قبل استقالة نوّابه الـ74، تقاسُم الحكومة مع «التنسيقي».

وإلى أبعد من ذلك، تذهب مصادر أخرى، من داخل «الإطار» أيضاً، متحدّثةً إلى «الأخبار» عن أن مشروع «تحالف إدارة الدولة» إنّما يمثّل «استجابة محلية لإرادة دولية في تمرير الاستحقاقات الأساسية في البلاد، من أجل ضمان مساحة كافية من الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد، خصوصاً بعدما كادت الأمور تفلت من أيدي الجميع في المرحلة السابقة، وهذا ما لا تريده أيّ من عواصم القرار حول العالم، خصوصاً في خضمّ تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية». وتتوقّع المصادر ذاتها أن تكون ذكرى «حراك تشرين» والفعاليات الشعبية المقرّر أن تجري خلالها، «اختباراً لمدى التزام الأطراف غير المنضوية في التحالف الجديد، وخصوصاً التيار الصدري، بمقتضيات المرحلة»، معتبرةً أن «الصمت الذي يواجه به الصدر التطوّرات الأخيرة، يقول إن الجواب قد يأتي على شكل تظاهرات عارمة في الأول من تشرين الأوّل». وعليه، تخلُص المصادر إلى أن جميع الأطراف في العراق، بمَن فيهم «الإطار التنسيقي»، يترقّبون المشهد الذي سينتهي إليه يوم السبت، ليبنوا على الشيء مقتضاه. والجدير ذكره، هنا، أن ثمّة انقساماً داخل الجهات التي تشارك في إحياء ذكرى الحراك، حول أشكال هذا الإحياء، ما بين مؤيّد لفكرة النزول إلى الشارع ومعارض لها، كما ثمّة تباين حول مساحات التحرّك الشعبي، وما إن كان سيمضي إلى حدود ما جرى في مناسبات سابقة من اقتحام لـ«المنطقة الخضراء». وأيّاً يكن، تتركّز الأنظار على أداء «التيار الصدري»، الذي سيكون له حضوره في هذه المناسبة، وسط تقديرات بأنه لن يذهب إلى تكرار تجربة الصدام في «الخضراء».

> لا يزال الغموض والتذبذب يلفّان مواقف الأطراف السُّنية والكردية

وفيما لا يزال الغموض والتذبذب يلفّان مواقف الأطراف السُّنية والكردية التي يقال إنها ستكون شريكة في «تحالف إدارة الدولة»، يؤكّد عضو «الاتحاد الوطني الكردستاني»، شيرزاد صمد، في تصريح إلى «الأخبار»، وجود «اتّفاق مبدئي» في هذا الصدد، لافتاً إلى أن «ما يترتّب علينا من جرّاء ذلك هو العمل والحوار مع جميع الكتل السياسية للوصول إلى اتّفاق مشترك للخروج من هذه الأزمة وإدارة حكومة بشكل من الأشكال، فإمّا أن تكون حكومة خدمية وطنية موسّعة أو تكون حكومة لمرحلة انتقالية»، مضيفاً أن «ما نهمّ الاتحاد هو تحقيق توافقات سياسية». على أن رئيس «مركز بغداد للدراسات»، منذر الموسوي، المقرّب من «التيار الصدري»، يعتبر أن «مشكلة هذا الائتلاف اليوم هي أنه أمام إرادة شعبية رافضة لتشكيل الحكومة التوافقية وفق الآليات السابقة»، مذكّراً، في حديث إلى «الأخبار»، بأن «الائتلافات في العراق دائماً لا تكتمل، ولا تبقى صامدة بعد تشكيل الحكومة، حيث سرعان ما تدبّ فيها الخلافات، وهذا الأمر جُرّب أكثر من مرّة».

تتركّز الأنظار على أداء «التيار الصدري» في ذكرى «حراك تشرين» (أ ف ب)

قضية

العسكر يفتح حضنه لإسرائيل
السودان «مَشاعٌ» لكم

محمد عبد الكريم أحمد

لفت حضور رئيس «مجلس السيادة» السوداني، عبد الفتاح البرهان، أعمال الدورة الـ77 للأمم المتحدة في نيويورك، أنظار المراقبين، باعتباره خطوة هامّة على طريق إكساب حُكم العسكر «الشرعية» الدولية، لا سيما أنه أتيحت للبرهان فرصة لإلقاء خطاب مطوّل (22 أيلول)، أعاد فيه الترويج لـ«انسحاب المؤسّسة العسكرية من الحوار، وعدم المشاركة في السلطة، إفساحاً في المجال أمام القوى السياسية والثورية المؤمنة بالتحوّل الديموقراطي لتشكيل حكومة بقيادة مدنية»، وصولاً إلى «إجراء انتخابات نزيهة وشفّافة». وبَعد هذا الخطاب بساعات، جدّد البرهان، الذي سبق أن التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو في شباط 2020 في عنتيبي الأوغندية، إشارة مسألة تطبيع علاقات بلاده مع دولة الاحتلال، مبدياً في مُقابلة صحافية (23 أيلول) استعداده لزيارة إسرائيل حال توجيه دعوة له «وتوفّر السبل لذلك»، لأن أساس العلاقات هو «المصالحة»، كما قال.

من عنتيبي إلى نيويورك

فتح اجتماع البرهان بنتنياهو في عنتيبي قبل عامين ونصف العام، الطريق أمام الجانبَين للانخراط في «اتفاقيات أبراهام»، التي أطلقت، برعاية أميركية، مسار التطبيع بين إسرائيل وعدّة دول عربية من بينها السودان. حرص البرهان، وقتها، على التسويق لكوْن ذلك الاجتماع مدفوعاً بـ«اعتبارات الأمن القومي والمصالح العُليا للشعب السوداني»، لتتّضح لاحقاً رغبة الحُكم الجديد في السودان في الحصول على دعم إسرائيل من أجل «إعادة الارتباط بالمجتمع الدولي». وبعد لقاء أوغندا بعامَين، أكّد البرهان أن تلك الخطوة شرّعت باب تطوير التعاون الأمني والعسكري بين الخرطوم وتل أبيب، وهو ما تجلّى بالفعل في اجتماع مسؤولي الجانبَين بشكل منتظم وغير معلن مذّاك. ومع أن أحاديث إسرائيلية سرت عن أن مسار التطبيع واجه عقبات مردّها الانقسام السوداني حول اتّفاق تشارُك السلطة بين الجيش والحكومة المدنية، والذي قاد لاحقاً إلى انقلاب تشرين الأوّل 2021، إلّا أن استمرار الاتّصالات الأميركية والإسرائيلية مع القيادة العسكرية في السودان، وتعميق هذه الاتّصالات - ضمن جهود إقليمية حثيثة برزت فيها مصر والسعودية -، أسهم في إبقاء هذا المسار حيّاً، وصولاً إلى ما بدا أنه نوع من «القبول الدولي» بقيادة البرهان للمرحلة الانتقالية. وما يعزّز التقدير المتقدّم، إبداء الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتزوغ، خلال وجوده في الإمارات منتصف أيلول الجاري (بمناسبة الاحتفال بمرور عامَين على توقيع «اتفاقات أبراهام») تفاؤله بإمكانية تحقيق تقدّم في ملفّ التطبيع مع السودان، وحديثه عن «مناقشات إيجابية» سبق أن أجراها مع القادة السودانيين وخلص منها إلى وجود «رغبة متبادلة في تحسين العلاقات». وعليه، يبدو كلام البرهان الأخير تتويجاً لمشاورات قائمة بالفعل مع الإسرائيليين، بتسهيل من أطراف عربية.

الرافعة الإسرائيلية

بعد أقلّ من شهر على انقلاب 2021، كشف مسؤولون أميركيون وإسرائيليون أن وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، طلب إلى إسرائيل «تشجيع الجيش السوداني على استعادة الاستقرار في البلاد»، مشدّداً على أن عملية التطبيع مع السودان لا يمكن أن تمضي قُدُماً قبل إعادة إقامة «إدارة شرعية». تلى ذلك، بحسب مصادر إسرائيلية، تَوجُّه وفد إسرائيلي إلى الخرطوم لمُقابلة القادة العسكريين هناك، ومن بينهم نائب رئيس «المجلس السيادي»، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، الذي كان قد زار دولة الاحتلال قبل انقلاب تشرين الأول بأسابيع، وعزّز الشكوك في ضلوع إسرائيل في ما جرى لاحقاً. ومع استمرار توالي التقارير عن زيارات عسكرية متبادلة بين الخرطوم وتل أبيب، تجاوَز البرهان، نهاية العام الماضي، الكثير من «الحرج» في هذا الملفّ، معلناً أن علاقات بلاده مع إسرائيل قد تأخذ في نهاية الأمر «شكلاً طبيعياً»، وأن «هذا» التطبيع ضرورة لعودة السودان إلى المجتمع الدولي».

على أن الخارجية الأميركية عادت، في نهاية أيار الفائت، إلى تحذير تلّ أبيب من «المُضيّ قُدُماً في التطبيع (مع الخرطوم) قبل استعادة الحُكم المدني» في الأخيرة، مُشجّعة في الوقت نفسه الأولى على «الانضمام إلينا وإلى المجتمع الدولي في الضغط بقوّة على قادة جيش السودان للتخلّي عن السلطة، لصالح حكومة انتقالية مدنية ذات مصداقية». وبدا هذا الموقف أشبه بمحاولة لضبط مسار التطبيع، في إطار تأمين رافعة إسرائيلية رئيسة للجيش السوداني في ما تبقّى من المرحلة الانتقالية، ومظلّة حماية له من العقوبات الدولية مرحلياً على الأقلّ، فيما يكون دور واشنطن في ذلك «رقابياً وتنسيقياً» لأدوار الفاعلَين الإقليميين. وأتبا حديث هرتزوغ من الإمارات، ومن ثمّ كلام البرهان من نيويورك عشيّة زيارته القاهرة، بأن تلك العملية الجارية على قدم وساق، تُحقّق بالفعل «مكاسب» فارقة للقيادة العسكرية، تُعوّل عليها الأخيرة طوال الأشهر المقبلة من أجل ضمان «تجميد» الضغوط الدولية القصوى، على الأقلّ.

أبدى البرهان استعداده لزيارة إسرائيل حال توجيه دعوة له (أ ف ب)

إحياء «نظام الشرق الأوسط الجديد»

يقع السودان، تقليدياً، في بؤرة السياسة الخارجية الإسرائيلية، التي باتت شبه متطابقة مع مصالح «الحلفاء» الخليجيين في السودان وظهيره الأفريقي. وإلى جانب «التعاون» العسكري - الأمني الراهن، والذي يمتدّ إلى عهدَي الرئيس الأسبق جعفر نميري والرئيس المعزول عمر البشير، فإن الملفّ الاقتصادي يحضر بقوّة أيضاً في هذه العلاقات، ضمن برنامج عمل أوسع، مستند، على ما يبدو، إلى طرح قديم لوزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، أرييل شارون، خلال اجتماعه بنميري في كينيا عام 1982، حيث اقترح تحويل السودان إلى ترسانة إقليمية في إطار «نظام شرق أوسطي جديد»، يهدف، من ضمن ما يهدف إليه، إلى إسقاط النظام الإيراني. ومن هنا، تُعوّل القيادة السودانية الحالية على الاستفادة من صلتها بإسرائيل في قطاعات مِن مِثل الرعاية الصحّية والزراعة والصناعة وتحلية المياه والتجارة، كما تمثّل دولة الاحتلال بالنسبة إليها ضامناً «موثوقاً» لأيّ طلبات تقدَّم مستقبلاً إلى الكونغرس الأميركي. وفي المقابل، يوفّر السودان لإسرائيل فرصاً استثمارية هائلة في قطاعات الزراعة والتعدين وخدمات الموانئ، إضافة إلى كونه «ملاذاً آمناً» للمهاجرين وطالبي اللجوء الذين يسعون للوصول إلى الكيان العبري.

خلاصة

يبدو أن ملامح «نظام الشرق الأوسط الجديد» قد أخذت في التشكّل، هذه المرّة في معقل جبهة الرفض العربي إبّان هزيمة حزيران 1967. إذ إن استعداد المكوّن العسكري للذهاب بعيداً في مسار التطبيع مع العدو، مدفوعاً بالدرجة الأولى برغبته في تثبيت حُكمه، يفتح الباب أمام نشوء علاقات «شاملة ومستدامة» بين السودان والكيان العبري. كما أن القابلية التي يُظهرها المكوّن المدني، هو الآخر، للمُضيّ في علاقات من هذا النوع - على رغم الدور الإسرائيلي في تثبيت الانقلاب والذي يُنظر إليه على أنه مثابة دعم تكتيكي - منذ أيام حكومة عبد الله حمدوك، تلعب دوراً مساعداً في ذلك المجال. وبالنسبة إلى إسرائيل، فإن «تقسيم العمل» الأميركي في السودان يترك لها هامشاً واسعاً لاعتماد أوراق نظام البرهان أو ما بعد البرهان، وإصدار تقييمات لأداء الأوّل في ما تبقّى من المرحلة الانتقالية، حتى تُقرّر المسار الذي ستسلكه علاقاتها مع الخرطوم مستقبلاً.

> يقع السودان، تقليدياً، في بؤرة السياسة الخارجية الإسرائيلية

سوريا

واشنطن تبدأ العمل: «فيتو» معلن ضد التسويات

الحسكة - أيهم مرعي

تواصل الولايات المتحدة الأميركية اتّخاذ العديد من الإجراءات على طريق توسيع حضورها العسكري في سوريا، بالتوازي مع استمرار مساعيها السياسية لتحقيق تقارب بين القوى الكردية، يمهّد لتقارب آخر بين «الإدارة الذاتية» الكردية و«الائتلاف الوطني» المعارض. وتأتي هذه التحرّكات بعد تكاثر المؤشّرات إلى تغييرات إيجابية مرتقبة في العلاقة بين دمشق وأنقرة، لا تبدو واشنطن راضية عليها، وهو ما يدفعها إلى استفزاز الأتراك بجملة خطوات، تأتي لمصلحة «قسد»، عدوّهم الأول في سوريا. ومع أن المساعي الأميركية الجديدة لا يُتوقّع لها أن تخرج بنتائج طيّبة، نظراً إلى الخلافات العميقة بين الأطراف المراد إحداث التقارب في ما بينها، إلا أن مجرّد تشويشها على المسار المدعوم روسياً وإيرانياً يَظهر مطلوباً أميركياً.

> يحاول الأميركيون تطويق التواجد الروسي شرق الفرات

وفي هذا السياق، أعلنت الولايات المتحدة هبوط أوّل طائرة شحن عسكرية تابعة للقوّات الجوية الأميركية، محمّلة بـ«مساعدات ضرورية»، في سوريا. وبحسب الموقع الرسمي لـ«غرفة عمليات العزم الصلب»، فإن «طائرة تابعة للقوّات الجوّية الأميركية، من طراز C-17، أحضرت إمدادات حيوية إلى سوريا». وأضاف قائد الغرفة أنه «للمرة الأولى يمكن لقوات التحالف أن تنتشر في أيّ مكان، وفي أيّ وقت، لتمكين شركائنا الذين يحافظون على ضمان أمن المنطقة»، في إشارة إلى «قسد». وتكشف هذه الخطوة عن توسيع مساعيها السياسية لتحقيق تقارب بين القوى الكردية، يمهّد لتقارب آخر بين «الإدارة الذاتية» الكردية و«الائتلاف الوطني» المعارض. وتأتي هذه التحرّكات بعد تكاثر المؤشّرات إلى تغييرات إيجابية مرتقبة في العلاقة بين دمشق وأنقرة، لا تبدو واشنطن راضية عليها، وهو ما يدفعها إلى استفزاز الأتراك بجملة خطوات، تأتي لمصلحة «قسد»، عدوّهم الأول في الروسية.

وأضاف قائد الغرفة أنه «للمرة الأولى يمكن لقوات التحالف أن تنتشر في أيّ مكان، وفي أيّ وقت، لتمكين شركائنا الذين يحافظون على ضمان أمن المنطقة»، في إشارة إلى «قسد». وتكشف هذه الخطوة عن توسيع مساعيها السياسية لتحقيق تقارب بين القوى الكردية، يمهّد لتقارب آخر بين «الإدارة الذاتية» الكردية و«الائتلاف الوطني» المعارض. وتأتي هذه التحرّكات بعد تكاثر المؤشّرات إلى تغييرات إيجابية مرتقبة في العلاقة بين دمشق وأنقرة، لا تبدو واشنطن راضية عليها، وهو ما يدفعها إلى استفزاز الأتراك بجملة خطوات، تأتي لمصلحة «قسد»، عدوّهم الأول في سوريا. ومع أن المساعي الأميركية الجديدة لا يُتوقّع لها أن تخرج بنتائج طيّبة، نظراً إلى الخلافات العميقة بين الأطراف المراد إحداث التقارب في ما بينها، إلا أن مجرّد تشويشها على المسار المدعوم روسياً وإيرانياً يَظهر مطلوباً أميركياً.

وفي هذا السياق، أعلنت الولايات المتحدة هبوط أوّل طائرة شحن عسكرية تابعة للقوّات الجوية الأميركية، محمّلة بـ«مساعدات ضرورية»، في سوريا. وبحسب الموقع الرسمي لـ«غرفة عمليات العزم الصلب»، فإن «طائرة تابعة للقوّات الجوّية الأميركية، من طراز C-17، أحضرت إمدادات حيوية إلى سوريا». وأضاف قائد الغرفة أنه «للمرة الأولى يمكن لقوات التحالف أن تنتشر في أيّ مكان، وفي أيّ وقت، لتمكين شركائنا الذين يحافظون على ضمان أمن المنطقة»، في إشارة إلى «قسد». وتكشف هذه الخطوة عن توسيع مساعيها السياسية لتحقيق تقارب بين القوى الكردية، يمهّد لتقارب آخر بين «الإدارة الذاتية» الكردية و«الائتلاف الوطني» المعارض. وتأتي هذه التحرّكات بعد تكاثر المؤشّرات إلى تغييرات إيجابية مرتقبة في العلاقة بين دمشق وأنقرة، لا تبدو واشنطن راضية عليها، وهو ما يدفعها إلى استفزاز الأتراك بجملة خطوات، تأتي لمصلحة «قسد»، عدوّهم الأول في سوريا. ومع أن المساعي الأميركية الجديدة لا يُتوقّع لها أن تخرج بنتائج طيّبة، نظراً إلى الخلافات العميقة بين الأطراف المراد إحداث التقارب في ما بينها، إلا أن مجرّد تشويشها على المسار المدعوم روسياً وإيرانياً يَظهر مطلوباً أميركياً.

وفي هذا السياق، أعلنت الولايات المتحدة هبوط أوّل طائرة شحن عسكرية تابعة للقوّات الجوية الأميركية، محمّلة بـ«مساعدات ضرورية»، في سوريا. وبحسب الموقع الرسمي لـ«غرفة عمليات العزم الصلب»، فإن «طائرة تابعة للقوّات الجوّية الأميركية، من طراز C-17، أحضرت إمدادات حيوية

أعلنت الولايات المتحدة هبوط أوّل طائرة شحن عسكرية تابعة للقوات الجوية الأميركية (أ ف ب)

إلى سوريا». وأضاف قائد الغرفة أنه «للمرة الأولى يمكن لقوات التحالف أن تنتشر في أيّ مكان، وفي أيّ وقت، لتمكين شركائنا الذين يحافظون على ضمان أمن المنطقة»، في إشارة إلى «قسد». وتكشف هذه الخطوة عن توسيع مساعيها السياسية لتحقيق تقارب بين القوى الكردية، يمهّد لتقارب آخر بين «الإدارة الذاتية» الكردية و«الائتلاف الوطني» المعارض. وتأتي هذه التحرّكات بعد تكاثر المؤشّرات إلى تغييرات إيجابية مرتقبة في العلاقة بين دمشق وأنقرة، لا تبدو واشنطن راضية عليها، وهو ما يدفعها إلى استفزاز الأتراك بجملة خطوات، تأتي لمصلحة «قسد»، عدوّهم الأول في سوريا. ومع أن المساعي الأميركية الجديدة لا يُتوقّع لها أن تخرج بنتائج طيّبة، نظراً إلى الخلافات العميقة بين الأطراف المراد إحداث التقارب في ما بينها، إلا أن مجرّد تشويشها على المسار المدعوم روسياً وإيرانياً يَظهر مطلوباً أميركياً.

وفي هذا السياق، أعلنت الولايات المتحدة هبوط أوّل طائرة شحن عسكرية تابعة للقوّات الجوية الأميركية، محمّلة بـ«مساعدات ضرورية»، في سوريا. وبحسب الموقع الرسمي لـ«غرفة عمليات العزم الصلب»، فإن «طائرة تابعة للقوّات الجوّية الأميركية، من طراز C-17، أحضرت إمدادات حيوية

المعارض، الذي تنضوي بعض أحزاب المجلس الوطني الكردي ضمنه، وذلك للردّ على التحرّكات الروسية لإحداث تقارب تركي - سوري». وتكشف المصادر أن «الولايات المتحدة طلبت مساعدة حكومة إقليم شمال العراق، للضغط على أحزاب المجلس الوطني الكردي، للتوصّل إلى تفاهم أوّلي مع الإدارة الذاتية، يمكن التأسيس عليه لتطوير الحوار، وضمّ شخصيات من الائتلاف المعارض إليه لاحقاً».

ولم تقتصر التحرّكات الميدانية الأميركية الأخيرة على مناطق شرق الفرات فقط، بل وصلت إلى منطقة الـ«55 كلم»، في بادية التنف جنوب شرقي البلاد، من خلال إحداث تغيير في قيادة فصيل «جيش مغاوير الثورة» المدعوم أميركياً، في قرار غير معلَن من «القيادة المركزية الأميركية»، قضى بعزل مهنّد الطلاع من قيادة الفصيل، وإسناد المهمة إلى فريد قاسم. ووفق مصادر من داخل المنطقة تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن «تكرار زيارات قائد فصيل مغاوير الثورة، مهنّد الطلاع، إلى تركيا، ونقله أفراد أسرته إليها، وعدم نجاحه في إدارة ملفّ التنف، دفع بالأميركيين إلى عزله». وأضافت المصادر أن «القرار صدر بغياب الطلاع، نتيجة تواجده في زيارة خاصة إلى تركيا»، كاشفةً أن «القائد الجديد لمغاوير الثورة مدعوم من البريطانيين، وأن قرار تعيينه جاء بنصيحة من الاستخبارات البريطانية التي تدير عملياً ملفّي التنف والركبان في البادية السورية»، مبينةً أن «التغيير الأخير جاء نتيجة تحالف حديث غير معلَن بين فصيلَي جيش أحرار العشائر ولواء شهداء القريتين، أفضى إلى تعيين الزعيم السابق للأخير كقائد للمغاوير». وتوقّعت المصادر أن «يثير القرار الأميركي خلافات بين الفصائل في التنف، مع إعلان عدد من المسلّحين التابعين للطلاع رفضه، والمطالبة بإعادة قائدهم إلى زعامة الفصيل».

تقرير

مصر تفرّ من أزمتها: المشاريع «المنفوخة» تتغوّل

القاهرة - الأخبار

على رغم الوضع الاقتصادي المأزوم والارتفاع الكبير في كلفة المعيشة، وسط القفزات المتتالية في أسعار المحروقات والسلع الأساسية، لا يبدو أن الحكومة المصرية قد تنبّهت بعد إلى السياسات الخاطئة التي اعتمدتها على مدى السنوات الماضية، حيث لم تحقّق مشاريعها العائدات المأمولة، ولم توفّر فرص عمل حقيقية للشباب. مع ذلك، لا يجد الرئيس عبد الفتاح السيسي، ومحافظ البنك المركزي حسن عبد الله، مانعاً من المشاركة في عرْض له «للهيئة العامة للاستثمار» للاستماع إلى خطط شركات القطاع الخاص للتوسّع خلال السنوات المقبلة، بهدف دعم سياسة زيادة الصادرات المصرية إلى حدود 100 مليار دولار، وهو رقم لا يبدو في متناول اليد على رغم التسهيلات الشكلية التي أقرّتها الحكومة أخيراً، بما يضمن إنهاء جزء من الإجراءات الروتينية الخاصة بالتصاريح المرتبطة بالشركات، والتي كانت تتطلّب موافقة 26 جهة مختلفة.

استماع السيسي إلى مشروعات القطاع الخاص التي ستشهد توسعة، بالاستفادة من رُخص اليد العاملة مقارنة مع دول الجوار، جاء بعد أيام من إعلان رجل الأعمال، المهندس أحمد السويدي، العضو المنتدب لمجموعة «السويدي إلكتريك» والداعم للسيسي ونظامه، عن ضيقه من تصرّفات «المركزي» المقيّدة لتوفير الدولار، والتي تسبّبت بعجز لشركته التي لم تَعُد قادرة على العمل بانتظام أو الالتزام بسداد رواتب العاملين لديها. وليس السويدي وحيداً في هذه «المعاناة»؛ إذ يضطرّ وكلاء السيارات أيضاً إلى إغلاق معارضهم عند منتصف النهار بسبب توقّف حركة الاستيراد، فيما لم يَعُد في مستطاع الشركات استيراد أيّ من معدّات التشغيل، على رغم صدور قرارات استثنائية من «المركزي» في شأن مستلزمات الإنتاج. وفي وقت بات فيه سعر صرف الجنيه الذي ينخفض كلّ يوم عدّة قروش، هو العنصر الأساسي المتحكّم في الاستيراد، فإن من شأن لجوء بعض رجال الأعمال إلى والصادرات التي يتحدّث عنها السيسي تبدو أقرب إلى التمنّي - على الأقلّ في الأجل القريب -، علماً أن استرساله في الشعارات أثناء حديثه إلى رجال الأعمال ومندوبي الشركات الدولية العاملة في مصر، حمل ردّاً مبطّناً على كثير مما أثير في الأسابيع الماضية.

ويمهّد النظام، على ما يَظهر، لطلب الانتظار لعامَين إضافيَين أو أكثر قليلاً لتجاوُز الصعوبات، مُلقياً باللوم على الأزمة الروسية - الأوكرانية في تأخير جَنْي الثمار، ولا سيما مع تزايد الديون التي يُفترض أن تُسدَّد مع نهاية العام المقبل، والتي تفوق إجمالي ما يُتوقّع تحقيقه من عائدات. والأدهى أن ظهور السيسي في «الهيئة العامة

> على رغم إشاراته المتتالية إلى تعزيز دور القطاع العام في هذه المرحلة الحرجة التي يمرّ بها الاقتصاد المصري، يبدو الرئيس عبد الفتاح السيسي مصمّماً على تنفيذ كلّ متطلّبات «صندوق النقد الدولي» بما يسمح لمصر بالحصول على قرض جديد قبل نهاية العام الجاري. ومن هنا جاءت مشاركته في استعراض مشروعات للقطاع الخاص بمثابة هروب من الاعتراف بالسياسات الخاطئة التي تبنّاها، وأدّخلت البلد في دوّامة الاستدانة والمشاريع الفاشلة التي عجزت عن تحقيق عائدات كان مأمولاً منها استنهاض الاقتصاد المأزوم

من شأن لجوء رجال أعمال إلى السوق السوداء طلبا للدولارات بسعر أعلى، أن يؤدّي إلى تحميل الزبائن عبء زيادة الأسعار (أ ف ب)

للاستثمار»، يخالف تصريحاته السابقة حول «أهمّية العمل الحكومي» و«توسيع المشروعات الحكومية»، لكن ما تَقدَّم ليس مستغرباً، فهو مرتبط بشكل وثيق بما يطلبه «صندوق النقد الدولي» الذي سيتيح قرضاً جديداً لمصر قبل نهاية العام الحالي، في وقت أكد فيه السيسي أن القطاع الخاص بات يشكّل 75% من الشركات العاملة. لكن ما يغفله الرئيس أن سياسة الترويج لمشاريع لا تزيد رواتب العاملين فيها - في أفضل الأحوال - على 300 دولار، ولا توفّر خدمات التأمين والرعاية الصحية، تمثّل خطوة ناقصة، كونها سَتُعمّق من مستوى الفقر في البلاد، في ظلّ الارتفاع المتواصل في الأسعار نتيجة تخفيض قيمة العملة.

وجاء حديث السيسي عن تعزيز دور القطاع الخاص بعد يوم واحد من مراجعة الحكومة عملية الطروحات المرتقبة في البورصة المصرية لشركتَي «صافي» و«وطنية» التابعتَين للجيش - والتي تمثّل أحد الشروط الأساسية لـ«صندوق النقد» -، فيما تبقى معضلة سعر صرف الجنيه أمام الدولار إحدى المشكلات التي لم تُحلّ بعد، في ضوء عدم رغبة النظام في تخفيض قيمة العملة الوطنية مجدداً، وفي الوقت نفسه صعوبة تحمُّل القفزة المرتقبة فيها في حال عدم تدخُّل «المركزي» لضبط السعر عبر التنسيق مع المصارف. لكن، يبقى رهان السيسي على تهدئة الأوضاع اقتصادياً، ومحاولة إعادة بناء القطاع الصناعي، ونجاح جزء من المشروعات التي أطلقها منذ وصوله إلى السلطة، لعبور انتخابات 2024 بأقلّ ضرر ممكن.

تقرير

يحذّر معارضو ميلوني من روابطها الوثيقة بالأحزاب اليمينيّة الحاكمة في بولندا وهنغاريا (أ ف ب)

تحوّلات أساسية أفرزتها الانتخابات العامّة الاستثنائية في إيطاليا، لم يكن أقلّها إيصال تحالف يميني شعبوي متطرف إلى السلطة خلفاً لحكومة ماريو دراغي المستقيلة، وعلى رأسه «حركة إخوة إيطاليا» التي تُجاهر بجذورها المحافظة الفاشيّة. ومع أن كثيرين أبدوا قلقهم من موجة تعزّز اليمين في غير ما بلد أوروبي، والتي وصلت الآن إلى روما، إلّا أن السياق الكلّي للحدث العالمي، والذي لا يُناظر ما كانت عليه الحال في عشرينيات القرن الماضي التي شهدت صعود فاشيّة موسوليني، ينبئ بأن الأمور ستظلّ تُرواح في نطاق مقبول لروما وبروكسل على السواء، خصوصاً أن الأخيرة تُمسك الأولى من خناقها الاقتصادي

روما تحت حُكم الفاشيين لا قطيعة مع بروكسل

لندن ـ **سعيد محمد**

أظهرت النتائج شبه النهائية للانتخابات العامّة الاستثنائية في إيطاليا، والتي أُجريت الأحد الماضي، انتصاراً لائتلاف يميني تقوده «حركة إخوة إيطاليا» (فراتيلي دي إيطاليا) المحافظة ذات الجذور الفاشيّة المتطرّفة. واستفادت الحركة من حصولها على أكثر من رُبع أصوات الناخبين لضمان إيصال زعيمتها، جورجيا ميلوني (45 عاماً)، إلى منصب رئيس الوزراء كأوّل سيّدة تترأس حكومة في تاريخ الجمهورية الإيطالية المعاصرة. وحصل الائتلاف اليميني على نحو 44 في المئة من إجمالي الأصوات، ما يعني، وفقاً للنظام المعقّد الذي تُطبّقه إيطاليا لملء مقاعد غرفتَي البرلمان (400 للنواب، و200 للشيوخ) والذي يمزج بين الحسابات النسبية وحسابات الفائز الأوّل، أن اليمين ستكون لديه غالبية قوية للتشريع، لكنها تظلّ قاصرة عن غالبية الثلثَين اللازمة لتغيير الدستور من دون استفتاء.

وكانت ميلوني شخصية ثانوية على هامش المشهد السياسي في البلاد حتى وقت قريب، وحصلت الحركة التي تقودها في انتخابات 2018 على 4,3 في المائة فقط من أصوات الناخبين، وبقيت حركتها الحزب الرئيس الوحيد الذي لم يكن ممثّلاً في حكومة الوحدة الوطنية التي ترأّسها ماريو دراغي. لكن تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا غيّرت كلّ شيء في إيطاليا، حيث أدّى التضخّم وارتفاع تكاليف المعيشة، إلى تزايد شعبية «إخوة إيطاليا»، وانفضاض التأييد عن حول حكومة دراغي الوسطية وسياساتها المُمالئة لرغبات المركز البيروقراطي في الاتحاد الأوروبي، وتوجّهات الولايات المتحدة أيضاً. وتعهّدت ميلوني، التي بدأت مسيرتها السياسية كناشطة مراهقة في الجناح الشبابي لـ«الحركة الاجتماعية الإيطالية» الفاشيّة الجديدة، وتعتبر نفسها وريثة شرعيّة لتركة بينيتو موسوليني، بالدفاع عن القِيم الاجتماعية التقليدية والهويّة المسيحيّة لأوروبا، وإغلاق الطرق أمام المهاجرين غير الشرعيين، والتصدّي لـ«البيروقراطيين العدميين» في بروكسل، فيما لم تستبعد إعادة النظر في مبدأ استخدام اليورو - العملة الأوروبية الموحدة -. لكن ميلوني عادت ولطّفت مواقفها الأخيرة، مقتربةً فيها من «الاعتدال».

> **تخشى بيروقراطية المركز الأوروبي من نوايا الائتلاف الفائز الذي يجمع مناهضين لها**

حيث وعدت بالحفاظ على تحالفات إيطاليا الأطلسية، واحترام العملية الديموقراطية، وتحقيق «الاستقرار المالي». وقالت للصحافة إن «المراقبين في الخارج» سيرون جدّية حكومتها «بمجرّد أن نُقدّم أوّل قانون للميزانية»، بينما تراجعت مسألة الهجرة إلى مركز متأخّر على قائمة أولويات الإيطاليين، في أعقاب تسجيل انخفاض مثير في عدد قوارب الهجرة، يبدو مردّه تزويد الميليشيات الليبية بالموارد اللازمة لوقف تدفّق المهاجرين المحتملين من دول الجنوب.

ومن المُفترض أن يدعو الرئيس الإيطالي، ميلوني، إلى تشكيل الحكومة، بوصفها زعيمة الكتلة الأكبر، في عملية قد تستغرق شهراً على الأقلّ. ويحذّر معارضو السيّدة الفائزة من روابطها الوثيقة بالأحزاب اليمينيّة الحاكمة في بولندا وهنغاريا، ما قد يقوّي الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي. كما أن انعدام خبرتها السياسية ربّما يتهدّد باستمرار مسلسل الحكومات قصيرة العمر الذي تشتهر به إيطاليا، منذ قيام الجمهورية بعد الحرب العالمية الثانية. وإذا تمّ تأكيد تعيين ميلوني رئيسة للوزراء، فإنها ستواجه استحقاقات فورية نظراً إلى الغضب الشعبي من ارتفاع تكاليف المعيشة والركود الاقتصادي داخلياً، فضلاً عن متطلّبات التحالف ضدّ روسيا خارجياً، وهي مسائل ستمثّل اختباراً لقدرتها على إبقاء حدّ أدنى من التماسك بين مكوّنات الائتلاف الذي يدعمها.

وإثر ظهور النتائج الأوّلية، نشرت ميلوني، الإثنين، صورة لها على صفحتها في «فايسبوك»، وهي تحمل بطاقة تقول «شكراً إيطاليا»، وكتبت أن «الإيطاليين قد عهدوا إليها بمسؤولية مهمّة»، و«الآن سيكون دورنا ألّا نُخيّب آمالهم». وكانت جاءت النتائج متوافقة إلى حدّ كبير مع التوقّعات التي أشارت إلى أن اليمين متّجه إلى نصر محتّم. ويرجع ذلك أساساً إلى أن أحزابه توحّدت في ائتلاف مُتماسك، في حين كانت الخلافات تعصف بأحزاب يسار الوسط التي اقترَ أكبرها (الحزب الديموقراطي) بالهزيمة، بعد أن حصل على أقلّ من 20 في المئة من مجموع الأصوات، وقال زعيمه إنه سيكتفي بدور المعارضة خلال دورة البرلمان الحالي. ولم تتجاوز حصّة تحالف الخضر واليسار الـ3,6 في المئة، فيما حصل حزبَ يدعم روابط قوية مع أوروبا على أقلّ من 3 في المئة. وقدّم «حزب الرابطة» الشعبويّ الذي يقوده ماتيو سالفيني، والشريك الثاني في الائتلاف اليميني، أداء مخيّباً للآمال، وكاد يحلّ ثالثاً بعد «فورزا إيطاليا»، الشريك الثالث، لولا هامش ضئيل. وحصل «الرابطة» على 8,9 في المئة، مقابل 8,3 في المئة لـ«فورزا» الذي يقوده رئيس الوزراء السابق، سيلفيو برلسكوني، العائد بعد فترة من الاستبعاد بسبب سلسلة فضائح أثناء تولّيه الولاية العامة، الأمر الذي قد يقوّي في المحصّلة أوراق ميلوني في قيادة الائتلاف. ولعلّ المفاجأة الوحيدة في كلّ ذلك، الأداء الأفضل من المُتوقّع لحركة «خمس نجوم» الشعبوية، التي حصلت على أكثر قليلاً من 15 في المئة بعدما عانت انقساماً حادّاً، وتوقّع كثيرون تقلّص مساحات التأييد لها. واستناداً إلى بيانات نِسب المشاركة في التصويت، فقد انخفض إقبال الناخبين من 74 في المئة في دورة 2018، إلى 64 في المئة في هذه الدّورة، ويعكس هذا، إضافة إلى تفتُّت توجّهات التصويت، تراجُعاً في ثقة المواطنين بالنظام الديموقراطي برمّته، إذ لم يرَ أغلب الإيطاليين أيّ تحسُّن ملموس في مستوى دخْلهم خلال عقدَين، فيما أدّى قِصر عُمر الحكومات، من دون أن يتوفّر للزعماء المُنتخَبين الوقت الكافي للوفاء بوعودهم الانتخابية، إلى تضخيم الشعور بالاغتراب عن مجمل العملية السياسية لدى كتلة عريضة من الفقراء والمهمَّشين.

في المقابل، تابعت بروكسل باهتمام ما يجري في روما. إذ تخشى بيروقراطية المركز الأوروبي من نوايا الائتلاف الفائز الذي يجمع مناهضين لها، وعلى رأسهم ميلوني التي من المتوقّع أن تتبنّى سياسة حمائيّة تقلّل من الآثار السلبية للسياسات النيوليبرالية القاسية التي يدعمها الاتحاد. ومع ذلك، فإن لدى بروكسل من الأوراق ما قد يكبح جماح الحكومة الإيطالية الجديدة، ويمنعها من اتّخاذ إجراءات متطرّفة تحت طائلة مواجهة خطر الإفلاس. وتُعدّ إيطاليا، بالفعل، الدولة الأكثر مديونية في منطقة اليورو - بنحو 3 تريليونات يورو، أي أكثر من 150 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي -، وهي بحاجة ماسّة إلى الحصول على حُزمة دعم من الاتحاد الأوروبي بقيمة 200 مليار يورو لإعادة إنعاش اقتصادها بعد جائحة «كوفيد 19»، فيما ينبغي لها الامتثال لتعليمات البنك المركزي الأوروبي إنْ هي أرادت الاستفادة من خطّة جديدة لشراء السندات الحكومية، تبنّاها البنك أخيراً بهدف الحفاظ على تكاليف الاقتراض من التصاعُد في الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، فإن بروكسل بحاجة أيضاً إلى دعم إيطاليا - ثالث أكبر اقتصاداتها حجماً - لضمان استجابة منسّقة لظروف المعركة المتغيّرة في أوكرانيا، لا سيّما بشأن واردات الطاقة.

ومع أن كثيرين أبدوا قلقهم من موجة تعزّز اليمين في غير ما بلد أوروبي، والتي وصلت الآن إلى روما، إلّا أن السياق الكلّي للأزمة العالمية هذه المرّة، لا يسمح للإيطاليين - ولا لغيرهم من الأوروبيين - بالكثير من «العبث الأيديولوجي» بعيداً عن توجّهات واشنطن التي تقود مواجهة حاسمة دفاعاً عن هيمنتها. ولذا، فهي - بقواعدها المنتشرة عبر الأراضي الإيطالية وأيديها الاستخباراتية المتمدّدة عميقاً في قلب نُخبة البلاد السياسية -، يُتوقّع لها أن تضْمن توظيف كلّ نزوع إلى الفاشيّة لخدمة مصالحها حصراً، كما في النموذج البولندي، ولو تسبّب ذلك عرَضاً بتفتُّت وحدة الأوروبيين. فليست عشرينيات القرن الحالي هي نفسها عشرينيات القرن الماضي التي شهدت صعود الفاشيّة الكلاسيكية، فيما قد لا تكون ميلوني سوى نسخة باهتة من الدوتشي.

ليبيا

هدنة هشّة في الزاوية: خطر الاقتتال الشامل يتصاعد

مع سريان الهدنة بين الميليشيات المتقاتلة في ليبيا والمحسوبة على حكومتَي الشرق والغرب، إثر الاشتباكات العنيفة التي وقعت في الزاوية، لا يظهر أن ثقة مقوّمات لصمود وقف إطلاق النار. واقعٌ بات، إلى جانب عوامل أخرى، يتهدّد باندلاع العنف على نحو أوسع، خصوصاً في ظلّ اكتفاء البعثة الأممية بإصدار بيانات إدانة، وتراجُع الاهتمام الدولي بالملف الليبي، لمصلحة ما هو أكثر إلحاحاً

طرابلس - **الأخبار**

دخلت الهدنة التي جرى التوصُّل إليها بين الميليشيات والفصائل المسلّحة المدعومة من قِبَل رئيسَي الوزراء الليبيَّين المتنافسَين، عبد الحميد الدبيبة، وفتحي باشاغا، حيّز التنفيذ، إثر سقوط عشرة قتلى وأكثر من 20 جريحاً في الاشتباكات التي وقعت خلال الأيام الماضية، وترافقت مع أخرى داخلية سُجّلت داخل المعسكر الموالي لباشاغا، بين فصائل محسوبة مباشرةً على الأخير، وأخرى تابعة لوزارة الدفاع في حكومته. الاشتباكات التي بدأت في مدينة الزاوية، أكثر مدن الغرب الليبي استقطاباً للميليشيات، واستُخدمت فيها الأسلحة الثقيلة بعدما ظلّت الجولات الماضية مقتصرة على الأسلحة الخفيفة، يُحتمَل أن تتجدّد في أيّ وقت بالنظر إلى هشاشة الهدنة التي يحاول رئيس حكومة «الوحدة» ترسيخها راهناً، كونَ انهيارها سيهدّد مستقبل هذه الحكومة، التي تستمرّ الانقسامات بين الميليشيات التابعة لها، وهو ما يمكن لخصومها استغلاله.

وكانت اندلعت المواجهات بين ميليشيات «السلعة» التابعة لعثمان اللهب من جهة، وميليشيات «أبناء السيفاو» من جهة ثانية، بسبب خلاف على تقاسُم النفوذ في الزاوية، ليتدخّل إثر ذلك فريق عسكري حكومي، وينجح في التوصّل إلى وقْف لإطلاق النار من خلال تسوية قَبَلية أثّقت على سلاح كلّ مجموعة مقاتِلة من دون أيّ تغيير في الوضع القائم. وجاء تجدّد القتال بعدما شهدت الأسابيع الماضية تسديد الرواتب المتأخّرة لأعداد كبيرة من مقاتلي الميليشيات بهدف ضمان ولائهم، مع زيادة قيمة بعضها، في حين وصلت أسلحة من مناطق خارج العاصمة إلى داخلها عبر صفقات سلاح بعضها دُفع ثمنه بشكل عيني. في هذا الوقت، اكتفت البعثة الأممية إلى ليبيا بإصدار بيان دانت فيه الاشتباكات، مشدّدةً على ضرورة حماية المدنيين. وأتى البيان الأممي معبّراً بشكل واضح عن تراجع القوى الدولية الفاعلة في الملفّ الليبي عن تسليط ضغوط حقيقية لإنهاء الانقسام، في ظلّ تراجُع أهميّة ما يحدث في ليبيا بالنسبة لتلك القوى، مقارنة بأحداث أكثر إلحاحاً تدور حول العالم، أمّا الأطراف العربية المعنيّة، فالظاهر أنها أخذت هي الأخرى استراحة من التدخّل في العديد من التفاصيل، في انتظار الشهر المقبل الذي يُتوقّع أن يكون مفصلياً، نظراً إلى الاجتماعات التي يجري ترتيبها للمبعوث الأممي الجديد إلى ليبيا، سواءً مع الفاعلين الليبيين أو حتى مع مسؤولي الاستخبارات والمعنيين بالملفّ في دول الجوار.

وتأتي هذه التطوّرات في الوقت الذي عاد فيه مجلس النواب إلى الانعقاد، لكن هذه المرّة من أجل انتخاب نائب ثانٍ لرئيسه، وهو المنصب المخصّص للمنطقة الجنوبية، والذي يشهد تنافساً بين عدّة شخصيات، فيما جَمّد المجلس بشكل فعلي جميع اللجان التي شُكّلت من قِبَل للتعامل مع الأزمة السياسية، بعدما انتهى جدولها الزمني من دون الوصول إلى أيّ نتائج تذكر. ولا يزال جدول أعمال البرلمان الذي يُعتبر السلطة الوحيدة المنتخَبة شعبيّاً حتى مع انتهاء فترة ولايته وتمديدها، خالياً من محاولات توحيد السلطة، منذ انتخاب باشاغا، بينما تبْقى حكومة الدبيبة المسيطرة على طرابلس هي ممثّلة الليبيين أمام المجتمع الدولي. أمّا محمد المنفي، رئيس «المجلس الرئاسي»، فيعمل على وضع خطّة لحلحلة الأزمة بتوافق خارجي يُفرض على الأطراف الداخليين، وهو ما سعى إلى تحقيقه في زيارته الأخيرة إلى نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

استراحة

كلمات متقاطعة 4134

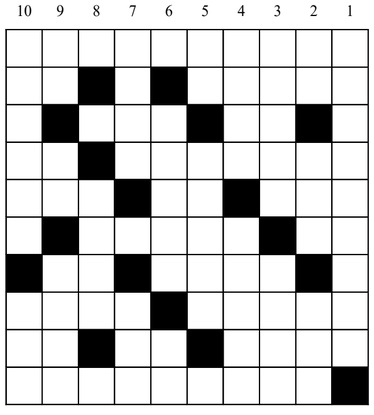

أفقيا

1- كاتب وروائي روسي راحل – 2- عاصمة أفريقية – عبودية – 3- ثرى – رداء يوضع على الأكتاف – 4- من أنواع الغزلان – شاي بالأجنبية – 5- حرف جزم – والد – تدق الجرس – 6- متشابهان – مشروع جيد التخطيط – 7- عالجت – راحة اليد – 8- معادن الأرض كالذهب والفضة – مفر – 9- رجل مسكين فقير – سقي النبات – إثنان بالأجنبية – 10- رئيس باكستاني

عمودياً

1- إسم قديم للعاصمة العراقية بغداد – 2- تهيّأ للحملة في الحرب – مسّ – لهو وعبث – 3- دولة عربية – رفيق الكتاب – 4- تجمهر الناس – عائلة أديب وديبلوماسي فرنسي راحل – 5- للندبة – عاصمة ليشتنشتاين – 6- مؤلف موسيقي نمساوي راحل – من الحبوب – 7- ذرة مقلية – حرف أبجدي – 8- تقيم في الدار – 9- رجع وعطف – أصل – ما بين حار وبارد – 10- من النبات يشبه البطيخ – يغطي جلد الخروف

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الأمن العام – 2- القرْويني – 3- عز – كار – ديك – 4- لبنان – قر – 5- مي – رقراق – 6- بيت – اليمن – 7- سديم – 8- اراجوز – رز – 9- سبيلي – يسقي – 10- في – هنغاريا

عمودياً

1- العلمين – سف – 2- زيب – أبي – 11- بدري – 4- ملكارت – اله – 5- نقانق – سجين – 6- أزر – رادو – 7- لو – ماليزيا – 8- عيد – قيَم – سر – 9- انيق – رقيّ – 10- ميكرونيزيا

sudoku 4134

				5	8			7
5		1		9		2		
	3	4	1				8	9
8		5	9	2				
9			8			7	2	
2						4		
	2			8	6			3
				7		6		4
4		9				8		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4133

7	2	4	8	9	6	1	5	3
3	9	8	1	7	5	2	6	4
1	6	5	2	4	3	9	8	7
4	3	7	5	2	8	6	1	9
6	8	9	7	1	4	3	2	5
2	5	1	6	3	9	7	4	8
5	7	6	3	8	1	4	9	2
9	1	2	4	5	7	8	3	6
8	4	3	9	6	2	5	7	1

مشاهير 4134

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

موسيقي ومؤلف وناقد مصري كفيف (1948-2012). أحد أعمدة الموسيقى في مصر

1+6+3+7+5+7+8+1= الطريق ■ 2+4+9+10 = أمر رهيب ■ 2+11 = بحر

حل الشبكة الماضية: **يوهانس كيبلر**

إعداد
نعوم مسعود

العمل الفني الذي يقوم به إيليتش بتقسيم إلى قسمين: الأول خارج الملعب والثاني في داخله (طلال سلمان)

الكرة اللبنانية

بداية ولاية إيليتش: نظامٌ عسكري بلا خطوط حمر

أوّل تجمّع لمنتخب لبنان لكرة القدم مع مدربه الجديد الصربي الكسندر إيليتش ترك انطباعاً بأن منتخبنا دخل مرحلة جديدة مختلفة تماماً عن المراحل السابقة، عنوانها الانضباط وإعادة البناء فنياً، والتي قد تحمل تغييرات غير متوقّعة في فترة قريبة

شربل كريّم

تنطبق كلمة معسكر بمعناها العسكري على الأيام التسعة التي قضاها لاعبو منتخب لبنان تحت إشراف المدرب الفني الوافد حديثاً الكسندر إيليتش، فمنذ اللحظة الأولى لدخول اللاعبين إلى الفندق ومن ثم انخراطهم في أوّل حصة تدريبية، علموا بأن الوضع مختلف تماماً عمّا كان عليه سابقاً. لا مزاح مع إيليتش «ومش فارقة معو حدا» على حدّ قول أحد اللاعبين الذي اعتاد أن يكون أساسياً منذ زمن طويل، وهو يشعر اليوم بأن كل ما فعله سابقاً لا يعني المدرب الذي ينظر إلى ما يقدّمه لاعبوه حالياً من أجل اختيار الأفضل بينهم لتمثيل منتخب «بلاد الأرز» في المواعيد المقبلة، وأهمها طبعاً نهائيات كأس آسيا 2023.

الأجواء قد تبدو غريبة وصعبة بعض الشيء بالنسبة إلى اللاعبين، لكن لا بالنسبة إلى إيليتش الذي اختبر العقلية العربية لا سيما خلال مروره في العراق، فما كان منه أن فرض نظاماً انضباطياً صارماً في ما يخصّ الالتزام بالمواعيد والجديّة في التمارين وحركة اللاعبين داخل الفندق وطوال فترة الإقامة في المعسكر حيث حرّرهم فقط لمدة نصف يوم تقريباً عشية نهاية الأسبوع الماضي.

أجواء ساعده أيضاً على تعزيزها زيارة رئيس الاتحاد اللبناني لكرة القدم المهندس هاشم حيدر، الذي أطلق كلاماً صريحاً وواضحاً وصارماً أيضاً خلال اجتماعه المغلق مع اللاعبين، واضعاً إياهم أمام تحمّل مسؤولياتهم، وخصوصاً أن الاتحاد لم يتردّد يوماً في تأمين ما يلزم لتجهيز المنتخب، وحضّ اللاعبين بالمكافآت في المحطات التي حقّقوا فيها نتائج إيجابية، لا بل يسعى اليوم من خلال تعيين إيليتش إلى نقل «رجال الأرز» إلى مستوى أعلى وأفضل حيث الهدف هو بلوغ الأدوار الإقصائية في كأس آسيا بحسب حيدر.

هدفٌ قد لا يكون بعيد المنال إذا ما تمكن إيليتش من إيجاد مقاربة فنيّة جديدة تُخرج الأفضل من لاعبيه، وتحاكي إمكاناتهم، وتتناغم مع قدراتهم، وذلك من دون اللجوء إلى التفكير بالنتيجة فقط بعيداً من الأداء الذي لم يتطوّر في الفترة الأخيرة من حقبة المدير الفني السابق التشيكي إيفان هاشيك، فكان مبرّراً قرار القيّمين بعدم تمديد الارتباط معه، والذهاب باتجاه المدرسة الصربية.

السيئات والحسنات

العمل الفني الذي يقوم به إيليتش ينقسم إلى قسمين: الأول خارج الملعب، والثاني في داخله.

في القسم الأول، بدأ ابن المدرب شاهد كل مباريات المنتخب الوطني، وسجّل نقاطاً عدة منها السلبي ومنها الإيجابي، وقد عرضها أمام اللاعبين، إما بشكل منفرد او من خلال جلسات الفيديو التي جمعتهم معه. الخطوة الأخيرة قد تكون محرجة لبعض نجوم المنتخب، لكن استعراض الأمور السلبية لم يكن مقصوداً بل الهدف تصحيح الأخطاء، والدليل أن حوالى 10 مقاطع فيديو تستعرض الحسنات حضرت أمام اللاعبين في إحدى الحصص التقييميّة، وهي مسألة كفيلة لرفع معنويات المخطئين في جوانب معيّنة على أرضية الميدان، وبالتالي العمل على تفادي أخطائهم مستقبلاً.

طبعاً، سيبني إيليتش خطوته المقبلة على ما اختبره في احتكاكه الأول مع لاعبيه، الذين أقام اجتماعات ثنائية معهم، ومنها سيتكرّر في ما خصّ لاعبين معيّنين يفترض أن يكونوا في جهوزية لتقبل أدوارهم الجديدة، التي قد لا يرضى بعضهم، وهي مسألة طبيعية تكون حاضرة غالباً في كل مرحلة انتقالية.

أسماء «تطير» قريباً؟

وفي موازاة هذا الأمر، أصبح واضحاً بالنسبة إلى إيليتش هوية العناصر التي قد لا تكون متعاونة بنسبة مئة في المئة مستقبلاً، لكنه سيعطيها فرصةً ثانية عبر مصارحتها من خلال جلسات مباشرة، وهي مسألة أساسية تلتقي مع ما يقوم به من تسجيل ملاحظات على أرض الملعب.

في هذا الإطار لم يخفِ الصربي أن هناك إمكانات فنيّة فردية جيّدة موجودة في المنتخب، ولاعبين يملكون نوعيةً أكثر من جيّدة حتى، لكن عامل الانسجام كمجموعة ضروري من أجل الوصول إلى الهدف المنشود. أما التمارين التي أقامها، فقد التقت مع الواقع الفني للاعبين في ما خصّ الجهوزية البدنية التي يبدو أن بعضهم لم يبلغها مع انطلاق الموسم الجديد بل يحتاج إلى المزيد من الوقت، لذا لم يفرض إيليتش حصصاً قاسية بل حاول استكشاف ما يمكن أن يقدّمه عناصره ضمن المنظومة لكي يرسو لاحقاً على خياراتٍ معيّنة يبني من حولها التشكيلة.

وهذه المسألة ترافقت مع تصوير الحصص التدريبية من أجل تحليل أداء اللاعبين وكشف مدى جديّتهم في التعاطي مع المطلوب منهم، ومدى قدرة اللاعبين صغار السنّ على إحداث تأثير فعلي دولياً، وخصوصاً أولئك الذين تنقصهم الخبرة في هذا الصعيد، فالتمارين تعطي انطباعاً ملموساً لأي مدرب من أجل التعرّف على ما يمكن أن يقدّمه لاعبوه في المباريات التي قد تشهد لاحقاً مفاجآت في ما خصّ الخيارات، إذ بالنسبة إلى إيليتش لا «فيتو» على أحد لكن لا خطوط حمراء تحيط بأي اسمٍ مهما فعله في الماضي.

> لا مزاح مع إيليتش «ومش فارقة معو حدا» على حدّ قول احد اللاعبين الاساسيين دائماً

حول العالم

ليبرون جيمس: الصحة أهم من الأرقام القياسية

أكد نجم لوس أنجليس ليكرز ليبرون جيمس أن أولويته ستكون عدم التعرض لأي إصابة في موسمه العشرين في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين، حيث من المتوقع تحطيمه الرقم القياسي لكريم عبد الجبار في عدد النقاط.

وقال «الملك» البالغ من العمر 37 عاماً: «أن تكون متاحاً للفريق هو أهم شيء». من الواضح أن هناك إصابات لا يمكنك تجنبها، ولكن هذه هي حالتي الذهنية. بالنسبة إليّ، كوني أحد قادة الفريق، التواجد في الملعب هو الأكثر أهمية».

وفي الموسم الماضي، لم يتمكن جيمس المتوج بلقب بطل الدوري أربع مرات (مرتان مع ميامي هيت، ومرة مع كليفلاند كافالييرز ومثلها مع ليكرز) من قيادة لوس أنجليس إلى البلاي أوف، بعد موسم منتظم مخيب للفريق تخللته الكثير من الإصابات في صفوف لاعبيه. وخاض جيمس 56 مباراة فقط من 82 الموسم الماضي، لكنه رغم ذلك قدم أداءً جيداً جداً، بمعدل 30,3 نقطة و8,2 متابعة و6,2 تمريرة حاسمة في المباراة الواحدة، ما خوله انتزاع المركز الثاني على لائحة الهدّافين التاريخيين للدوري من نجم يوتا جاز السابق كارل مالون.

ويدخل جيمس موسم 2022-2023 متخلفاً بفارق 1325 نقطة عن حامل الرقم القياسي في عدد النقاط للأسطورة كريم عبد الجبار. وبالنظر إلى سجله التهديفي، يبدو جيمس مرشحاً لتحطيمه مطلع العام المقبل في حال عدم تعرضه لإصابات تبعده عن الملاعب، بيد أنه أكد أنه لا يفكر في تحطيمه، ويستهل ليكرز موسمه في 18 تشرين الأول برحلة إلى سان فرانسيسكو لمواجهة غولدن ستايت ووريرز حامل اللقب.

إيرفينغ يرفض عقداً بأكثر من 100 مليون دولار

أكد نجم بروكلين نتس كايري إيرفينغ أنه رفض تمديد عقده لمدة أربع سنوات، مقابل أكثر من مليون دولار قبل موسم 2021-2020 بسبب قراره عدم تلقي لقاح «كوفيد-19». وقال إيرفينغ لوسائل الإعلام: «لقد تخليت عن تمديد عقدي لأربع سنوات أخرى، مقابل 100 مليون وبعض الملايين بسبب تشبثي بقراري عدم التطعيم». وأضاف: «التوقيع مثل هذا العقد، الحصول على التطعيم أو عدم التطعيم، هناك مستوى من عدم اليقين بشأن مستقبلك، لذلك كان عليّ أن أواجه احتمال فقدان عملي بسبب هذا القرار». واضطر إيرفينغ إلى الغياب عن المباريات البيتية في بروكلين حتى نهاية آذار الفائت، لأن البروتوكول الصحي الساري حتى ذلك الحين في نيويورك كان يحظر على غير المُلقحين دخول قاعات الألعاب الرياضية. وأضاف اللاعب البالغ من العمر 30 عاماً أنه تلقى «إنذاراً نهائياً» للتطعيم إذا أراد تمديد عقده.

المونديال من دون راموس!

أكدت تقارير صحافية إسبانية أن مدرب منتخب إسبانيا لكرة القدم لويس إنريكي لن يستدعي مدافع ريال مدريد السابق وباريس سان جيرمان الحالي سيرجيو راموس إلى التشكيلة المشاركة في مونديال قطر المقبل. وتأثر راموس خلال الأشهر الماضية بالإصابات التي تعرض لها وأثرت سلباً على مستواه، إلا أنه بعد العودة إلى المشاركة مع باريس قدم أداء جيداً، ولكن هذا لن يشفع له ليكون حاضراً في المونديال. وتحديث برنامج «شيرينغيتو» الواسع الانتشار عن أن فرص راموس للتواجد مع «لا روخا» في قطر هي شبه معدومة. يذكر أن آخر مباراة للمدافع القوي مع المنتخب كانت في شهر آذار من العام 2021، أمام منتخب كوسوفو ضمن تصفيات أوروبا المؤهلة إلى كأس العالم.

إعلانات رسمية

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتلزيم دراسة الاثر البيئي لمشروع انشاء محطة عمشيت 220 ك.ف، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/5199 تاريخ 2021/10/14، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2022/10/28 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان – أمانة السر – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2022/9/20

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالإنابة

المهندس واصف حنيني

التكليف 473

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء مادة الحليب الطازج لزوم عمال معامل الانتاج والمنتدبين من شركة كهرباء قاديشا الى معامل كهرباء لبنان، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/2098 تاريخ 2022/6/9، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2022/10/28 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان – أمانة السر – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2022/9/20

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالإنابة

المهندس واصف حنيني

التكليف 473

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتأهيل جورتي المصاعد في المجموعة الاولى والثانية واعمال تصليح قاعدة الباطون التابعة لمحرك مروحة الهواء الأساسية جهة جونيه في معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/3655 تاريخ 2021/7/9، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2022/10/28 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان – أمانة السر – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2022/9/20

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالإنابة

المهندس واصف حنيني

التكليف 473

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتأهيل جورتي المصاعد في المجموعة الاولى والثانية واعمال تصليح قاعدة الباطون التابعة لمحرك مروحة الهواء الأساسية جهة جونيه في معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/3655 تاريخ 2021/7/9، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2022/10/28 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان – أمانة السر – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2022/9/20

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالإنابة

المهندس واصف حنيني

التكليف 473

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتأهيل جورتي المصاعد في المجموعة الاولى والثانية واعمال تصليح قاعدة الباطون التابعة لمحرك مروحة الهواء الأساسية جهة جونيه في معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/3655 تاريخ 2021/7/9، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2022/10/28 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان – أمانة السر – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2022/9/20

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالإنابة

المهندس واصف حنيني

التكليف 474

إعلان

تعلن بلدية بمهريه عن تلزيم قطف واستثمار كروز الصنوبر لموسم 2022/ بالمزاد العلني، وذلك يوم الخميس الواقع في 2022/10/13 الساعة الثانية بعد الظهر، والاطلاع على دفتر الشروط خلال الدوام الرسمي.

رئيس بلدية بمهريه

المهندس جوزف أملكون

إعلان

قرّر القاضي العقاري اعادة تكوين الصحيفة العينية للعقار رقم 1483 منطقة القرية العقارية وتعيين يوم الخميس الواقع في 2022/10/13 موعداً للكشف على العقار وتعيين يوم الخميس في 2022/12/8 موعداً لجلسة المحاكمة وعلى كل صاحب حق أن يتقدم بإعتراضه معززاً بالمستندات المؤيدة له.

القاضي العقاري

محمد الحاج علي

فقرة حكمية

تدعو محكمة الغرفة الابتدائية في النبطية

برئاسة القاضي المكلف أحمد مزهر

وعضوية القاضيين ليلى الخراط وسيرينا صفير

المستدعى ضدهم: فاطمة محمود حيدر وفاطمة موسى حيدر وحبيب وعلي وحيدر وإسماعيل موسى ومطيعة نصار وليا وليلى ولينا ومحمد ناصر ومحمد عامر علي ممدوح الفضل ومحمد جهاد ومزين ونهاد وفؤاد توفيق نصار وعزيزة بهيج الفضل المجهولي محل الإقامة سنداً للمادة 3 من القانون 82/16 لاستلام صورة الحكم الصادر بتاريخ 2022/9/6 برقم 2022/18/ش بالاستدعاء رقم أساس 19/ش/2021 مدور 203/ش/2022 والمقدم من المستدعية هلا توفيق نصار بوكالة المحامي رفيق حمدان والقاضي باعتبار العقارات /1743/ و/1745/ و/1746/ و/1753/ منطقة كفر رمان العقارية/ غير قابل للقسمة عيناً بين الشركاء بإزالة الشيوع في العقارات /1743/ و/1745/ و/1746/ و/1753/ كفر رمان عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني أمام دائرة التنفيذ المختصة وعلى أن يعتمد للطرح في المزايدة الأولى العقار رقم /1743/ كفررمان بمبلغ 285000000 ليرة لبنانية

العقار /1745/ كفررمان بمبلغ 195000000 ليرة لبنانية

العقار /1746/ بمبلغ 954000000 ليرة لبنانية

العقار /1753/ كفررمان 423000000 ليرة لبنانية

وتوزيع ناتج الثمن بين الشركاء بنسبة ملكية كل منهما بحسب قيود الصحيفة العينية العائد للعقارات موضوع استدعاء الشيوع.

- تضمين الفرقاء الرسوم والنفقات كل بحسب حصته.

مهلة الاستئناف 30 يوماً

رئيس القلم

فاطمة فحص

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت

يبلغ إلى المنفذ عليه ميشال خليل فاخوري مجهول محل الإقامة عملاً بأحكام المادة 409 أصول محاكمات مدنية تخطرك هذه الدائرة بأنه لديها في المعاملة التنفيذية رقم 782/ 2019 إنذاراً تنفيذياً موجهاً إليك من المنفذة شادية فؤاد لطف الله وناتجاً عن طلب تنفيذ وصية المرحومة ايفون خليل فاخوري المسجلة لدى كاتب العدل في سن الفيل ليزا قدوزيان نخلة عدد 2018/9639 سجل 2 تاريخ 2018/6/20.

لذلك تخطرك هذه الدائرة الحضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار التنفيذي ومرفقاته علماً بأن التبليغ يتم بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار ومرفقاته على لوحة إعلانات هذه الدائرة ويُصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة التبليغ البالغة عشرة أيام إلى متابعة إجراءات التنفيذ أصولاً حتى آخر الدرجات.

مأمور تنفيذ بيروت

زكية عيسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الشمال

طلبت هيفاء محمد الحموي أحد ورثة محمد رشيد الضامن سند بدل ضائع بالعقار 263 التبانة.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري

أفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الشمال

طلب محمد جميل ديب بوكالته عن فاطمة مبيض وسوسم أنور السيد وسامي وفاطمة وفرح وميرا جمال السيد بنيني سند بدل ضائع بالعقار 5341 مقسم 22 و23 زيتون طرابلس.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري

أفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الشمال

طلب محمد عبد الرزاق اسلامبولي بصفته مفوض عن محمد وعشيره وعواطف رشاد اماره سند بدل ضائع بالعقار 684 بقاعصفرين.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري

أفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال

طلبت المحامية لينا عيسى بوكالتها عن ميشال زكي رمان سند تمليك بدل ضائع للعقار 69/2121 بساتين طرابلس.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري بالتكليف

أفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال

طلب توفيق حنا عتال بصفته مالك المقسم /9/ بلوك A من العقار /6/ منطقة الميناء 13.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري

أفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الشمال

طلب حسن محمد أبو شاكر بصفته وكيلاً عن عبدالمنعم أحمد علم الدين أحد ورثة أحمد محمد علم الدين سند بدل ضائع بالعقار 244 و245 و2847 المنية.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري

أفلين موسى

رحيل

عائشة الشنا... سلاماً لأمّ المغربيات

رشيد وحتي

انطفأت قبل أيام عائشة الشّنّا (1941-2022)، إحدى أبرز المناضلات والناشطات في حركة حقوق الإنسان في المغرب، إن لم تكن الأبرز. وُلدَتْ في الدار البيضاء في 1941، ثمّ مضت مع أهلها للعيش في مراكش، تَيَتَّمَتْ من جهة الأب وهي طفلة. تعود من جديد إلى كازابلانكا، لتدرّس في «معهد التّمريض الطبّي»، ما أتاح لها ولوج ميدان العمل كمنشّطة تربوية وصحيّة واجتماعية.

كانت الانعطافة الرئيسة في حياة الراحلة تأسيسُها «جمعية التّضامن النسوي» (Association Solidarité Féminine) في كازابلانكا عام 1985. منظمة غير ربحية تهتم بمساعدة الأمهات العازبات على اكتساب خبرات العمل من خلال مقاربةٍ تشاركيّة اختبرتها مؤسّستها، بديلاً لما جرت عليه العادة، في مثل هذه الحالات، من مساعدة خيريّة، فيها الكثير من التّواكل. فالأمّهات العازبات اللواتي يلجأن لخدمات هذه الجمعيّة، يتمّ إدماجهن مباشرة في سوق العمل ودورة الإنتاج، للقطع مع مخاطر استغلالهنّ جنسياً في الدعارة أو شبكات الرقيق وتهريب المخدرات، إذ يتمُّ تدريبهن في مطعم الجمعية على الطّبخ وتقديم الوجبات، وفي مخبزة الجمعية على صنع الحلويات، وفي حمّام الجمعية؛ ما يوفر لهنّ قوتَ عيش شريفاً وخدمات في عين المكان.

> تعرّضت لحملات شرسة من المحافظين والمتاسلمين

من مأكل ومشرب ونظافة.

في عام 2004، افتتحت مركزاً للياقة البدنية بالقرب من مركز الجمعية. ويعتمد دخلها أيضاً على التبرعات التي قدمها مانحون أسخياء أو العمل ومساعدتهن على استعادة الثقة بالنفس كأمهات مسؤولات ومستقلات مالياً.

حصلت عائشة الشّنّا على «جائزة إليزابيث نورجالي» في عام 2005، وجائزة «أوبوس» Opus، وهي شبيهة لجائزة نوبل للمساعدات الإنسانية، وكذلك على «جائزة حقوق الإنسان للجمهورية الفرنسية» عام 1995. وفي عام 2000، نالت وسام الشرف للملك محمد السادس، بالإضافة إلى وسام برتبة فارس من جوقة الشرف للجمهورية الفرنسية في عام 2013.

بفضل «جمعية التضامن النسوي»، وجهود الشنا الخاصّة، سُمِحَ للأمهات والأطفال بإعادة الاندماج في أسرهم. كما أتاحت للأمهات العازبات وأطفالهن فرصة الاندماج في المجتمع مع الحفاظ على كرامتهم. بفضل عائشة الشنا، تمكن العديد من الأطفال الذين عاشوا طفولة صعبة، وعاشوا شبابهم في فقر، من الصعود في صفوف المجتمع، ليصبحوا رجال أعمال ومسؤولين كباراً وفنانين موهوبين. علماً أنّ عائشة الشّنّا وثّقت مأساة الأمهات العازبات وأطفالهنّ، والخادمات الصّغيرات والأطفال المتخلّى عنهم في كتاب شهادات حمل عنوان Miseria (بُؤْس)، صدر عام 1996، عن «منشورات الفنك» في الدار البيضاء.

سلاماً لروح عائشة الشّنّا الّتي اشتغلتْ في ميدان ملغوم، في عالمنا العربي الإسلاميّ، فكثيراً ما تمّ التهجُّم عليها من صفوف حركات وجماعات المحافظين في المغرب، وعلى رأسهم الحركات المتاسلمة، التي كانت تتّهمها بتشجيع الفسق والفجور، في حين أنّها كانت تؤمّنُ للنساء والأطفال ملاذاً يقيهنّ من أعرق مهنة مستعبدة في تاريخ البشرية، منذ بداياتها وفي مآلاتها الحاليّة.

عائشة الشّنّا وثّقت مأساة الأمهات العازبات وأطفالهنّ

فنون مشهدية

سامر إسماعيل ممسرحاً الديستوبيا السورية

دعد ديب

الديستوبيا التي عاشها الإنسان السوري في فترة الحرب وخلّفت وراءها صدوعاً نفسية مريرة، نتيجة العجز عن التلاؤم مع ظروف الواقع، ما جعله يلجأ إلى بناء واقع آخر يتخيله في لا وعيه في شيزوفرينيا عصابية، عكسها العرض المسرحي «كاستينغ ـ تجربة أداء» (كتابة وإخراج سامر إسماعيل ـ تمثيل عامر علي ودلع نادر ومجد نعيم) الذي قُدِّم قبل أيام على خشبة «مسرح المدينة» في بيروت ضمن فعاليات مهرجان «مشكال».

حاول الكاتب الاتكاء على تيار الوعي الذي يختص فيه المنجز الروائي لجهة فكرة الغوص والحفر داخل الذات الإنسانية لجعل التداعي الحر لمكنونات النفس يفصح عن تاريخ من التصدعات والشروخ بهدف تصوير واقع عاناه السوريون على اختلاف شرائحهم. هكذا، نرى المخرج السينمائي «جو» وهو يراجع نصّه الأخير على حاسوبه، وفي الخلفية على الشاشة مشاهد من أفلام عالمية شهيرة، قبل أن يتكلم ويفصح عن شخصية عصابية متوترة برزت عند دخول الممثلة جوليا (دلع نادر) من أجل تجربة أداء لاختيار بطلة نصه اتضح أنها جاءت بعد عدد هائل من المقابلات الفاشلة. الممثلة التي بدت سطحية وساذجة بادئ الأمر، ما لبثت ـ بعد أخذ ورد بينها وبين جو الذي اشتغل على شحذ طاقتها الانفعالية ـ أن كشفت بالتدريج عن هواجسها وانكساراتها وخيباتها في مجتمع يسحق البريء، والضعيف، تتبادل الأدوار مع المخرج في إماطة اللثام عن دواخله النفسية من خلال اتهامات وتهويمات بمشابهة بين حبيب خائن سابق لها وبين المخرج الذي يعاني بنية مأزومة جراء تاريخ معطوب وانكسارات وارتكابات تركت فيه مشكلات نفسية عميقة زادتها ظروف الحرب تشويهاً في الذات. ينتقل المخرج ويرسم لوحات أخرى ضمن فانتازيا التجريب والانتقال من حالة إلى أخرى: من الحبيب الرسام الذي يرسم حبيبته العمياء بحالاتها المختلفة ليرفضها عندما تبصر، لأن مصلحته تقتضي الاشتغال على المغاير الاستثنائي وليس الطبيعي، والحالة الأخرى التي تختفي خلف قناع عجوز متصابي يعتدي على الفتاة بعد أن تدسّ خادمته منوّماً في فنجانها وتلقى بعدها إلى شارع مليء بالمتسولين والمشردين، وصولاً إلى الحالة الأخيرة التي يتحول فيها المخرج إلى ممثل يؤدي دور مخرج يعاني من أزمة إبداعية، ويحاول أن يجد حلاً لها من خلال الاستعانة بممثلة شابة تؤدي دور فتاة تعاني من اضطراب نفسي، ما يدفعها إلى الانتحار بعد أن تعجز عن تأدية دور الضحية بالشكل المطلوب.

الموت الذي يحفل بصوت المدافع والتفجيرات، إلى أن تتحول لعبة الأقنعة إلى مواجهة حقيقية بين المخرج وممثلته بإيهامه أنها رمت في وجهه ماء النار، ولم يكن سوى ماء، طبيعي قصدت بها إقناعه بموهبتها. في قمة التوتر بين الخوف والمفاجأة، تدخل زوجته (مجد نعيم) مؤنبةً إياه لعدم تناول الدواء الذي وصفه طبيبه النفسي. يأخذ ديكور المسرح شكل بيت حاول المريض/ المخرج تحويل أدواته إلى معدات للسينما، لنعرف أنّ كل ما سبق عبارة عن تخيّلات لمخرج يحاول تقديم السيناريو ذاته منذ عشر سنوات وليضيء، بكلام الزوجة على معاناة المرأة السورية في فترة الحرب.

أيضاً، تمت الإفادة من لعبة الأقنعة، إذ وظفها المخرج في الحيوات المفترضة التخيلية لاستحضار معان لشخصيات تتداخل بين الوهم والواقع لتعطي دلالتها بشكل مضمر. فكان القناع الأول ما عرف باسم قناع Vendetta الشهير الذي استخدم في أفلام سينمائية وتلفزيونية عدة. أضف إلى ذلك الأداء المتميز للممثل عامر علي في شخصيته المركبة التي عكست أوجهاً متعددة للحالات النفسية العميقة التي تعتمل في داخله في مخاتلة المتلقي بالإيهام. بعد أن يقتنع المشاهد بأن المخرج يعمل على انتقاء بطلة لفيلمه ويدخلنا في الأجواء الكابوسية التي جسدت مشهديات من واقع الأزمات التي عاشها أغلب السوريين والمكاشفات العميقة والارتكابات التي حفرت في الوجدان واستعصت على النسيان لتخلف عطباً نفسياً لا يمحى، كشف عن تداعي الحوار بين المخرج والممثلة في تجربة نوعية في تلوين العمل المسرحي بمشاهد من السينما العالمية كخلفية للعمل من أفلام فرنسية وإيرانية وإسبانية (المادة الفيلمية من تصميم «طارق عدوان»). كما لوّن العمل بلوحات تشكيلية من النوع الذي يثير أسئلة وانتقادات ومخاوف حول تقبل الجمهور لها مثل لوحات يوسف عبدلكي في آخر معرض له «العاريات» وبعض الأعمال الأخرى لسعد يكن وسيهان آدم في توظيف ناجح لتداخل الفنون البصرية والسمعية.

يقول الكاتب بأنّ عمله بمثابة تحية لفن السينما الذي تراجع دوره في الفترات الأخيرة كونه صار يتابع على شاشات الموبايلات أكثر منها على الشاشة الكبيرة وبقيت صالات السينما للمهرجانات والعروض الخاطفة أكثر منها تقليداً شعبياً يرتاده الناس في دور السينما.

لا نملك إلا التحية لفريق العمل الذي أتاح لنا متعة بصرية باذخة رغم ما اعترانا من غصات قاسية قساوة الواقع كعمل صارخ يحمل وجع المجتمع وواقع الإنسان الذي يعيش شرط الحرب بكل آلامها وكارثيّتها.

قضية

السرقات الأدبية تشغل الساحة الجزائرية

الجزائر ــ فريدة حسين

السرقات الأدبية في الجزائر تشبه كثيراً المادة القابلة للاشتعال، فتفيلها موصل دائماً بمادة تنذر بانفجار في أي وقت. تشهد الساحة الأدبية من حين إلى آخر إثارة هذه المسألة، التي يبدو أن إيجاد حل لها ليس ممكناً بالنظر إلى الظروف المحيطة بها، فلا المبدعون التزموا حدودهم، ولا المراقبون وضعوا القواعد الضابطة للنشاط، ولا القانون فصل نهائياً في ما يخص الجدالات والسجالات المتكررة. هكذا، يتواصل الجدل العقيم بين الضحايا و«اللصوص» المتهمين حول مسائل التناص والتأثر والتشابه والتطابق، خصوصاً في عصر النشر الرقمي للنص الإبداعي المتناثر هنا وهناك عبر الإنترنت، ما جعل النص سائلاً بشكل غير مسبوق. كأن الأمر يتعلق بإبداع مشاع ومتاح يحق لأي كان أن يستفيد منه بل حتى نسبُه إليه، في عمل بعيد كل البعد عن الأخلاقيات.

يعتبر فايسبوك وسيلة وأداة لإثبات «جريمة» السرقات الأدبية في عصر الرقمنة. إذ كشفت آخر حلقتين من هذا المسلسل الطويل في الجزائر أنّ الموقع الأزرق كان مسرحاً للجرم المشهود، وهذا ما يثير من جديد قضية السطو على المحتوى الرقمي.

رواية «العواصف الرعدية» Orages للكاتبة هدية بن ساحلي (جائزة يمينة مشاكرة 2020) الصادرة عن منشورات «فرانس فانون» (صاحبها اعمر إنقراشن) اتُّهمت بالسرقة الأدبية، إذ أكدت الشاعرة نادية بلقاسمي، التي تعودت على نشر نصوصها الأدبية على فايسبوك منذ سنوات، أنها اكتشفت أن نصاً من نصوصها ورد في الكتاب. وقالت إنّها بدأت قراءة العمل قبل شهرين و«أحببت كثيراً الفصلين الأولين وأخبرت حتى الكاتبة عن ذلك عبر الخاص». وتضيف: «لكن منذ الصفحة 107، شعرت أن الأمر ليس عادياً، وأن الكتابة هنا مألوفة جداً على عكس البداية، لكن قلت في قرارة نفسي، الرواية طويلة قد يكون لدينا فترات فراغ، العزلة والضجر، وقليلون هم الأدباء الذين يتفادونها، إلى أن وصلت إلى الصفحة رقم 143 لأجد النص الذي كتبته ونشرته على صفحتي على موقع فايسبوك منذ سنوات. قلت هذا غير معقول، يوجد فعلاً خطأ ما، فعدت إلى منشوراتي القديمة وأعدت القراءة كلمة بكلمة وحتى علامات الترقيم».

> فايسبوك أداة لإثبات «الجريمة» في عصر الرقمنة

وبالنظر إلى هذا، تؤكد المعنية أنّها ضحية سرقة أدبية وأن الكرة الآن في ملعب المعنيين «كيف يستطيعون تقديم نص مطابق لنصي، علماً أن الإنترنت سجلت التاريخ الحقيقي لمشاركة نصي عبر الصفحة وتعليقات أصدقائي توثق الأمر منذ ثماني سنوات، وتأكدوا أنني أقول الحقيقة ولن أسكت».

قبل أن تقدم هدية بن ساحلي اعتذاراً للروائية نادية بلقاسمي على سرقتها، كان الناشر عمار إنقراشن قد حاول تبرير السطو بالرد على الجدل عبر صفحته الافتراضية. إذ كتب: «الاستلهام من تصريحات الغير للكتابة، أو نقل فقرات أو جزء، ومحاولة تقليد كاتب معين وغيرها من أساليب الكتابة... كل هذا يسمّى «التناص» في الأدب»!

في السياق نفسه، فجّرت مسابقة «شيرين... قصيدة» التي نظمتها «الاتحادية الجزائرية للثقافة والفنون»، فارّت بها الشاعرة شامة درويش، قنبلة سرقة أدبية جديدة، بطلها الشاعر ياسين بوذراع نوري، الذي أكد أن القصيدة المتوّجة مسروقة منه، قبل أن تصدر الاتحادية بيانين منفصلين (بل متضاربين) عن القضية! في البيان الأول، أوردت أنّها «تسجّل رفضها الشديد للتعميم المقصود الذي طال شرف الشاعرات الجزائريات من خلال منشورات فايسبوكية مغرضة تسيء إليهن وإلى شرفهن من خلال التشكيك في كتاباتهن الأدبية، النثرية والشعرية. إن لجنة التحكيم التي أعلنت عن نتائج مسابقة «شيرين ... قصيدة»، كانت قد اتخذت قرارها بتتويج أربعة شعراء (3 بالعربية وواحدة بالأمازيغية)، بكامل الشفافية التي سمح بها قانون المسابقة الوطنية، الذي اعتمد ترقيم النصوص وحجب أصحابها. ولذا فإنه لا مجال لسحب أي جائزة فاز بها نص من النصوص المعلن عن تتويجها، وقرار اللجنة هنا غير قابل للطعن أو التراجع عنه إلا إذا ثبت بالدليل القاطع أن أحد النصوص الفائزة هو نص مسروق». أما البيان الثاني، الذي جاء بعد أيام على الأول، فقد دعت فيه الاتحادية «مختلف الجمعيات الثقافية والأدباء والمبدعين إلى التعاون معها في أي مبادرة أو اقتراح يتقدم به نقاد أو شعراء أو روائيون من أجل استغلال النقاش الدائر حول مسألة السرقة الأدبية للبحث في كيفية مواجهة هذه الظاهرة ومجابهة أصحابها مستقبلاً. يجب أن لا تمر حادثة السطو على المجموعة الشعرية للشاعر ياسين بوذراع نوري مروراً عابراً من نتائجه فقط (رغم أهمية الحادثة) تعليقات فايسبوكية مختلفة الدوافع والأغراض وإن اتفقت في إدانة الفعل المخل بأخلاقيات الكتابة والإبداع. إن «الاتحادية الجزائرية للثقافة والفنون» تدعو إلى صياغة أرضية صلبة تهذب ردود الأفعال المنشورة وتنقحها».

من جهتها، اعتذرت الشاعرة شامة درويش المتهمة بالسرقة الأدبية من صاحب القصيدة، معتبرة أنه مجرد «تأثر وتداخل في المعاني والكلمات».

عن الفرق بين الاقتباس والسرقة الأدبية، يقول لنا الأكاديمي في جامعة الجزائر أحمد عظيمي إنّ الأول يستفيد من مرجع معين أو وثيقة معينة ويقتطف فقرة أو أكثر وينقلها حرفياً أو يعيد صياغتها مع ذكر المرجع كما هو معمول به. أما السرقة الأدبية فتختلف عن الاقتباس في كون اللص يسرق أفكاراً أو جملاً أو فقرات أو حتى صفحات من كتاب أو مقالاً أو وثيقة مهما كان نوعها (مكتوبة، سمعية أو سمعية بصرية) من دون ذكر المرجع. نلاحظ إذن بأنّ الفرق كبير بين الاقتباس وفق الطرق العلمية وبين السرقة العلمية». ويضيف أنّه بالنسبة لتفاقم السرقات مع الانتشار الواسع للنشر الرقمي عبر الإنترنت، «نلاحظ بأن هذه الوسيلة تسببت فعلاً في توسيع دائرة السرقات العلمية، لكنها تساعد أيضاً في اكتشاف هذه السرقات. سابقاً، كان لصوص الفكر يسافرون إلى أوروبا وأميركا، فيشاهدون أفلاماً ويستمعون لمقاطع موسيقية ويشترون كتباً ويطلعون على أطروحات. وحين يعودون إلى بلدانهم، ينتجون أفلاماً ومعزوفات وكتباً».

(freepik.com)

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 28 أيلول 2022 العدد 4738

صورة وخبر

أوّل من أمس الإثنين، بدأت في مختلف أنحاء الهند الاحتفالات بـ«نافراتري»، أحد أشهر الأحداث الشعبية في البلاد، والمعروف أيضاً باسم «مهرجان الليالي التسع». لغاية الخامس من تشرين الأوّل (أكتوبر) المقبل، يستمرّ تقديم القرابين وإقامة الصلوات والرقصات للاحتفاء بالإلهة الهندوسية «دورغا» التي تجسّد الإلهة الأنثى وأمّ الآلهة العظمى. فهي قوية وجميلة وشرسة وتوحي لأتباعها بمقاتلة العدوّ ومقاومة الشياطين. أحد أكثر الطقوس شهرة في «نافراتري»، هو ما يجري في ولايتي غوجارات وماهاراشترا، حيث تؤدّي النساء بشكل أساسي الرقصتين الشعبيتين «جاربها» و«داندیا»، بملابس مزركشة نابضة بالألوان فيما يحملن أوعية الفخار المملوءة بجوز الهند مع الضرب بالعصي. (سام بانثاكي ــ أف ب)

المفكرة

جاز وارتجال في بيروت

■ فترة غنية بالأنشطة الموسيقية الحميمة الحيّة تشهدها بيروت حالياً، ربما تعويضاً عن مرحلة الصمت التي فرضتها جائحة كورونا على الحياة الليلية في لبنان والعالم. بعد أمسية الارتجال التي يحييها الليلة موسيقي الجاز وعازف البيانو أرتور ساتيان في لقاء مفتوح لمن يودّ الانضمام إليه من موسيقيين محترفين وهواة، يستضيف «صالون بيروت» (بيروت/ شارع محمد عبد الباقي) عند التاسعة والنصف من مساء غدٍ الخميس أمسية جاز أخرى تحييها فرقة AD-HOC TRIO التي تضم الثلاثي هراتش قسّيس (تينور ساكسوفون)، مكرم أبو الحسن (الصورة ـ كونترباص) وداني شكري (درامز). على مائدة الفرقة باقة من العناوين الموسيقية التي تنقسم بين إعداد لكلاسيكيات من ريبيرتوار الجاز لعمالقة أمثال ثيلونيوس مونك وجون كولتراين وتشارلي هايدن، بالإضافة إلى مؤلّفات خاصّة بالفرقة من توقيع مكرم أبو الحسن، المشترك بينها هو الارتجال الذي يضيفه أعضاء الفرقة على هذه المقطوعات.

***حفلة فرقة AD-HOC TRIO: غداً الخميس. الساعة التاسعة والنصف مساءً. «صالون بيروت» (شارع محمد عبد الباقي). للاستعلام: 01/739317**

أيّ واقع بيئي في أنطلياس وجوارها؟

■ ضمن مشروع تعزيز مشاركة المواطنين في السياسات البيئية السليمة، تدعو «الحركة البيئية اللبنانية» بالشراكة مع «الحركة الثقافية، أنطلياس»، في الأوّل من تشرين الأوّل (أكتوبر) المقبل، إلى حضور مؤتمر «الواقع البيئي في أنطلياس والجوار» في دير مار الياس. تحمل الجلسة الأولى (س:15:00) التي يديرها مستشار مجلس إدارة «الحركة البيئية اللبنانية» أيمن دندش عنوان

«التحديات البيئية في أنطلياس والجوار»، ويشارك فيها كلّ من: نائب رئيس بلدية أنطلياس إميل بو حبيب، حنا بو حبيب الحاصل على شهادة دكتوراه في الكيمياء وإدارة النفايات الصناعية وأمين سرّ «نقابة المهندسين» في بيروت يوسف بو كرم.

أما الجلسة الثانية (تيسّرها أستاذة اللغة الفرنسية وآدابها نجاة الصليبي الطويل ـ س: 17:30)، فتجري تحت عنوان «الثورة البيئية والطبيعية في أنطلياس والجوار»، بمشاركة المحاضرة في قسم الفنون والآثار في الجامعة اللبنانية ندى كلّاس (الصورة)، والأكاديمي والناشط في الحقل العام ميشال عقل والمهندس المدني الاستشاري زياد لطيف.

***مؤتمر «الواقع البيئي في أنطلياس والجوار»: السبت 1 تشرين الأوّل. من الساعة الثالثة بعد الظهر إلى السابعة مساءً. مقرّ «الحركة الثقافية» في دير مار الياس (أنطلياس). للاستعلام: 71/639472**

سهى... إرادة الحياة

■ يوم الجمعة المقبل، تنظّم «جمعية السبيل» و«نادي لكلّ الناس» في «مكتبة بلدية بيروت العامة» (مونو) عرضاً لوثائقي «سهى، إرادة الحياة» (2000 ـ 56 د) للمخرجة اللبنانية الراحلة رندا الشهّال تزامناً مع العرض في مونتروي، على أن يليه حوار مع الأسيرة اللبنانية المحررة من سجون الاحتلال الإسرائيلي سهى بشارة عبر منصة «زوم».

سهى بشارة، من جنوب لبنان، لطالما شاهدت منطقتها ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي. تحاول اغتيال الجنرال أنطوان لحد، قائد «جيش لبنان الجنوبي»

المُلحَق بالجيش الصهيوني. يُصاب لحد إصابةً بالغةً وبالكاد ينجو من الموت. تُسجَن الصبية البالغة 21 عاماً وتتعرّض للتعذيب المطوّل. تقضي عشر سنواتٍ في معتقل الخيام، من بينها ستّ في الحبس الانفرادي. 24 أيار (مايو) عام 2000، تنسحب إسرائيل من جنوب لبنان بعد 23 عاماً من الاحتلال. تدخل الحشود معتقل الخيام لتحرير السجناء والمبنى.

***عرض فيلم «سهى، إرادة الحياة»: الجمعة 30 أيلول (سبتمبر) الحالي. الساعة الثامنة مساءً. «مكتبة بلدية بيروت العامة» (مونو. الأشرفية). للاستعلام: 01/664647**

على بالي

أسعد أبو خليك

الانعزاليّة لم تعد تعني ـ كما في سنوات الحرب ـ الأحزاب اليمينيّة التقليدية من كتائب وأحرار وحرّاس أرز. رفيق الحريري هو انعزالية، وليس صدفة أنّ أساسيّين من فريق عمله كانوا من خرّيجي مدرسة 17 أيّار (داوود الصايغ كان الناطق الرسمي باسم الوفد اللبناني في المفاوضات مع إسرائيل وانتقاه الحريري مستشاراً خاصاً له، وجوني عبده كان المرافق اللبناني لأرييل شارون في تجواله في بيروت قبل الاجتياح وبعده). «ميغافون» والياس عطالله هم انعزالية أيضاً. الشريط الذي أطلقته «ميغا ناتو» قبل أيام عن صيف 1982 هو السردية الكتائبية بلبوس «مودرن»: 1) وصفوا بشير الجميل بـ «رمز المقاومة المسيحية». 2) برّروا وساقوا التحالف ـ مش تعامل ـ مع إسرائيل بحجة السيادة، يعني مثل سعد حداد. 3) لخّصوا برنامج اليمين الميلشياوي بالسيادة. 4) خلطوا عن قصد بين أمل وحزب الله لإدانة الحزب: الحزب لم يخض أي اشتباكات مع اليسار (لم يكن موجوداً) قبل الاجتياح فقالوا: «أمل والحزب»، كما الاغتيالات. 5) وضعوا قصاصات ورقيّة ضد لقمان سليم كجزء من خطة الحزب الإقليمية. 6) زعموا أنّ «جمّول» حرّرت بيروت والحزب أتى متأخّراً لإتمام عمليات معدودة (أكبر العمليات في 1982 و1983 لم تكن لجمّول). 7) ردّدوا مقولة إعلام الخليج (الذي يحب اليسار هذه الأيام. كيف لا واليسار على شاكلة عطالله ومنير بركات؟) ولأنّ الشيوعيين كانوا في طريقهم للقيام بعمليات ضخمة لكن سوريا والحزب منعوهم (مثل «ما خلونا» لجبران باسيل). 8) شيطنوا اليسار الحقيقي الذي يقول بالصراع الطبقي والصراع مع إسرائيل وفضّلوا عليه اليسار المتحالف مع حزب الكتائب. 9) لاموا الحزب لأنّه بالرغم من تحريره الأرض فإنّه أقام قوّة ردع ضد إسرائيل... فقط (هذه لم أفهمها صراحة). 10) نسيان تفصيل صغير وهو أنّ قادة جمّول السياسيّين والعسكريّين (حتى لا ننسى القائد العام لجمّول الياس عطالله) كانوا متحالفين مع النظام السوري ويقيمون المآدب لقادة المخابرات عندما كان غازي كنعان يرتكب مجزرة ضد عناصر الحزب في بيروت. 11) المختصر أنّ «ميغافون» قرّر أنّ بشير الجميل وصل إلى الرئاسة بالاقتراع الحرّ الديموقراطي.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com